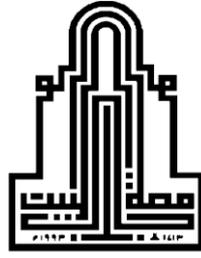


جامعة آل البيت  
معهد بيت الحكمة  
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي خلال الفترة 2011-2015  
(دراسة الحالة الأردن)

The foreign policy of the United States toward the Arab world during the period  
2011-2015  
"Jordan case study"

إعداد

احمد حسين المشاقبة

إشراف

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة

في جامعة آل البيت

العام الدراسي

2018/2017

## تفويض

أنا احمد حسين المشاقبة ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : احمد حسين المشاقبة

الرقم الجامعي:

التخصص: علوم سياسية

الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي خلال الفترة 2011-2015 (دراسة الحالة الأردن)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / /

## قرار لجنة المناقشة

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي خلال الفترة 2011-2015 (دراسة  
الحالة الأردن)

إعداد

احمد حسين المشاقبة

إشراف

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة مشرفاً ورئيساً .....

الدكتور صايل فلاح السرحان عضواً .....

الدكتور عاهد مسلم مشاقبة عضواً .....

الدكتور جمال الشلبي عضواً خارجياً .....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة في العلوم

السياسية جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / /

## شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف خلق الله النبي العربي الهاشمي الأمي وعلى اله وصحبه أجمعين ،  
وبعد:

فإنني ومن صميم قلبي اشكر أستاذي ومعلمي الاستاذ الدكتور علي عواد الشرعة الذي كان بالنسبة لي  
أخ كبير وأستاذ ومعلم، والذي اشرف على دراستي هذه، وجنبي أخطاء ما كنت لا تجنبها لولا رعايته  
واهتمامه وحبه لطلابه وللعلم فله، مني جزيل الشكر والعرفان والتقدير والامتنان.

والشكر الجزيل الموصول لأعضاء هيئة المناقشة وهم الدكتور صايل فلاح السرحان والدكتور عاهد  
مسلم المشاقبة والدكتور جمال الشلبي على تفضلهم بمناقشتي لدراستي هذه فلهم مني جزيل الشكر  
والعرفان والمحبة والتقدير ولكل من آزرني ووقف إلى جانبي.

لكم مني جزيل الحب والاحترام

الباحث

احمد المشاقبة

## الإهداء

اهدي دراستي هذه إلى

والدي العزيز اطلال الله في عمره وابقاه وسندا وذخرا لي في حياتي والى روح والدي العزيزة رحمة الله  
عليها واسكنها فسيح جناته الذين كانا رموزا للحب والوفاء والإخلاص والحنان والى  
إخواني وأخواتي محمود وحمزة الذين وقفوا جانبي طيلة فترة دراستي وهم رموز التفاني والعمل المخلص  
والتعاون والمحبة

والى أصدقائي وزملائي الذين آزروني ووقفوا إلى جانبي في السراء والضراء  
إلى كل من علمني حرفا وأوصلني إلى ما وصلت إليه

الباحث

احمد المشاقبة

## فهرس المحتويات

ب	تفويض	.....
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	.....
د	قرار لجنة المناقشة	.....
هـ	شكر وتقدير	.....
و	الإهداء	.....
ز	فهرس المحتويات	.....
ح	الموضوعات	.....
ي	الملخص	.....
ل	Abstract	.....
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة	.....
12	الفصل الثاني السياسة الخارجية للدول العظمى	.....
74	الفصل الثالث السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن من 2001-2015	.....
104	الخاتمة	.....
106	ثانيا : التوصيات :	.....
107	المراجع	.....

## الموضوعات

### الفصل الأول الإطار العام للدراسة

#### المقدمة

أولا : أهمية الدراسة :

ثانيا : أهداف الدراسة :

ثالثا : مشكلة الدراسة:

رابعا : فرضيات الدراسة :

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

سادسا : حدود الدراسة :

سابعاً : منهجية الدراسة :

ثامنا : الدراسات السابقة :

### الفصل الثاني السياسة الخارجية للدول العظمى

المبحث الأول :أمريكا وملامح النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة

المطلب الأول :ملامح النظام العالمي الجديد والقوى العظمى بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني :دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد

المطلب الثالث: اعتداءات 11 سبتمبر 2001 وأثرها على العلاقات بين الولايات المتحدة والدول

الأخرى:المبحث الثاني:الاستقرار الإقليمي للشرق الأوسط

المطلب الأول:محددات الاستقرار الإقليمي والخارطة الإستراتيجية

المطلب الثاني:مستقبل الملفات الإستراتيجية في المنطقة في ضوء تغيرات النظام الإقليمي

المبحث الثالث:العلاقة بين السياسة الخارجية للدول العظمى أمريكا وبين الاستقرار الإقليمي

المطلب الأول:الأمن القومي الأمريكي بعد احتلال العراق 2003 والسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني:السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما

الفصل الثالث السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن من 2001-2015

المبحث الأول:العلاقات الأمريكية الأردنية من 2011-2015

المطلب الأول:موقف الأردن من أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001

المطلب الثاني:موقف الولايات المتحدة الأمريكية والأردن من عملية السلام العربية الإسرائيلية بعد

أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001

المبحث الثاني:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية في الأردن 2011-2015

المطلب الأول:رد الفعل الأمريكية على الاحتجاجات الشعبية في الأردن 2011-2012

المطلب الثاني:مستقبل العلاقات الأمريكية الأردنية

الخاتمة

ثانيا : التوصيات :

المراجع

## الملخص

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي خلال الفترة 2011-2015

إعداد الطالب : احمد حسين المشاقبة

إشراف الدكتور : علي عواد الشرعة

هدفت هذه الدراسة الموسومة بـ : "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي خلال الفترة 2011-2015" إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والوطن العربي وخاصة البلدان التي حدثت بها ثورات الربيع العربي، وبيان محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بلدان الربيع العربي وخاصة الأردن ( كدراسة حالة)، وبيان نقاط الالتقاء والاختلاف في مواقفها مع البلدان العربية وبيان توجهات الولايات المتحدة نحو البلدان العربية وأدواتها التنفيذية لسياستها الخارجية وخاصة بعد قيام ثورات الربيع العربي واستمرار تلك الثورات التي تحولت إلى حروب وثورات وأزمات.

وفي سبيل الوصول إلى نتائج واقعية ذات أهمية على مستوى البحث فقد كانت مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيس : ماهية توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي خلال الفترة من 2011-2015.

وقد استخدم الباحث عدة مناهج لتكون نتائج الدراسة مناسبة وواقعية وهي منهج صنع القرار ومنهج المصلحة الوطنية، وهما المنهجان المعنيان واللدان يناسبان هذه الدراسة. توصلت الدراسة إلى نتائج هامة كان من أهمها : كان لصعود الدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ودوره في السيطرة والهيمنة على مسارات وسياسات الدول من النواحي السياسية والإستراتيجية والأمنية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت نظام الهيمنة على العالم والسيطرة على مجريات الأحداث

وبعد اعتداءات 11 أيلول / سبتمبر 2001 بدأت الولايات المتحدة بتغيير ملامح من سياساتها من خلال تحمل مسؤولياتها حول تحمل الدول الفاشلة حسب وجهة نظرها والكشف عن الخلايا الإرهابية والتعاون مع الحلفاء والأصدقاء في ذلك الأمر. وحول الربيع العربي فقد اخفقت إلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية في التنبؤ بثورات الربيع العربي وان الولايات المتحدة الأمريكية زادت من نفوذها ومصالحها في المنطقة وتحيزت إلى الجانب الإسرائيلي وبالنسبة للعلاقات الأردنية الأمريكية فإنها علاقات راسخة ثابتة تقوم على المصلحة المشتركة والتعاون في محاربة الإرهاب والتطرف والتعاون السياسي والأمني الاقتصادي.

## Abstract

US foreign policy towards the Arab world

During the period 2011-2015

Prepared by the student: Ahmed Hussein Almshakaba

Supervised by Dr. Ali Awad Al Sharaa

This study, entitled "The Foreign Policy of the United States of America towards the Arab World during the period 2011-2015", aims to identify the nature of the relationship between the United States of America and the Arab world, especially the countries in which the Arab Spring revolutions took place. In particular Jordan (as a case study), the points of convergence and differences in their positions with the Arab countries and the direction of the United States towards the Arab countries and their executive tools for their foreign policy, especially after the revolutions of the Arab Spring and the continuing revolutions that transform To wars, revolutions and crises.

In order to reach realistic results of importance at the research level, the problem of the study centered on the main question: What are the orientations of American foreign policy towards the Arab world during the period 2011-2015.

The researcher used several approaches to make the results of the study appropriate and realistic, the decision-making approach and the approach of national interest, the two approaches concerned and that correspond to this study.

The study reached important results. The most important of these were: the rise of the American role after the Second World War and its role in controlling and dominating

the political, strategic and security tracks and policies of countries after the collapse of the Soviet Union in 1990. The United States worked to stabilize the world domination system After the attacks of September 11, 2001, the United States began to change the profile of its policies by assuming responsibility for the failure of failed states, terrorist cells, and cooperation with allies and friends. As for the Arab Spring, the United States failed to predict the Arab Spring revolutions and the United States of America increased its influence and interests in the region and was biased towards the Israeli side. The Jordanian-American relations are stable and based on mutual interest and cooperation in the fight against terrorism and extremism and political and economic security.

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### المقدمة

اجتاح الربيع العربي المنطقة العربية منذ كانون الثاني / يناير 2011 ليطال عددا من الدول العربية للمطالبة بإسقاط الأنظمة، ومن ثم المطالبة بتغييرات دستورية وتشريعية لتحقيق حياة سياسية وديمقراطية تشارك فيها الشعوب في إدارة ذاتها، ولتحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة في داخل البلاد، احتلت موجة هذا الحراك الشعبي العارم في المنطقة العربية وما نتج عنها من تحولات سياسية وإستراتيجية محور الدراسات التي شغلت دوائر الإعلام والفكر على مستوى المنطقة والعالم؛ إذ أن هناك حاجة لتبلور فهم عميق حول كيفية نشوئها واليات تقديم الرؤية والبرنامج في سبيل حفظ الثورة لخطها الأصيل، والحيلولة دون التدخل الأجنبي، ودون حضور لمجلس الأمن؛ إذ أن هذه الدول التي تسعى للتدخل ومنها الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسميات مختلفة وهدف واحد هي ذاتها الدول التي كانت من أهم مقومات الاستبداد لدى الأنظمة العربية على شعوبها.

لكن، لم يستطع احد أن يتنبأ بحدوث ثورات الربيع العربي، ذلك لأنه لا توجد نظرية خاصة بالعالم العربي، وإنما هناك نظريات صالحة لكل الأوقات، وقد وصف بعض الكتاب الأمريكيين أمثال ديفيد اجناتيوس في الواشنطن بوست أن تلك الثورات هي ثورات عامة، وما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية يتشارك مع ما يحصل مع الدول العربية، وما يحصل في أوروبا، وما حصل في اليونان وفي فرنسا وفي إيطاليا، وما حصل في الظاهرة الجديدة " السيطرة على وول ستريت " ، كلها عبارة عن غضب من قبل الشعوب على التحالف بين رجال الأعمال والسياسيين، وهذه الظاهرة في العوامة التي لم يستفد منها احد، فعندما حدثت الأزمة المالية العالمية في 2008 سارع صناع القرار إلى مساعدة رجال الأعمال وإنقاذهم.

وعلى الصعيد الأمريكي لم يكن هذا الموضوع " الثورات العربية"، أو ما يسمى " الربيع العربي" مطروحا على طاولة النقاش في حوارات مجلس الأمن القومي، ولم تناقش الأبحاث الأمريكية احتمالية حدوث تطورات سياسية غير متوقعة في المنطقة العربية.

وكانت الأردن قد شهدت العديد من المظاهرات المتفرقة والمتكررة على مر السنين التي بدأت بأحداث الربيع العربي أي منذ كانون الثاني /يناير 2011، وكان الأردنيون قد دعموا أحداث الربيع العربي حيث أنهم قد نزلوا إلى الشارع مطالبين بإصلاح النظام والدستور،

وقد شكل فيما بعد ما يسمى : " الجبهة الوطنية للإصلاح"، والتي كانت مؤلفة من شخصيات مستقلة بالإضافة إلى أحزاب معارضة من إسلاميين، وقوميين عرب ويساريين، إلا أن فلك الربيع العربي قد تقلص في الأردن، ومجاورة الأردن ( إسرائيل جغرافيا قد تلعب دورا حاسما في إمكانية سماح الولايات المتحدة الأمريكية بقيام انتفاضات قد تأخذ منحى خطرا، وذلك في حال نزول عدد غفير من الناس في مواجهة النظام أصلا)، وكان هذا الأمر مستبعدا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفي الأردن.

أولا : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة والموسومة بـ "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي خلال فترة الربيع العربي في الفترة من 2011-2015 (الأردن دراسة الحالة)، يكتسب أهمية خاصة، وتفرضه أسباب موجبة ، ويستحق البحث على المستوى النظري الاهتمام والعناية لما له من أهمية نظرية.

تقدم الدراسة رؤية تحليلية للسياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن العربي في فترة الربيع العربي في الفترة من 2011-2015، إذ ستبين كيفية تحول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحياد الى الالتزام بمساعدة دول الربيع العربي، والسلم الدولي، وما تحظى به دول الربيع العربي من اهتمام دولي ذات أهمية إستراتيجية، وخاصة الطاقة (النفط والغاز)، ويتبين لنا من خلال ما سبق إن للدراسة اهميتين وهما :

الأهمية العلمية ( النظرية ) :

تأتي الأهمية العلمية لموضوع الدراسة من حيث البحث في طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي في فترة الربيع العربي (2011-2015) وخاصة الأردن (دراسة الحالة)، وذلك باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية، قوة فاعلة ولها دورها في الأمن والاستقرار، وكذلك من خلال أن الموضوع يحظى باهتمام العديد من الباحثين والدارسين والإعلاميين وذلك للمساهمة في سد الثغرات في الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع المهم.

الأهمية العملية ( التطبيقية ) :

تأتي الأهمية ( التطبيقية ) : لموضوع السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن خلال فترة الربيع العربي (الأردن دراسة الحالة 2011-2015)،

وذلك من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية (العملية) لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية وخاصة في هذه الفترة بالذات (2011-2015)، وهي تقدم أهمية عليا لصانعي القرار العملي الواقعي الحقيقي لموقف السياسة الخارجية الأمريكية وصانعيها من الربيع العربي الذي ادى إلى تغيير سياسي واقتصادي وثقافي وديمقراطي مازالت اثاره ماثلة إلى الان.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى بيان طبيعة وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن العربي في فترة الربيع العربي (2011-2015)، وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

التعرف على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والوطن العربي وخاصة البلدان العربية التي حدثت بها ثورات الربيع العربي.

بيان محددات السياسة الخارجية تجاه بلدان الربيع العربي وخاصة الأردن (كحالة دراسة)، لتبيان نقاط الخلاف والالتقاء في موقفها تجاه الثورات العربية، والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في المنطقة وخاصة في فترة الربيع العربي (2011-2015).

معرفة حدود السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن العربي في فترة الربيع العربي (2011/2015)، وكقوة مهيمنة، ومحددات دورها.

بيان التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية في فترة الربيع العربي ( 2011-2015)، وما بعدها.

إبراز الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية الأمريكية في ثورات الربيع العربي في الفترة ( 2011-2015).  
بيان اثر الثورات العربية في دول الربيع العربي في الفترة ( 2011-2015) على النظام الإقليمي والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها.

ثالثا : مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن العربي خلال فترة الربيع العربي وخاصة الأردن ( كحالة دراسة) في الفترة من (2011-2015)، ومدى فاعلية السياسة الخارجية الأمريكية من الثورات العربية في الوطن العربي (سلبا ، وإيجابا) في فترة الدراسة ، ونجاحه في مسألتي الأمن والسلم الدوليين ذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية تمثل قوة عالمية وإقليمية هامة في صناعة واتخاذ القرار الدولي؛ إذ أن للولايات المتحدة الأمريكية أهدافا وعامة في المنطقة العربية، فضلا عن معرفة المشاريع الساعية لإعادة ترتيب المنطقة العربية، وتزداد أهمية معرفة المشاريع الساعية لإعادة ترتيب المنطقة العربية، وتزداد أهمية معرفة الدور الأمريكي في الربيع العربي لما يضطلع به من حضور سياسي على الساحة الدولية عموما والوطن العربي خصوصا، إلا أن تفاصيل هذا الدور ليس بارزا بشكل دقيق، تحاول هذه الدراسة أيضا إلقاء الضوء على أبعاد هذا الدور وتطوره، وحياديته، وتطوره، الأمر الذي يسهم في تكوين رؤية أكثر وضوحا وواقعية لطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية التي تضطلع به.

تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال محوري وهو كالتالي :

ماهي توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي الوطن خلال الفترة من 2011-2015؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

ماهي العلاقة السياسية بين دول الربيع العربي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من (2011-2015) . ؟

ما هي العلاقة السياسية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الربيع (2011-2015) ؟ .

كيف كان موقف السياسة الخارجية الأمريكية من الأنظمة السياسية العربية التي سقطت بفعل الثورات العربية؟ .

ما هي محددات دور السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاحتجاجات الشعبية خلال الفترة من 2011-2015؟ .

رابعاً : فرضيات الدراسة :

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن الدراسة تقوم على فرضية رئيسية والتي مفادها: توجد علاقة ارتباطية بين توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الوطن العربي وخاصة البلدان التي حدثت بها الثورات العربية في الفترة (2011-2015). ومقومات المنطقة الجيوسياسية، وهذه العلاقات تتأرجح سلباً وإيجاباً، صعوداً وهبوطاً مع الأحداث التي اجتاحت تلك البلدان ومنها الأردن.

ويتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية الأخرى، وهي على النحو التالي:  
الفرضية: الفرعية الأولى : زاد زخم الثورات العربية في الوطن العربي، كلما زادت تدخلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بلدان الربيع العربي، بفعل أسباب كثير منها المحافظة المصالح القومية الأمريكية، وحماية امن إسرائيل.  
الفرضية الفرعية الثانية: زاد دور القوى العالمية الأخرى في الوطن العربي كالاتحاد الأوروبي والصين وروسيا كلما زاد الدور السياسي للولايات المتحدة الأمريكية من تدخله في المنطقة العربية ذات الثورات العربية.

الفرضية الفرعية الثالثة : زادت عملية الثورات العربية في الوطن العربي ضغوطها على الأنظمة السياسية العربية، كلما زاد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بكافة مؤسساتها للاستجابة لمطالب الشعوب العربية.

الفرضية الفرعية الرابعة : زاد الدور الإقليمي والدولي في دعم الأنظمة السياسية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية كلما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الأنظمة المؤيدة لها في الوطن العربي.

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات الرئيسية التالية :

المتغير المستقل : السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

المتغير التابع : الوطن العربي.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

التعريف الاسمي للسياسة الخارجية الأمريكية : برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون

الأمريكيون من بين مجموعة بدائل برامجية متاحة من أجل تحقق أهداف محددة للسياسة الأمريكية

في المحيط الدولي ومنها المحيط العربي

كما تعرف أيضا باعتبارها : " مجموعة من القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في

ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية، كما أنها

محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق قيم وأفكار تؤمن بأنها فاصلة، وهي أيضا ردة فعل

للمؤشرات الخارجية" (ميرل، ب،ت : 3).

التعريف الإجرائي : السياسة الخارجية الأمريكية :

إن المؤشرات الإجرائية التي سيتم اعتمادها لغايات الدراسة هي :

الجانب السياسي : وهي الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتهم

التبادلية بحيث تشكل طابعا سلوكيا وظيفيا تجاه الوطن العربي وبالأخص بلدان الربيع العربي في الفترة

من 2011-2015.

الجانب الاقتصادي : هو استغلال مقدرات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاعتماد المتبادل مع

البلاد العربية وخاصة بلدان الربيع العربي.

الجانب الأمني العسكري : تشمل التنسيق الأمني مع البلدان العربية المؤيدة للنظام السياسي الأمريكي

وكذلك التنسيق مع إسرائيل.

التعريف الاسمي الوطن العربي: تلك الرقعة الشاسعة من العالم التي تقع على كتف ثلاث قارات هي : آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، فهو يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا بمساحة تقرب من 14 مليون كيلومتر مربع، وتعادل هذه المساحة مساحة الولايات المتحدة الأمريكية مرة ونصف، وتساوي ثلثي مساحة الاتحاد السوفياتي السابق، ( أبو الرب، 1997 : 9).

التعريف الإجمالي الوطن العربي: مصطلح سياسي وجغرافي يطلق على منطقة جغرافية أو مجموعة من البلدان تمتد مساحتها من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي التي تنطوي تحت مسمى جامعة الدول العربية، والتي لها علاقة سياسية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبينهما مصالح متبادلة. سادسا : حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2011 وحتى نهاية 2015، وذلك لان بداية الاحتجاجات والثورات بدأت في تونس بداية 2011، اذ ان الفترة من 2011-2015 تم دراستها بسبب حساسيتها على المستويين العربي والعالمي،

و2011 تعتبر بداية إيقاد جذوة الاحتجاجات الشعبية العربية وسقوط الأنظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا، أما اختيار العام 2015 وذلك لان ثورات الربيع العربي استمرت كما في سوريا واليمن والبحرين، ولان هذا التاريخ يمكن الوقوف عنده للحصول على المعطيات والبيانات المعلومات التي تمكننا من انجازه وتحليله، للحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية كما أن الباحث سيعود إلى ما قبل هذا التاريخ لانجاز ضرورات البحث.

الحدود المكانية : هما أن العنوان يشير إلى السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوطن العربي " الأردن دراسة حالة" فستكون الحدود المكانية هي البلدان العربية التي حدثت بها ثورات واحتجاجات وهي تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، المغرب، عُمان، العراق والأردن خاصة.

سابعاً : منهجية الدراسة :

منهج صنع القرار وهو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار الخارجي كأساس لتفسير توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي في فترة الربيع العربي 2011-2015، وتجاه الأردن في نفس الفترة الاتحاد حيال هذا الموقف، وبحث الكيفية التي تتفاعل بهم النظم القومية التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي التي تعمل في إطاره، وصاحبي هذا المنهج هما ريتشارد سنادير (Richard Snyder) وجراهام اليسون (Graham Allison) البيئة الداخلية حيث تتضمن البيئة الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي، والبيئة الخارجية حيث تشمل العوامل خارج حدود الدولة، والبيئة الاجتماعية السلوكية تشمل توجهات نظام القيم في المجتمع، وعملية صنع القرار حيث تتضمن تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف. (الحمدان، 2004 : 33).

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات خلال الفترة من 2011-2015، إذ إن هذه القرارات تتعلق بسبل توجهات وسياسة الولايات المتحدة نحو دول الوطن العربي التي حدثت بها الثورات، إذ إن الولايات المتحدة لم تكن على علم ودراية بكيفية بدء هذه الثورات. منهج المصلحة الوطنية : يعتبر هانس مورجانثو (Hans margantho) : أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ومن هنا فإن القوة والمصلحة يكونها عناصر النظرية الواقعية الجديدة، وسيتم استشراف الأحداث ومحاولة تفسير موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي بناء عليها حيث أنه لم يكن موقف إيجابي دائم أو سلبي دائم بل سار ذلك الموقف بمراحل عدة، كانت تتسم بالتعاون والتقارب والإنسانية تارة، والخلاف والصراع والقهر، تارة أخرى، ويعتبر مورجانثو أبرز منظري منهج المصلحة القومية بأن : " تتطلع نحو مصلحتها القومية والوطنية وهي تسعى إلى الحفاظ الوضع الراهن أو تغييره " انطلاقاً من هذه المقولة تبحث الدراسة في أن الاتحاد الأوروبي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في علاقاته مع العالم العربي، باعتبار أن ميزان القوة يميل لصالح الاتحاد الذي قد يدعم تلك الاحتجاجات الشعبية. (ناصر، 1988 : 78). إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال سياستها ومراقبتها للأحداث إلى تحقيق مصلحتها القومية، وذلك من خلال اتباعها والتزامها بسياسة الحياد ثم التزامها اقتصادياً وسياسياً نحو دول الربيع العربي . ويمكن استخدام هذا المنهج من خلال معرفة المصلحة القومية للعرب مع الاتحاد الأوروبي والعكس .

ثامنا : الدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، وقدمت كتباً وأبحاثاً وتقارير ومقالات وفيما يأتي بعض هذه الدراسات التي ناقشت الموضوع :

دراسة أبو جابر / إبراهيم وآخرون (2011) مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي):

ويعالج أبو جابر في هذه الدراسة قضية الاحتجاجات العربية والحراك العربي الإصلاحى والتغيير " بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية" ويذكر الباحثون في هذه الدراسة مطالب الشعوب العربية من الأنظمة السياسية والتي تتمثل في إسقاط الأنظمة وإصلاح بعضها الآخر، وتوفير الحريات، ورفع الظلم والاستبداد، ومحاربة الفساد، وإقامة أنظمة راشدة ويتحدث الباحثون عن الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية، وأسباب قيامها وانطلاقها، مع تحليل الدور الأجنبي في تلك الاحتجاجات مثل موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا، والصين، وإسرائيل.

ويتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل بنية النظام المؤسسي التي وجدت في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وخصوصاً قضية السيادة لان مؤسسات الاتحاد الأوروبي تعبر من خلالها عن سيادتها الوطنية، وأخرى تعبر عن السيادة فوق القومية إلى الأوروبية، ويمثل البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، المحاولة الأوروبية للتعامل مع هذه التناقضات وطبيعة تكوين هذه المؤسسات واختصاصاتها وأسلوب صنع القرار بها الذي يمثل مدخلا للتعامل مع هذه التناقضات أو العوامل الدافعة للتوحد، ويتحدث أيضا الباحث عن دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في التعامل والعلاقات الخارجية وخاصة مع العرب.

دراسة الانباري، حسن وآخرون (2012) : بعنوان : الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية :

يناقش الباحثون في هذه الدراسة الرؤى الإقليمية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، والتحديات الداخلية والخارجية لبلدان الاحتجاجات الشعبية، وخارطة القوى الحزبية والسياسية، خارطة التكتلات العربية والإقليمية ما بعد الثورة العربية نهاية عام 2012، ويعرج الباحثون من خلال الدراسة على مواقف القوى الكبرى من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي .(2011-2012).

دراسة الخزاعلة، احمد زيد دوجان ( 2014)، بعنوان " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بعد وصف طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية، ومنهج تحليل النظم لبيان طبيعة النظام السياسي الأمريكي والمصري، ومنهج صنع القرار لمعرفة كيفية صنع واستخدام القرار السياسي ومحدداته.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر في الفترة من 2011-2015 كانت متأرجحة وكانت تقوم على سياسة الحياد والترقب لما ستحملة الأحداث. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحث والدراسات، حول هذه الموضوع لأهميته للباحثين والدارسين ولسد الفراغ في الدراسات السابقة.

دراسة هياجنة، عدنان وآخرون (2012) بعنوان : الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الموقف الاستراتيجي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تجاه الأحداث السياسية في المنطقة العربية في الفترة من 2011 -2012، إذ أن هذه الفترة كانت فترة حساسة جدا، حيث انطلقت الثورات العربية من تونس إلى مصر ثم ليبيا فاليمن والبحرين وسوريا مطالبة بإسقاط الأنظمة الفاسدة والإصلاح السياسي، ولم يكن يتوقع صناع السياسة الأمريكية حراكا شعبيا عربيا، ولا ما نتج عنه من تحولات سياسية في المنطقة العربية.

واستخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأحداث السياسية والموقفين الأمريكي والإسرائيلي تجاه الأحداث العربية التي بدأت بالثورات في بعض بلدان الوطن العربي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان منها أن هناك مجموعة من المعضلات التي لا بد للولايات المتحدة الأمريكية من حلها قبل تطوير إستراتيجية فاعلة للتعامل مع العالم العربي، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرر من معضلتين مرتبطين بالمنطقة الأولى : معضلة وقيود المصالح على حساب القيم، والثانية : امن إسرائيل والسلام.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع لما له من دور كبير في سد الثغرات للدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع.

دراسة غندور ، عير(2014)، بعنوان : " ثورات الربيع العربي : تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة ثورات الربيع العربي وسماتها وآثارها، وموقف الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية منها.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في وصف موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي، وطبيعة الموقف الأمريكية الذي اتسم بالمراقبة والحيادية للثورات العربية التي انطلقت عام 2011 من تونس ثم انتشرت في البلاد العربية .

وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج منها : أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت سياسة حيادية وحذرة من الثورات العربية في بدايات اندلاعها، وان الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قرارا في 19/أيار 2011، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم على مبادئ العمل وتعزيز الإصلاح داخل الربيع العربي ودعم عمليات التحول نحو الديمقراطية من خلال برامج المساعدات التي ستقدمها إلى تلك البلدان.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والاطلاع على الدراسات السابقة حول هذا الموضوع لما له من أهمية كبيرة للدارسين والباحثين والسياسيين والإعلاميين .

ما يميز هذه الدراسة أنها ستواصل دراسة ما تم بحثه في الدراسات السابقة، وستركز على القضايا ذات الاهتمام المشترك بين بلدان الربيع العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

وستتناول الموضوع الأكثر أهمية وهو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي خلال فترة الربيع العربي، وستقوم بإجراء المزيد عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن خلال هذه الفترة لمل لها من أهمية سياسية وإستراتيجية.

## الفصل الثاني السياسة الخارجية للدول العظمى

تحتل دراسة مضامين السياسة الخارجية للدول الكبرى فضلا عن تحولاتها أهمية كبيرة في الظروف التاريخية المعاصرة، وذلك لأسباب عديدة أهمها التغيرات التي طرأت على أدوات السياسة الخارجية وسبل تنفيذها تماشياً وانتقال الاقتصاد العالمي إلى طوره المعلوم وما أنتج ذلك من تبدلات في طبيعة العلاقات الدولية، ولقد مرت السياسة الخارجية وكما هو معروف بتحويلات تاريخية مختلفة تبعاً لتطور ومكانة الدولة القومية ودورها في السياسة الدولية بدأ من مراحل ظهور الدولة القومية ومروراً بتنامي وتطور الدولة الأمريكية الاحتكارية وصولاً إلى المرحلة المعاصرة وانطلاقاً من تعدد المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الدولية للدول الكبرى وانعكاساتها على السياسة الدولية لفرض حصر المداخل في مرحلة تاريخية محددة سيتم التوقف عند السياسة الخارجية للقوى العظمى وانعكاساتها على السياسة الدولية وخاصة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. (حاتم، 2011: 1).

يتناول الباحث في هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : أمريكا وملامح النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني " أمريكا والاستقرار الإقليمي في شرق الأوسط.

المبحث الثالث : أمريكا والعلاقة بين السياسة الخارجية للدول العظمى.

المبحث الأول: أمريكا وملامح النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة  
شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية على صعيد العلاقات الدولية تجسدت بتغيرات  
عديدة منها انهيار نظام الثنائية القطبية المرتكز على توازن القوى والردع النووي المتبادل، ومنها انهيار  
ازدواجية خيار التطور الاجتماعي الرأسمالي والاشتراكي وما نتج عنه من انحسار التنمية الوطنية  
المتمحورة على الذات، ومنها اختلال دور الدولة ومواقعها في السياسة الخارجية. (حاتم، 2011 : 2).  
إن الولايات المتحدة في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب تسعى إلى إعادة تشكيل  
النظام الدولي والقوى العظمى، مع مفارقة أن النظام الدولي الحالي هو من صناعتها وتصميمها لكن،  
وكما يقول وزير خارجيتها هنري كيسنجر في كتابه (النظام العالمي) تغيرت المعطيات بشكل كبير، وذلك  
لأنه بعد نهاية الحرب العالمية، كان إنتاج أمريكا يمثل 55% من الناتج العالمي، وقد وفر ذلك إمكانية  
ليكون لها سياسة تجاه كل مناطق العالم، في حين لا يتجاوز اليوم ناتجها نسبة 37% من الناتج العالمي،  
وهو لا يتيح لها سوى إنتاج سياسات تجاه بعض مناطق العالم وليس كله. (دحمان، 2017 : 1-2).  
يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : ملامح النظام العالمي الجديد والقوى العظمى بعد الحرب الباردة  
المطلب الثاني : تأثير دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد على الوطن العربي .  
المطلب الثالث: اعتداءات 11 سبتمبر 2001 وأثرها على العلاقات بين الولايات المتحدة والبلدان  
العربية.

المطلب الأول: ملامح النظام العالمي الجديد والقوى العظمى بعد الحرب الباردة  
إن النظام السياسي الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية على عرشه لم يأتي صدفة  
ومن فراغ، وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على الأصعدة كافة السياسية الاقتصادية العلمية، كما  
ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من حلبة نظام  
دولي جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترسم معالمها،

ولقد شهد النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة عدة أحداث هامة مثل سقوط الاتحاد السوفياتي السابق وانهيار المعسكر الاشتراكي بكليته وانتهاء حلف وارسو وولادة الدولة الألمانية الموحدة بعد هدم جدار برلين في 1989، وحرب الخليج الثانية 1990-1991، هي الحرب الأكثر وضوحا معالم النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه جورج بوش الأب في 13 نيسان/ ابريل 1991، والذي آثار العديد من الإشكالات وبالتالي فإن القوى العظمى انضوت تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الأبرز في العالم. (صحيفة الغد، 2010 : 1-2).

لقد كان صعود الولايات المتحدة الأمريكية وتبلور مكانتها ودورها العسكري المسيطر عالميا كقطب وحيد وبدورها فقد استشارت هذه القوة العسكرية واتساع نطاق سيطرتها عالميا اهتمامات العديد من الدراسات والتحديات والمقارنات بغيرها من القوى المماثلة، ومن ثم تبلور بعض اتجاهات لتصف هذا الوضع الأمريكي المتميز عسكريا بعد انتهاء الحرب الباردة بأنه نوع من الحكم الاستعماري العالمي الذي يعتمد في تشديد قبضتها على معظم أنحاء العالم بما فيها على مجموعة مصادر ذات ثقل وتأثير بالغين في اتجاه الدفع بدعم وإبراز الصورة العسكرية.

وقد اتيح للولايات المتحدة الأمريكية تمكينها من فرض هيمنتها العسكرية وتتضمن هذه المصادر كلا من:

أولا : الصراع الايديولوجي بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيره على الوطن العربي:

مضى نصف قرن، وذلك على خلفية الصراعين الأيديولوجي والعسكري اللذين كانا قائمين بين القوتين العظيمةتين في ذلك الوقت : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، ثم برزت بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة، ولمن يلبث الخبراء طويلا حتى أدركوا أن لحظة القطبية الأحادية للقوة الأمريكية غير المسبوقة قد حلت، بل أن هناك من باتوا يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني ما يصفونه بالتواضع الامبريالي المفرط (ناي، ووناهايو ، 2012 : 12). ويستخدم مصطلح النظام العالمي الجديد للإشارة إلى مجمل التطورات والتفاعلات التي حدثت في بنية النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ومن ثم التحول عن نظام الثنائية إلى نظام عالمي جديد، ويتمثل ابرز هذه التطورات والاتجاهات فيما يلي :

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار قوات الحلفاء، وهزيمة القوات الألمانية، والايطالية واليابان، وقد وضعت تلك الحرب أوزارها بإعلان دول المحور استسلامها وخضوعها لشروط المنتصرين واملاءتهم، وعلى اثر ذلك اجتمع قادة دول الحلفاء : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق وبريطانيا في مدينة بوتسدام الألمانية في 7 تموز/ يوليو 1945، وضمن سلسلة اجتماعات خصصت لتدارس الوضع الدولي الجديد الناتج عن الحرب، خاصة في أوروبا (الحسن، 2009 : 9-39).

وخلال تلك الاجتماعات التي كانت قد شملت أيضا لقاء قمة عقد قبل اجتماع بوتسدام في مدينة يالطا السوفيتية الواقعة على سواحل البحر الأسود خلال الفترة من 4-11 شباط /فبراير عام 1945 (صبح، 2006 : 15-17).

وأدت الحرب الى خلاقات سياسية وأيديولوجية بين المشاركين من دول الحلفاء : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى من جهة، والاتحاد السوفياتي السابق من جهة ثانية (عبد الفتاح، 1996-23).

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهى ما كان يعرف خلال الحرب بالتحالف المفروض، أي التحالف الذي فرضته ألمانيا على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من ناحية، وعلى الاتحاد السوفياتي السابق من ناحية أخرى الولايات المتحدة الأمريكية. ( شلي، 2010 : 325-33).

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من اجل أن تسيطر على العالم بعيد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وحاولت تأسيس عالم أحادي القطبية- مستغلة الفراغ الذي نشأ عن غياب القوة العظمى الأخرى وهي الاتحاد السوفياتي السابق وضعف الرأسماليات الأخرى، فلم ينتج من نهاية الحرب البارة وانهيار الكتلة الاشتراكية فقط، وإنما تمت مراجعة مفردات المنظومة الفكرية القيمة للايديولوجيا الاشتراكية؛ إذ ان الدول الرأسمالية سعت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترجمة انتصارها وتفوقها من خلال وضع آليات جديدة ناظمة للتفاعلات الدولية سياسيا واقتصاديا، كما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها عسكريا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بالشكل الذي يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية. (سعيد، 2000: 17-18)

ويضمن استمرار هيمنتها على النظام العالمي الجديد عبر جعل الایدولوجيا الليبرالية وقيم النظام الديمقراطي واقتصاد السوق الرأسمالي نموذجاً مثالياً تعتنقه أن العالم سيرا على خطى النموذج الأمريكي، مستخدمة في ذلك من الأمم المتحدة كأداة سياسية وعسكرية، والمؤسسات المالية الدولية المانحة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كأدوات اقتصادية. (مركز دراسات الجزيرة، 2013)

ان نهاية الحرب الباردة كانت نقله نوعية كبرى في العلاقات الدولية بنهاية القطبية الثنائية، وما افرضه هذا الحدث من نتائج على مستوى الفكر الإستراتيجي، حيث اعتبر بعض المفكرين الغربيين، ومنهم فرانسيس فوكوياما أن هذه الحقبة لم تكن تعني نهاية التاريخ ذاته، وفقاً لما تم تناوله في العوامل المؤثرة في بيئة النظام العالمي الجديد في كتابه، بمعنى أن الصراع الأيديولوجي الذي ساد العالم منذ شيوع الفكر الماركسي في القرن التاسع عشر ثم قيام الثورة البلشفية في تشرين أول /أكتوبر 1917 ثم تأسيس الاشتراكية العالمية والكتلة الشرقية التابعة له عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في 2/أيلول /سبتمبر 1945 قد بلغ منتهاه بهزيمة هذا التيار وحسم المعركة نهائياً ولمصلحة النظام الليبرالي الرأسمالي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق رسمياً في 25 ديسمبر عام 1991. (القرني، 2005: 42)

اما العولمة فقد أصبحت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، احد مظاهر محاولات فرض السيطرة والثقافة الأمريكية، والشكل الاقتصادي الذي يحقق مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية، برغم أن السيطرة كانت ترتدي أحيانا ثوب التدخل العسكري المباشر، ونشر القواعد العسكرية، وما إن سقط جدار برلين في تشرين الثاين/نوفمبر 1989 مزيلا بذلك الخطر السوفيتي، حتى عرضت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب على الكونجرس طلبها السنوي لحصول وزارة الدفاع الأمريكية على ميزانية دفاعية ضخمة، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري الأمريكي في عام 1990 نحو 480 مليار دولار، وبررت الإدارة هذه المرحلة التاريخية الجديدة بان لن يكون استخدام القوات الامريكية المسلحة متعلقا على الأرجح بالاتحاد السوفياتي بل بالعالم الثالث الذي سيتبين انه بحاجة إلى قدرات وأساليب جديدة في التصرف، وبقدر ما كان سقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 نهاية لحقبة زمنية في الشؤون الدولية كانت الأحداث فيها تقع في ظل الحرب الباردة وخطر الإبادة النووية الذي كان يخيم على القطبين المتنافسين وقتذاك فقد كان هذا الحدث أيضاً بداية عصر جديد مملوء بالتحويلات والأحداث، حيث تعالت الصيحات والدعوات لإيجاد نظام عالمي جديد. (تشومسكي، 2004: 19-20)

وكانت أولى هذه الدعوات هي التي أطلقتها، مع نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن الماضي، لجنة الجنوب غير الحكومية، التي كان يترأسها جولويس كامبراك نيريري،

وتألفت من علماء في الاقتصاد ومخططين ورجال دين، وغير ذلك من نخب العالم الثالث، الذين يدعون إلى إيجاد نظام عالمي جديد يستجيب لمطالب الجنوب في العدل والمساواة والديمقراطية في إطار المجتمع الدولي، وما لبثت هذه الدعوة أن اخفت ولكنها في المقابل كشفت عن أن العالم لا يزال كنظرية أو قاعدة حددها الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل في أثناء صياغة نظام عالمي جديد عقب الحرب العالمية الثانية حين قال : لا بد من تسليم الأمم الغنية المكتفية حق حكم العالم وائتمانها عليه، وليس لأحد منا ما يدعو إلى الاستزادة، إن السلم لا تحفظه سوى الشعوب التي تعيش بطريقتها الخاصة بعيدا عن الطمع. (تشومسكي، 2004: 20)

لجأ الغرب إلى استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد عقب خروجه منتصرا من أي حرب كبرى، حيث استخدم هذا المصطلح في عهد الرئيس الأمريكي ودورد ويلسون 4 آذار/ مارس 1913 حتى 4 آذار/ مارس 1921 في تصوير نظام الأمن الجماعي الذي إرادته الولايات المتحدة الأمريكية بديلا لنظام توازن القوى الأوروبي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أكد رئيس الوزراء البريطاني آنذاك السير تشرشل، ضرورة قيام نظام عالمي جديد بصيغة اقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة. (الحيالي، 2003، 12)

وقد لجأ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب إلى هذه العبارة لتكون غطاء بلاغيا للحرب في منطقة الخليج العربي ، حيث أعلن بوش الأب وقتذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقود نظاما عالميا جديدا تشترك فيه شعوب العالم على اختلافها في قضية مشتركة من اجل تحقيق طموحات البشر العالمية، وهي السلام والأمن والحرية وحكم القانون، وهو ما وصفه وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك جيمس اديسون بيكر الثالث بقوله : إننا جميعا ندخل حقبة زاخرة بالوعود، وإنها إحدى لحظات التحول النادرة في تاريخ العالم كما تولى الصحفي الأمريكي لورن فريدمان شرح المبدأ الذي استرشد به بوش الأب في حرب الخليج الثانية، قائلا انه ما لم تحترم الحدود الدولية بين الدول ذات السيادة فإن الفوضى هي البديل. (تشومسكي، 2004: 23)

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه رسميا في 25 كانون أول/ديسمبر 1991، إلى إحداث تفكك وخلل في توازن القوى العالمي استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف مفرقات قدراتها العسكرية في مهمات خارجية، وبشكل أكثر اصطداما مع القوات السوفياتية، وتعتبر حرب أفغانستان في 7 تشرين أول/ أكتوبر 2001 وغزو العراق 20 آذار/مارس 2003 نموذجين دالين على حرية الحركة العسكرية والمناورة السياسية التي باتت تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد منذ إنهاء الاتحاد السوفيتي السابق

وانسحب هذا الأمر بدوره على حلف شمال الأطلسي الذي تحول أحيانا إلى أداة لتنفيذ البرنامج الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر، كما كان من ابرز نتائج انتهاء الحرب الباردة أيضا تصاعد دور الاقتصاد في العلاقات الدولية، كنتيجة طبيعية لضمور دور الايدولوجيا عالميا بعد انحسار الشيوعية وتساقط معظم الاستراتيجيات العالمية للأمن التي استندت إلى القوة، ما دفع القوى إلى أن تعيد دراسة أولويات اهتماماتها، والتحول من الاقتصاد الذي يدعم الأمن إلى الاقتصاد الذي يدعم السياسة والمصالح. (عبد الحكيم، 2008: 26)

ثانيا : الهيمنة الأمريكية على العلام وعلاقة ذلك بالشرق الاوسط:

يرى الباحثون أن هناك خصائص عدة مميزة للنظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة منها :

الهيمنة الأمريكية بعد غياب الاتحاد السوفياتي كقطب دولي مؤثر في السياسة الدولية : ما عرض التوازن الدولي لخلل كبير، وكان هذا الحديث إيذانا بنهاية القطبية الثنائية وبداية عهد القطبية الأحادية التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية حيث طرحة شعارات ودعوات تتفق وإستراتيجيتها المعلنة في العمل على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، ويذهب كثير من الخبراء إلى القول إن النظام العالمي الجديد هو استمرار لسياسة الهيمنة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن تحت ستار الأمم المتحدة. (عبد الرحمن، 2004: 125-140)

لقد عبر الرئيس الأمريكية الأسبق بوش الأب عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ورؤيتها للعالم حين قال :

"إن النظام العالمي الجديد الذي أردنا أن نكرسه عام 1945 والذي عملت من أجل تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها ومواقفها في الأمم المتحدة، ولم تستطع تحقيقه حتى قامت الحرب الباردة 1945، أصبحنا الآن قادرين على تكريسه بعد أن انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية وانتصر اتجاهها في العالم". وهذا يعني تفعيل السيطرة الأمريكية على العالم من خلال هذه المؤسسة الدولية، ويتمثل أبرز الملامح الرئيسية لمشروع الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء نظام عالمي جديد عام 1990 في :

فرض الانتقال المباشر إلى اقتصاد السوق على العالم اجمع.

إطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية على النمط الغربي كعلامة على السياسات المرغوب فيها من جانب الغرب مع فرض التحول إليه بصورة انتقائية .

تبني التعددية السياسية أو الصيغة الديمقراطية للحكم وخاصة في الشرق الاوسط، إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الدولية لتركيز السلطة في عدد محدود من الدول . (سعيد ، 2001: 1-3) وفي الواقع فإن ثمة من المؤشرات التي تؤكد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على النظام العالمي الجديد، والبقاء قطبا واحدا في العلاقات الدولية، منها : العمل على تسخير الأمم المتحدة لتحقيق المصالح الأمريكية تحت ستار من الشرعية وحقوق الإنسان، واستخدام المنظمات الدولية الأخرى للضغط على القوى الدولية المنافسة لواشنطن، حيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ونشر النموذج الأمريكي في العالم من خلال فرض منظومة القيم الأمريكية وتكريس النفوذ الأمريكي في مناطق العالم المختلفة، خاصة المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتطوير القوة العسكرية الأمريكية، حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا طموحا لبناء جيش جديد أطلقت عليه (جيش القرن الحادي والعشرين) الذي بدأ العمل على تنفيذه في أواخر القرن العشرين لتظهر طلائعه في الأعوام 2010-2016، ويعتمد بناء ذلك الجيش على الاستفادة من التطور التقني والمتسارع الذي يشهده العالم من تطورات جذرية بفعل الثورة التقنية. (الربيعي، 2002: 10)

انتشار موارد القوة في النظام العالمي الجديد، المدلول السياسي لذلك هو عدم مقدرة القوة العظمى الوحيدة على أحكام سيطرتها وبسط نفوذها وهيمنتها على النظام العالمي الجديد ما أدى إلى بروز دور التجمعات والمنتمديات المحدودة مثل الدول الصناعية السبع التي أخذت تقرر مصير الاقتصاد لعالمي لجانب الأكبر من السياسة الدولية، لدرجة أن النظام العالمي الجديد أصبح يبدو أحيانا وكأنه محكوم من خلال هذا المنتدى الاقتصادي الضيق، لا من القوى العظمى الوحيدة ولا من خلال الأمم المتحدة أيضا، حيث احتكرت الدول الصناعية السبع الكبرى عملية صنع القرار الدولي في بعض الأحيان، واتجهت العلاقات الدولية نحو طابع حكم الأقلية. (سعيد، 2000: 39)

ترويج نمط الحياة الغربية والقيم الديمقراطية باعتبارها النموذج السياسي الأمثل لدول العالم، وترافق ذلك مع التحول إلى اقتصاد السوق في السياسات الاقتصادية الليبرالية، وشجعت المؤسسات الدولية المالية ذلك من خلال الضغط على الدول لإتمام هذا التحول، ومن ثم حدث تحول مماثل في اهتمامات الدول من صون حقوق السيادة والأمن القومي إلى اهتمامات تخدم أهداف الاعتماد المتبادل لتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي لا يتحقق إلا عبر التعاون الدولي وحل المشكلات الدولية الجديدة اعتمادا على نظم دولية وظيفية. (عبد الرحمن، 2004: 128)

العمل على الحد من دور الدولة الأمة لقد أدى انتشار تجليات العولمة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والبث الفضائي، وعلى سبيل المثال إلى إثارة مخاوف قومية واسعة في دول العالم الثالث حول ما عرف بالغزو الثقافي وذوبان الهويات الوطنية، وغير ذلك من عناصر ارتبطت بالدولة الأمة. (ناي، 2012: 3-2)

وقد دارت نقاشات علمية حول تأثيرات تحول العالم فعليا إلى قرية كونية وقد يكون من باب المفارقة أن القوى الاقتصادية الكبرى قد بدأت هذه الموجة، فمع انتشار مظاهر العولمة وتراجع دور القوة العسكرية، ظهرت فكرة الجيش المحترف فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996، الذي هو ثمرة للثورة الفرنسية، لان الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية كبيرة لفتح أسواق خارجية نظرا إلى مقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على دخول أي دولة لا ينازعها في ذلك سوى الشركات الدولية المناظرة والمنافسة لها

كما أن بعض الدول فقدت رمزا آخر لسيادتها تمثل في وظيفة سك النفوذ من خلال الانخراط ضمن سقف عملة إقليمية موحدة، وقد أسهم نظام الاعتماد الدولي المتبادل في تغير مفهوم الدولة؛ إذ برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة فلا يكون احد طرفي التفاعل ممثلا في الدولة أو منظمة دولية حكومية، الأمر الذي اضعف السيادة القانونية للدولة، وجعل السيطرة على الاقتصاد في عصر العولمة مسالة تتجاوز حدود الجغرافيا السياسية. (ministry of Defence, 2016: 1-3)

و هنا اعتقد ان تراجع دور الدولة يعتبر من ابرز سمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لان المتغيرات قوضت احتكار الدولة للعمل السياسي على المستوى الدولي باعتبارها الفاعل الأساسي على المسرح الدولي، وهو الدور الذي ترسخ منذ معاهدة وستفاليا كما ذكرت آنفا، وبرز فاعلون آخرون، منهم فاعلون دوليون على مستوى فوق قومي مثل التجمعات الإقليمية التي تستولي في حقيقة الأمر على جزء حيوي من وظائف الدولة السيادية كالاتحاد الأوروبي .

تراجع دور الدولة داخليا وخارجيا، بل وخوضها حروبا مع رعاياها الذين يفترض أنها تحميهم كما حدث، ولا يزال، في دول عدة مثل يوغسلافيا السابقة وليبيا وسوريا وغيرها، وقد أثار الجدل حول مفهوم سيادة الدولة وما يرتبط بذلك من تاطير حق التدخل الإنساني بما يضمن تفادي سوء استخدامه للتدخل في شؤون الدول الأخرى. (الحسين ، 2012: 109-110)

باتت قضية التدخل العسكري لأسباب إنسانية احد الأسئلة الأكثر حضورا وإثارة للجدل في العلاقات الدولية في ضوء أزمة ليبيا وسوريا، وفي هذا الشأن يقول الباحث جان باتيسيت في كتابه : الحرب باسم الإنسانية : القتل أو السماح به، ذلك لأن التاريخ مليء بالحروب التي شنت باسم التدخل الإنساني منذ الصين القديمة مرورا ببابل والحثيين واليونان والرومان، ويشير إلى أن الدخول حتى لو بررت تدخلها بدوافع إنسانية، فإنها تتدخل دائما لخدمة مصالحها، فالإنسانية لا تشن حروبا أبدا، بل إن الدول هي من يقوم بذلك، والتاريخ يشير إلى انه من المستحيل الفصل بين الأهداف الإنسانية والاعتبارات المصلحية للمتدخلين، ودائما كانت هناك دوافع سياسية واقتصادية وجيوستراتيجية وراء النيات الحسنة، والحل في رأي فيلمر، يكمن في ضرورة إدخال إصلاحات على المؤسسات الدولية، ولا سيما مجلس الأمن لمنح الدعم والصدقية والمشروعية للتدخل الإنساني. (عبد الرحمن، 2004: 28)

تفتت الدول متعددة القوميات : فبعد تفكك كيان ضخيم مثل الاتحاد السوفياتي استشرت نزعة تميل إلى تفكيك الدول الأكثر هشاشة وتفتيتها، ولا سيما الدول التي تعاني أزمات الدولة الأمة يؤدي إلى الانكفاء والنكوص تحت رداء الطائفية والعرقية والقبلية والجهوية مثلما حدث في العراق، ويمكن في هذا الإطار رصد العديد من الأسباب وراء تنامي هذه النزعة التفكيكية منها : الانهيارات والفوضى التي شهدتها العديد من دول العالم عقب تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز محاولات تأكيد الهوية القومية، إذ إن الدولة الأمة مفهوما الحديث قامت في الأساس عقب ضعف الإمبراطوريات وانهارها كما ورد في فصول سابقة، وتلاشي الكثير من القيود السياسية والقانونية التي ارتبطت بنظام الثنائية القطبية، فمسخ ذلك بإطلاق الحركات السياسية القومية والدينية والطائفية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية المتمثلة في حق تقرير المصير والتحرر كنتيجة مباشرة لزوال قاعدة مهمة في إدارة العلاقات الدولية، هي قاعدة عدم جواز المساس بالحدود القائمة بين الدول، فقد ارتبطت هذه القاعدة بمصالح القطبين المتنافسين، وكانت ركيزة لتأمين سيطرة الكثير من الدول على مجتمعاتها المتنوعة دينيا أو عرقيا، ومن ثم سقطت قدسية الدولة الأمة كما برز مشهد دولي قائم على انفجار الدول المتعددة القوميات وتفتتها. (حتر، 1992: 31)

انتشار قيم حقوق الإنسان كرد فعل مباشر لمحاولات ترويج النموذج القيمي للمنتصر في الصراع الأيديولوجي وقد سادت في ذلك الوقت مقولة أن الديمقراطيات لا تتصارع وفقا لوجهة النظر الأمريكية،

وقد اقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا والنمسا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيو عام 1993، للمرة الأولى في تاريخ العلاقات الدولية بان الديمقراطية أساس شرعية نظام الحكم باعتباره الأساس الأفضل لضمان حقوق الإنسان، ومن ثم أصبحت مسألة حقوق الإنسان عالمية الطابع، ولم تعد تركز على مبادئ حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية والإعلانات الدولية بل أصبحت في حماية القانون الدولي من خلال الكثير من الاتفاقات الدولية وتجلي هذا الاهتمام من خلال الكثير من المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 1994، فضلا عن الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال مراقبة حقوق الإنسان وازداد هذا التوجه تعمقا في ظل اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية حقوق الإنسان متغيرا أساسيا في توجيه سياستها الخارجية، ومن ثم تقديم المساعدات الاقتصادية، وتسهيل منح القروض من المؤسسات الدولية المانحة. (خطاب اوباما، 2012: 1-2)

وقد ازداد اهتمام النظام العالمي الجديد بالعديد من القضايا المستحدثة، التي لم تكن محل اهتمام منه قبل النظام الدولي لعالم القطبية الثنائية، أو لم تكن محل اهتمام كاف من قبل هذا النظام، وهنا تجدر الإشارة إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي أطلق العنان أمام الاهتمام الدولي بالقضايا الجديدة، ومن أمثلة هذه القضايا البيئة، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والإرهاب، ولا يعني هذا أن قضايا الأمن القومي الإقليمي الدولي أو قضايا السياسة العليا عموماً قد أصبحت هامشية، وقد أثبتت حرب الخليج الثانية حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي خلال الفترة من 17 إلى 26 شباط / فبراير 1991 أن هذه القضايا ستظل قادرة على احتلال قمة جدول الاهتمامات الدولية عندما تثار بحدة غير أن تلك الحرب أثبتت أيضاً أن قضايا الأمن الاقتصادي قد أصبحت تشكل محركاً لقضايا الأمن الاستراتيجي وليس العكس، كما أثبتت أيضاً أن المشاعر القومية لم تنحسر. (خطاب أوباما، 2012)

وفي إطار شيوع الاهتمام بقضية الديمقراطية في ظل النظام العالمي الجديد، طرحت مبادرات أمريكية وأوروبية عدة لدعم عملية التطور الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هذه المبادرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الأب يوم السادس من فبراير 2004 أمام صندوق الوقف القومي للديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد إعلانها وفي الشهر نفسه، قدمت واشنطن نص المبادرة إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وروسيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا، لقراءته والتعليق عليه، تمهيداً لمناقشته في اجتماعها الذي عقد في سي ايلند في ولاية جورجيا الأمريكية في يونيو عام 2004، على أن يسبق ذلك عرضة على قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في اسطنبول بتركيا في يونيو عام 2004. (البرهان، 2004: 42-44)

وقد استندت المبادرة في منطلقاتها الهادفة إلى حتمية إصلاح دول الشرق الأوسط بالنظر إلى اعتقاد مفاده أن هذه المنطقة من العالم باتت مصدراً لتفريخ الإرهاب والجريمة المنظمة والهجر غير الشرعية، وغير ذلك مما بات يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية ويقلق العالم المتحضر.

وبررت المبادرة دواعي الإصلاح بالتخلف الشديد الذي تعيشه العديد من دول الشرق الأوسط، واستشهدت في الحديث عن مظاهر هذا التخلف بالأرقام والإحصاءات التي جاءت في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002-2003 اللذين تم إعدادهما بتمويل من الأمم المتحدة وتحدثا عن نقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء، .... الخ. (عبد العاطي، 2010: 1-2)

وقد تأثرت السياسة الدولية بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي السابق بثلاث حقائق أساسية : الأولى :  
الاختلال الكبير في توازن القوى في العالم، إذ لم يسبق لدولة منذ حقبة الإمبراطورية الرومانية أن  
سيطرت تقريبا على العالم بهذا الشكل، والمقصود هنا بطبيعة الحال هو الولايات المتحدة الأمريكية أما  
الحقيقة الثانية فهي وجود الأسلحة النووية ومعظمها في الترسانة الأمريكية، وانتشارها في دول جديدة،  
إذ لم يغير تنامي تأثير الإرهاب هذه الحقيقة في لسياسة الدولية، وهي أن الأسلحة النووية هي التي  
تحكم العلاقات العسكرية بين الدول التي تمتلكها، وبرغم أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001  
لم يكن لها علاقة بأكثر أساليب الهجمات احتمالا، فإن إدارة الرئيس السابق جورج ووكر بوش الابن قد  
استخدمت الإرهاب غطاء سياسيا للتخلي عن معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية،  
أما الحقيقة الثالثة من حقائق السياسة الدولية فهي انتشار الأزمات التي تجتاح العالم، وضلوع  
الولايات المتحدة الأمريكية في معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر، فالإرهابيون لم يغيروا هذه الحقيقة  
القائلة بتواصل الأزمات العالمية وتفاقمها بل انه مطاردة الإرهابيين والتهديد بمهاجمة الدول التي  
تؤويهم أضيفت أزمات جديدة إلى القائمة الطويلة الموجودة أصلا من الأزمات ولكن الإرهاب كتحديد  
عالمي لا يشكل فعليا تهديدا جديا لأمن الدول في نظر المنظرين، وبالتالي لم يحدث اصطفاغ عالمي من  
شانه تغيير موازين القوى في العالم، وهذا هو السبب في انه على الرغم من أن عرض التحالف ضد  
الإرهاب يبلغ ميلا فإن عمقه لا يتجاوز بوصة واحدة بحسب ما يعتقد هؤلاء المنظرون. (كينش، 2013:  
4-1)

واري أن التعامل مع فرضية انتهاج الواقعية في العلاقات الدولية ينبغي أن يتم بحذر لان هناك شواهد  
على الأقل على المستوى الإقليمي العربي تبرهن على استمرارية طغيان الخطاب السياسي الأيديولوجي  
على حساب مصالح الدول في مناطق كثيرة من العالم،  
ولعل العراق خلال فترة حكم الرئيس الأسبق صدام حسين ، وليبيا خلال حقبة الرئيس السابق معمر  
القذافي، كانتا تعدان مثلا ساطعا على طغيان الخطاب السياسي الأيديولوجي على حساب مصالح الدول  
والشعوب.

وعقد انتهاء الحرب الباردة ، اضطرب تحليل أبعاد السياسة العالمية واصبح الاختلاف بصورة متزايدة على الفكر السائد بشأن القطبية الأحادية، وسواء كانوا يعتقدون أن البيئة الحالية على وشك التحول من حالة القطبية الأحادية أو أنها تحولت بالفعل، فإنهم يعتقدون أن هذه البنية تميل إلى إيجاد صراعات، حيث تسعى الدول الأخرى إلى إحداث ثقل مضاد للقوة المتغطرة للدولة المسيطرة ويشكل الافتراض القائل إن القطبية الأحادية لا تؤدي إلى الاستقرار، محور الجدل الواسع المثار حول طبيعة السياسة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منذ عام 1991 وحتى الآن. (ونعورث، 2011: 8)

ويلاحظ في هذا الإطار أن الغالبية العظمى من الأزمات العالمية التي ظهرت خلال الفترة بين سقوط جدار برلين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 واعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد تركزت بالفعل حول الدول الفاشلة أو الضعيفة، ويمكن في ذلك الإشارة إلى قائمة طويلة من الدول مثل الصومال وكمبوديا والبوسنة والهرسك ورواندا وليبيريا وسيراليون والكونغو وتيمور الشرقية وأفغانستان والعراق، وقد شهدت معظم هذه الدول تدخلات دولية، وانتهى الأمر في بعضها إلى الاستيلاء فعليا على السلطة، وإبعاد الحكام المحليين عن الحكم لتفادي وقوع مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان مثلما حدث بالنسبة إلى نظام حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين. (فوكوياما، 2007: 8)

أن منطق السياسة الخارجية الأمريكية منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد وضعها في موقع تتحمل بموجبه مسؤولية حكم الدول الفاشلة، إذ اعتبر فوكوياما انه برغم النفي الأمريكي المتكرر لأي توجهات امبريالية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن هذه التوجهات صراحة في خطاب الرئيس السابق جورج بوش الابن في كلية ويست بونيت العسكرية خلال الأول من شهر حزيران/يونيو 2002، حيث ذكر : انه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الكشف عن الخلايا الإرهابية في 60 دولة أو أكثر باستخدام أي وسيلة مالية استخباراتية أو أمنية، وفي واقع الأمر تحدث الرئيس السابق بوش الابن في خطابه هذا عن رؤية أمنية واسعة ومختلفة عن الإدارات الأمريكية السابقة حين قال إن كل الدول التي تلجأ إلى العدوان والإرهاب ستدفع الثمن، مؤكدا أن واشنطن لن تترك أمر سلامة الولايات المتحدة الأمريكية وسلام العالم تحت رحمة بضعة إرهابيين وحكام مستبدين. (لكريني، 2013: 1-2)

المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد  
ولذلك فإنه كانت الحرب الباردة محطة تاريخية مهمة ضمن مراحل تطور النظام العالمي الجديد،  
مناقشة المنعطفات الفارقة في هذا الشأن من دون التطرق إلى اثر ظاهرة بالغة التأثير في النظام العالمي  
الجديد مثل العولمة التي تفرز بحكم طبيعتها صراعا تنافسيا، وترغم الدول على التعديل الدائم  
لسياساتها ومبادئها حتى يتسنى لها أن تظل منافسة ومبدعة في السوق العالمية، حيث إن المعلومات  
والتقنية قد جعلتا المعرفة العملة المشتركة في النظام العالمي. (كوبلانر، 2013: 22)  
وقد بدا استخدام مصطلح العولمة في النصف الثاني من القرن العشرين وشاع استخدامه تحديدا خلال  
حقبة الثمانينات من القرن المنصرم، أي أن الظاهرة تكاد تتزامن في معطياتها ومظاهرها مع الحقبة  
الزمنية التي شهدت انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي السابق، وربما يفسر هذا عدم  
منحها أولوية لدى بعض الباحثين عند الحديث عن مسارات النظام العالمي الجديد والمنعطفات  
التاريخية الحيوية ضمن هذه المسارات.  
وتعد ظاهرة العولمة من السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد، وهي تقوم بدور متعاظم لتكريس  
وجود هذا النظام والعولمة تعني في اوسط معانيها جعل الشيء على مستوى عالمي، أو تعميم نمط من  
الأنماط الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يختص به جماعة معينة أو امة  
معينة على العالم كله، أما العولمة في أدق معانيها، في تعني أن هناك توجها نحو تعميق الرأسمالية بعد  
انتشارها جغرافيا، وزيادة الاعتمادية العالمية على الفكر الرأسمالي، ومعنى ذلك أن العالمية لم تعد  
تقتصر على التوزيع والتبادل بل تعدت ذلك إلى ما هو أعمق واسبق أي الإنتاج وإعادة الإنتاج، محدثة  
بذلك تحولا عالميا نحو الرأسمالية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها في ظل سيادة  
نظام عالمي جديد للتبادل غير المتكافئ. (صباحي، 1999: 3)  
وثمة تعريف آخر للعولمة يرى أنها المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي تسعى فيه  
دول المركز إلى إزالة العقبات والقيود التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال خارج حدودها  
الوطنية باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال وقد ظهرت هذه الضرورة مع احتدام أزمة  
الرأسمالية في صعيدها المحلي، حيث تفاقمت البطالة وزادت أزمات تصريف الإنتاج محليا وتدنت  
معدلات الربح في قطاعات الإنتاج السلعي، وتزايد العجز في الموازنة العامة، وتردت معدلات الاستثمار  
والنمو، .... الخ. (زكي، 2000: 7)

ويمكن القول أن العولمة في مضمونها هي سيطرة النموذج الثقافي الغربي الأمريكي على سائر العالم، من خلال عولمة نظامها الاقتصادي الحر، ومن ورائه سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات كبعد آخر من أبعاد العولمة، بواسطة الاستثمار مكتسبات العلوم والتقنيات الحديثة في مجال الاتصالات.

اتفق مع الفكرة العامة التي جاءت من وراء انتشار العولمة، ولكنني لا أميل في الوقت ذاته إلى الربط بين العولمة والتبعية، وما يطرحه كثير من المثقفين والنخب العربية حين يربطون بشكل مباشر بين العولمة ومفاهيم مثل السيطرة والهيمنة وغير ذلك من مفاهيم يقصد بها الإشارة إلى خضوع الدول النامية للنفوذ الغربي بشكل عام والأمريكي خاصة، واعتقد أن التهديد الحقيقي الناجم عن العولمة ينبع من تهديدها لمبدأ سيادة الدولة، الذي يواجه منذ نحو عقدين من الزمن تهديدها يختلف كلياً عن التهديدات السابقة على مر القرون والعصور، فسيادة الدولة باتت تواجه تهديداً حقيقياً من العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق والنمو الهائل للمبادلات التجارية الدولية والموجات المتلاحقة من الثورة التقنية في عالم الاتصال والمواصلات وأثرها في حركة الرساميل والاستثمارات ومن ثم تنامي أسواق مالية لا حدود لها، ولا تراعي مصالح الدول الاقتصادية والتجارية، ولا شك في أن السيادة بمفهومها الوستفالي التاريخي لم تعد تتفق مع حركة الاستثمارات والتجارة والاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن المسألة لا تتعلق بإشكالية العولمة والتبعية، بل باستمرارية النظام الذي أقرته معاهدة وستفاليا والقائم على مبدأ السيادة، بمعنى إعادة تعريف السيادة وفق المتغيرات الدولية الجديدة، باعتبارها تنتمي إلى حقبة تاريخية وصيغت من أجل التمييز المطلق بين الداخل (الشؤون الداخلية) والخارج (الشؤون الخارجية أو علاقات الملوك والشعوب) ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج قد طرأت عليه التباسات عديدة في ظل متغيرات الوفرة الاتصالية القائمة، وباتت التساؤلات تطرح حول ما إذا كانت مؤسسة الدولة الأمة أصبحت من الماضي، أو من بقايا حقبة تاريخية محددة مضت وانتهت، وبناء على ما سبق فإن تطوير مضامين مبدأ السيادة قد يسهم في تفكيك إشكالية العولمة والتبعية، وبما يوفر للدول النامية فرص الاستفادة من العولمة، من دون الإخلال بمبدأ السيادة الاقتصادية لهذه الدول وما يضمنه هذا المبدأ من حقوق في ثرواتها ومواردها الطبيعية، وفي استغلال هذه الموارد بما يتفق مع حق شعوبها في التنمية. (زكي، 2000: 275-286)

ويذهب بعض المفكرين إلى القول إن العولمة الرأسمالية الجديدة وهي إلا مرحلة جديدة قديمة ، ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن الدعوة إلى حرية السوق كانت في حقيقة الأمر الأساس الموضوعي الذي قام عليه النظام العالمي حتى لحظة تصدعه وانفجار وحدته مع الثورة البلشفية في أكتوبر عام 1917 وان حرية السوق هذه هي علاج لجميع مشكلات العالم، ومن ناحية أخرى، فهي مرحلة جديدة، لأنها محاولة لقيام الليبرالية على الأساس الموضوعي العالمي الجديد الذي يختلف اختلافا مهما على الأساس الموضوعي الذي قامت عليه ليبرالية القرن الماضي، نظرا إلى المستويين العلمي والتقني اللذين، وصل إليهما تطور المجتمع البشري في الوقت الراهن. (ستيل، 2013: 12-79)

وفي ظل تصاعد ظاهرة العولمة،- أصبح مفهوم الدولة يعيش امة ومأزقا شديدين بسبب تعرض الدولة للمنافسة من قبل لاعبين يزدادان عددا وقوة، فنحن الآن إزاء ظاهرة شركات جبارة متعددة الجنسيات، عابرة القوميات، وتعمل على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع احتياجاتها هي، ومع تصورها لما يجب أن تكون عليه حال الأسواق، وهي إذ تتحكم في تقنيات ثورة المعلومات والاتصالات مع واقع الاستئثار بالنصب الأكبر الذي تنفرد به في الإنفاق على البحوث والتطوير، تفرض الآن بل منذ التسعينات من القرن الماضي، على اقتصادات العالم ودولة ومجتمعاته إعادة التكييف مع مظاهر العالم الجديد ومعطياته لإعادة تشكيله تحت مسمى العولمة. (مركز الجزيرة للدراسات، 2016: 2-1)

ومن المعلوم أن الشركات المتعددة الجنسيات كانت اللاعب الرئيسي وراء إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 خلفا لاتفاقية الجات، ومن احل الدفع بقوة في اتجاه تحرير الأسواق والتجارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال السائلة والأوراق المصرفية والمواد الإعلامية والإعلانية والدعائية، ويبدو لأول وهلة أن هذا التحرير أصبح يتجاوز قدرات الدولة الأمة وصلاحياتها وسلطاتها وأصبح الكثيرون يظنون أن العولمة ستجلب معها سلعا أو منتجات استهلاكية وترفيهية واستثمارات عديدة، وستكون هناك نتائج ايجابية لاندماج الأسواق المالية والبورصات العالمية، في حين أن ما يحدث هو تكريس لتبعية تقنية وعلمية ومالية وثقافية للمناورة السياسية، أو المحاولة استثمار التناقضات والخلافات بين الدول الكبرى الغربية، وبالتالي تنامي ضعف القدرة على صناعة القرار السياسي الوطني والقومي. (مركز الجزيرة للدراسات، 2016: 2)

لقد حدث تقليص كبير في دور الدولة الأمة في سياق محولة تذويب الحدود بين الكيانات السياسية، وقد تعزز هذا الأمر مع الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات، وكان من نتائج ذلك أن الحكومات الوطنية لم يعد في مقدورها أن تتحكم، كما كان الوضع سابقا، في المسار الاقتصادي الذي أصبح يخضع لآليات السوق، وأصبح على هذه الحكومات أن تتقاسم سلطاتها ونفوذها مع فاعلين آخرين، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات والمنظمات الدولية، وقد كان من أهم ما جاء في سياق ظاهرة العولمة دعم عملية الإنتاج والتبادل في ظل تنامي الابتكارات التقنية، وفي إطار المنافسة بين القوى العظمى، وهو ما عرف بالعولمة الاقتصادية . ( Mathews, 1997:56)

وفرضت التداعيات التي نجمت عن العولمة على دول الجنوب، ومن ضمنها دول العالم العربي، أن ترخي قبضتها تدريجيا على شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من خلال التخلي عن بعض مظاهر سيادتها وتسليم بعض أدوارها طائفة مختارة إلى قوى خارجية ممثلة في مؤسسات مالية عالمية، لها توجهات الشركات المتعددة الجنسيات نفسها، لينطبق وصف الدولة الرخوة على العديد من الأقطار العربية. (Miles, 2010:1-2)

وفي السياق نفسه، فإنه في ظل العولمة أصبحت الدول النامية، بما فيها الدول العربية، تعاني وضعاً غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، واخذ هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرير المتسارع للاقتصادات هذه البلاد ودمجها في الاقتصاد العالمي، وهذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام بالقرارات العولمة والليبرالي والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية منها الدول العربية، حيث وضع الكثير من العقبات في وجه تنميتها وافقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، ومثال ذلك تجارة القطن بمصر، وأدى إلى ارتفاع تكلفة الحصول على المعرفة والتقنية المتطورة، وتعرضها للمنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، ما سيدفع وذلك وهو الأخطر إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة تصميم سياساتها التنموية والتجارية وغيرها من السياسات بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية. (رمزي، 2000: 30)

إن العولمة قد أدت إلى ظهور عدد من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة، التي أخذت تنافس الدول القومية في المجال السياسي ومن ابرز هذه القوى : التكتلات التجارية الإقليمية، ومناطق التجارة الحرة تكتلات اقتصادية إقليمية مثل الآسيان والنافتا وغيرهما، إلى جانب المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الضخمة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسيات، حيث أصبحت هذه المؤسسات من الضخامة والقوة بما يؤهلها لفرض إرادتها وسياساتها على دول العالم، ويسمح لها برسم الخريطة الاقتصادية للعالم برمته، بمعنى أن الدول القومية فقدت دورها الأساسي في وضع أجندة نشاطها الاقتصادي ما يعني فقدانها جزءا مهما من سيادتها. (عبد الله، 1999: 67)

وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسدت قمة النظام العالمي الجديد، عقب نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق رسميا في 25 ديسمبر عام 1991، عملت على تعميق ظاهرة العولمة من اجل محاولة فرض النموذج الأمريكي على العالم. (تشوسكي، 1991: 71)

وفي ظل تنامي ظاهرة اقتصاد المعرفة في ظل العولمة لم يعد بمقدور الدول تحصين نفسها أمام غزو سلع وخدمات قادرة على اختراق الحدود بما تحمله من انعكاسات خاصة بالتحريض والتمر على سلطات الدولة.

وأدى نمو ظاهرة التواصل المعرفي بين المجتمعات المختلفة في ظل العولمة إلى خلق ما يسمى المجتمعات الالكترونية وهذا الأمر اوجد نوعا من الولاء يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، ما اثر بالتبعية سلبيا في الولاء الوطني. (جهينو، 1995: 10-15)

وقد ازدهر النقاش حول العولمة عقب تفكك ما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية، وسقوط الستار الحديدية عن مجتمعات ودول اعتادت لعقود أممات مختلفة من الحياة والممارسات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية ثم وجدت نفسها فجأة وجها لوجه مع مظاهر العولمة وتجلياتها وما يرتبط بذلك من بروز المخاوف من الهيمنة، لان العولمة نشرت الإحساس بان القوي ليس في المجال العسكري والتقني والثقافي فقط، سوف يهيمن تلقائيا على الضعيف.

إن الاقتصاد القوي سوف يهيمن على الاقتصادات الأضعف، ويغزو الأسواق ويزدهر على حساب فرص النمو في هذه الاقتصادات، وما ينطبق على الاقتصاد ينطبق على جوانب الحياة الآخرة مثل التعليم والثقافة والسياسة والتطور التقني والمؤسسي وغير ذلك، وباتت الإشكالية هي : هل نطلب من الدول المتقدمة أن تبطئ وتيرة تقدمها كي تتمكن الدول الأقل تقدماً من اللحاق بها، أم نطلب من الدول المتخلفة أن تقوم بقفزة مفاجئة إلى الحدثة كي تتساوى مع الدول المتقدمة، وقد أدى بروز هذه الإشكالية إلى نتيجتين : الأولى : تنامي المخاوف من آثار العولمة وتبعاتها، والثانية : تنامي الجدل والنقاشات حول كيفية معالجة هذه الإشكالية في ظل تزايد اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً فضلاً عن البحث عن سبل للحد من تأثيرات الهيمنة بعد أن تحولت العولمة من مربع المشاركة وتبادل الخبرات والمعارف إلى رسالة للهيمنة واستغلال الفرص الجديدة، ما تسبب في رأي بعض الباحثين، في إذكاء ظواهر سلبية مثل العنف والإرهاب. ( لكريني، 2013: 216-217)

ومن وجهة نظري، فإن التأثير الأساسي للعولمة في بنية النظام العالمي الجديد يكمن في الدور الذي لعبته في إعادة صياغة العديد من المفاهيم والممارسات التي ظلت مستقرة لعقود فقد أعادت العولمة تعريف مفاهيم عدة ذات صلة وثيقة بالنظام العالمي الجديد وذات تأثير عميق في بنيته مثل الدولة الوطنية والسيادة والحدود بالمعنى السيادي والسياسي والمواطنة، حيث اهتزت هذه المفاهيم تحت ضغط تأثيرات العولمة وكانت أحياناً على شفا الانهيار، ويشير باحثون إلى أن علاقة العولمة بالمصالح القومية للدول، أي بيئة النظام العالمي الجديد، لها مظاهر محددة تبدو كما يلي : (هاليداي، 2002:

(132-116)

توفر التطورات التقنية في المجال العسكري لبعض الدول، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية الوصول إلى أهداف في أي نقطة في العالم وتدميرها، ونتيجة لذلك فإن الدول الأضعف عرضة للتهديدات الشديدة واستخدام القوة من قبل قوى بعيدة بطرق لم تكن ممكنة في الماضي وهذا الأمر مرتبط بالتقدم الهائل في تقنية الاتصالات.

إن التقدم في تقنية أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى شبكات النقل العالمية مكن الإرهابيين أو الدول الداعمة للإرهاب من أن يسببوا دماراً في دولة قوية، بشكل لم يكن من الممكن تخيله في الماضي فسهولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل مع سهولة انتقال الأفراد أوجدت نقاط ضعف جديدة تهدد الأمن القومي في الدول القوية والضعيفة على حد سواء.

إن تآكل سيادة الدول وتراجع أساليب الحماية التقليدية التي كانت تعمل ضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لهما أسباب عدة، ولكنهما يرتبطان أساسا بالعوامة وثورة الاتصالات ولا سيما عوامة المعلومات حول الأحداث أو ما يعرف بظاهرة سي إن إن CNN ومن بين نتائج ذلك أن هناك وعيا عالميا متزايدا بالأحداث البعيدة التي كانت تمر في الماضي من دون أن تثير أي مشاعر، ولا سيما في الدول الغنية للقيام بعمل ما، ووفقا لذلك فإن الضغط الرأي العام في دولة ما لا يؤثر في الحكومة فحسب، بل يؤثر في حكومات دول أخرى أو مواطنيها أيضا.

وقد رأينا ذلك بالفعل في المواقف السياسية للدول الكبرى تجاه الأحداث الداخلية في دولة عربية عدة خلال السنوات الأخيرة.

تسمح عوامة المعلومات للجمهور بمعرفة الأحداث الحربية في غرف معيشتهم والحكم على أداء قوتهم على الأرض أو في الجو، وتقدير مستويات الخسائر البشرية وإصابات المدنيين، ومن ثم بات من يديرون الحروب يمنحون أهمية متزايدة لمسارح العمليات ويتدبرون الملاحظات وبات الإعلان عنصرا فاعلا في إدارة الصراعات،

ورأينا في السنوات الأخيرة كيف تنقل الحروب والتظاهرات والاحتجاجات على الهواء مباشرة من أي منطقة في العالم إلى مختلف الإرجاء ، ولم يعد الأمر مقتصرًا على شبكات عالمية مثل سي إن إن التي كانت صاحبة أول بث تلفزيوني مباشر في التاريخ لعمليات عسكرية، وذلك في حرب تحرير الكويت عام 1991. ( مركز دراسات الجزيرة، 2012: 1-2)

سمحت الشبكات العالمية للاتصالات والتجارة للنخب بالتعرف على أفضل البضائع والسلع والتقنيات، ما أسهم في إيجاد وعي عالمي بالطلب على السلع التي يفضلها المستهلكون، ونظرا إلى أن الأداء الاقتصادي والقاعدة التقنية هما البنية التحتية للقدررة العسكرية بتعين على الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية الكافية لتؤكد بقاءها واستقلالها، أن تتماشى مع التدفق العالمي للتقنيات المتفوقة، وهذا لا يشمل المعلومات الصلبة فقط، بل يشمل المعلومات اللينة أيضا. (قرني، 2003: 125-

(127)

كالوصول إلى الانترنت بالنسبة إلى القادرين على تطوير المعلومات أو المشاركة في أسواق المال، بمعنى أن تطوير القدرات العسكرية بات مرتبطا بتطوير الدول لقدراتها المعلوماتية وبنيتها التحتية على شبكة المعلومات، وإتاحة حرية الوصول إلى هذه الشبكة لأوسع شريحة من المتخصصين لضمان الاستفادة من المهارات الفردية والقدرات البشرية المتاحة لديها في مجالات الأمن القومي جميعها. ( Michael, 2013: 1-2)

ظهور القضايا العابرة للأمم والحدود كتجارة المخدرات والإرهاب والأوبئة والتهريب والجريمة المنظمة والاحتباس الحراري والاتجار في البشر، وهذه النوعية من القضايا تمثل تهديدات يمكن أن تنال من شرعية الحكومات، وتهدد الممرات البحرية وسلامة المواطنين في الداخل والخارج، على اعتبار أن آثار هذه الأنشطة باتت عالمية، فالاتصالات وتقنيات الشحن أحدثت ثورة في التجارة العالمية، ولكنها في المقابل قللتا العوائق والتكاليف بالنسبة إلى الإرهابيين ومنتجي المخدرات وتجارة البشر، وما يعني أن التلاقي بين العولمة وتقنيات المعلومات قد وفر للأفراد والمجموعات قوة خارقة في جميع أنحاء الأرض لمتابعة أهداف بناءة وأخرى تخريبية. (Michael, 2014: 1-2)

كان تعاضد دور الشركات الدولية المتعددة الجنسيات، ابرز ما أحدثته تنامي ظاهرة العولمة وهذه الشركات تعد تجسيدا للرأسمالية المخططة، ويقوم هذا التخطيط على نخبة إدارية مستقلة ذاتيا تعمل على مغالبة ظروف عدم اليقين وبالتالي التحكم إلى أقصى حد ممكن مستقبل الشركة، ويمثل هذا الجانب أي التخطيط والتنظيم احد أسباب الخطورة الواضحة للشركات العابرة للقومية على مستقبل الدول القومية ليس نتيجة امتلاكها أدوات أرقى من الدول من حيث التخطيط والتنظيم فقط/ وإنما الاقتران هذا التخطيط والتنظيم الفعال بالسيطرة على موارد كثيرة، واتساعها إلى مجموعة كبيرة من أنماط الأنشطة أيضا، وقد أصبح لرؤساء هذه الشركات من النفوذ والتأثير ما يوازي وربما يفوق تأثير رؤساء الدول ولا يتأخر هؤلاء عادة في نشر القيم الثقافية التي يؤمنون بها بل في معاقبة من يخالفهم عبر تسليط ذلك الغول الذي يقفون على رأسه والذي يسمى الشركات العملاقة وهو ما دفع شيلستر جيمس كارفيل الاين مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق وليان جيفرسون بيل كليتتون إلى القول : في السابق كنت أتمنى أن أكون رئيسا أو بابا، أما الآن فأني أود أن كون مسيطرا على سوق المال، إذ سيكون بإمكانني أن اهدد من أريد. (هانس وشومان، 1998: 136)

بروز دور التكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة، من أبرزها تأثيرا في الوقت الراهن مجمعة بريكس حيث كان تنامي دور التكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة انتصارا لقيم الرأسمالية السائدة في الغرب بعد هزيمة الشيوعية، وقد جاءت التحولات الجديدة في العلاقات الدولية اثر الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة لتصب في سبيل استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم في إطار ظاهرة العولمة الراهنة. (امين، 1993: 79)

وترجع عملية تراجع وانهزام النموذج الاشتراكي السوفيتي إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق، وكذلك تفوق نظام السوق والنظام المالي والاقتصادي الليبرالي الغربي كما أن السياسات المتطرفة للرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ويلسون ريجان 20 يناير 1981 حتى 20 يناير 1989 كان لها الفضل في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي السابق، وأدت به في النهاية إلى التخلي عن الاشتراكية هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل في اللحاق بالثورة التقنية الثالثة أو ما يعرف بعصر ما بعد الصناعة فضلا عن جمود الإدارة الاقتصادية، ومن هنا لم يكن من الغريب أن تقترن الدعوة الأمريكية إلى نظام عالمي جديد بالدعوة إلى الانتقال إلى اقتصادات السوق انطلاقا من تصور أمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل، وانه يصلح لجميع دول العالم باعتبار الديمقراطية والنهج الليبرالي السياسي السائد في الغرب يمثلان النموذج المطلوب الاقتداء به. (العزي، 2000: 161-163)

تميز النظام العالمي الجديد بسمة أساسية، تتمثل في أن القرن الحادي والعشرين يعد عصر ثورة المعلومات، فهو يتميز بالتدفق الهائل للمعلومات حتى انه أطلق عليه عصر الانفجار المعرفي فنحن نعيش ثورة المعلومات من حيث وفرتها جمعها وتدققها واسترجاعها . وتقود الثورة التقنية الثالثة المشار إليها سلفا هي المقدمة الضرورية لكل ما يحدث في العالم من تغيرات بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان مستقرا على مفاهيم وسياسات تعامل معها الكثيرون على أنها مقولات شبه ثابتة، ويقصد بثورة الاتصالات، تلك التطورات التقنية في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي استتمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة في مجال الاتصال الجماهيري من الرسالة إلى الوسيلة إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات

ومن المؤكد أن ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات أعادت صياغة عالمنا بما يفترض عقلية جديدة للتعامل مع الواقع الجديد، فالعالم يعيش تغيرا نوعيا في جميع أوجه الحياة : في الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم والعلاقات الاجتماعية، لكن بينما يمر بعض العالم بمرحلة متطورة من الثورة التقنية يبقع بعضه الآخر في الظل وتعثر منجزه التقني بانتظار تجسير الفجوة الحضارية بين عالمين، ولا شك في أن هذه الثورة المعلوماتية والتقنية استغلت في غير أهدافها أحيانا، وفي أحيان أخرى تسببت في إيقاظ شبح الرقابة. ( مركز دراسات الجزيرة، 2003: 2-3

لقد وفرت وسائط الإعلام الحديثة لنا فرصا لم تكن تتوافر للأجيال التي سبقتنا فشبكة الانترنت تصدرت عالم المعلومات والاتصالات وأنهت هيمنة وسائل الاتصال التقليدية، وهي وسيلة مذهلة للتطور والانتقال من تقنية إلى أخرى احدث، وهذا يتيح انتقال المعلومة بسرعة اكبر عبر شبكة الانترنت، بحيث تجد طريقها إلى أي مكان أبوابا جديدة لدخول رياح التغيير الاجتماعي والتطور الاقتصادي والسياسي كما يفترض منطق التطور. (ClynchI,2013: 1-3)

ولعل أهم ما أنجزته ثورة المعلومات والاتصالات، هو تحقيق الحرية الإنسانية بضغطة زر واحدة، فإتاحة الانترنت لنشر كل ما نريده، من جد وهزل، ومن مفيد وضار، حققت القسط الأكبر من حرية تدفق المعلومات، التي كانت البشرية تسعى إلى تحقيقها منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا ، ولكن القيود السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والثقافية، كانت تحول دون ذلك، وترى خروجنا على العرف والمتبع في إزالة هذه القيود، وبذلك انتفت العزلة الحضارية بفعل المكان والزمان، وأصبح ممكنا لكل إنسان على وجه هذه الأرض في مشرقها ومغربها، أن يتواصل مع أي إنسان آخر في أي بقعة من هذه المعمورة، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وبقية مظاهر ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات. (Loponsky: 2011,1-2)

إن ثورة المعلومات والاتصالات، أفادت البشرية كثيرا، في سرعة تقدم مختلف العلوم، ما أتاح للعلماء أن يحققوا اكتشافاتهم بأسرع وقت ممكن، وبأدق وسيلة ممكنة، كما أنها قد أفادت البشرية، حيث أدت إلى صناعة الموارد الاستهلاكية الجدية بأسعار رخيصة، كما نشاهد الآن، فيما تنتجه الصين في سلع ذات جودة عالية، وأسعار رخيصة، وفي ذلك محصلة للبشرية

ولا سيما ما يعرف بدول العالم الثالث، والأكثر أهمية من ذلك أن ثورة الاتصالات والمعلومات أدت إلى نشوء أشكال جديدة تماما من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة، وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن الماضي فإن ثورة تقنية المعلومات والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك الثورة حول قوة تقنية المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان في العالم في اللحظة نفسها تقريبا. (مؤتمر القمة العالمي للمعومات، 2005: 2-1)

ان هناك حقائق من الصعب القفز عليها في ما يتعلق بتأثيرات العولمة في النظام العالمي الجديد، منها أن العولمة تجلب من دون شك معها دعوات متزايدة للتنسيق العالمي والعمل الجماعي، وتقود الأسواق المتسعة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري بين الدول، كما أن احد عناصر فاعلية الاتصالات وتقلص كلفتها باعتبارها احد تجليات العولمة، يعتمد بشكل قوي على وجود نعاون عالمي، ومنها أن هناك تحديات مثل : الاحتباس الحراري، التغير المناخي تدفع باتجاه ضرورة العمل الجماعي العالمي أيضا، من زاوية أن توفير فرص العيش الكريم للبشر في العالم اجمع بات أكثر ارتباطا بالعمل التعاوني المستمر لمعالجة الإشكاليات والتحديات العالمية ما دامت لا تفرق بين الأمم والشعوب والدول وما دام الأمن بمفهومه الشامل يتخطى الحدود الوطنية ويرتبط ارتباطا شاملا بالدول جميعها. (شكراني ، 2014: 2-1)

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول، إن النمط الذي ستختره الدولة الأمة عند تحديد دور المؤسسات العالمية في الاستجابة للمشكلات سيسهم بدور بارز في تاكيد دور الدولة الأمة مستقبلا، إذ يمكن للدولة الأمة الأحجام عن القيام بأي عمل، وترك الاحتمالات مفتوحة حتى تتطور المبادئ أو آليات التنسيق الأخرى من خلال شبكات المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وربما تسعى هذه الدول إلى الاستجابة للمشكلات العالمية من خلال تشريعات محلية أو بتنسيق الإجراءات المحلية مع تلك القائمة في الدول الأخرى، وربما تلجأ إلى التعامل مع دول أخرى مباشرة لتطوير استراتيجيات للتعامل مع المشكلات العالمية أو لتأسيس مبادئ عالمية بصورة مشتركة، وفي جميع الأحوال الحاجة إلى تبادل المعارف والإجماع والتفويض في الإجراءات والقرارات

ولكن من البديهي أن تتجه الدول في البداية إلى الخيارات التي تفرض اقل ما يمكن من قيود على سيادتها.

وفي المقابل هناك من يرى أن المؤسسات الدولية التي أنشئت في أربعينيات القرن العشرين مثل الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها الدولية المتخصصة في شتى المجالات بعد حرب مختلفة تماما ولمواجهة عدد من التهديدات التي تختلف عن تلك التي يواجهها العالم اليوم قد عفا عليها الزمن، وباتت غير مناسبة لمواجهة التحديات المعاصرة، ولا بد من إصلاحها أو حتى إعادة ابتكارها، ولا بد من إنشاء مؤسسات جديدة لمواجهة مشكلات وتحديات خار نطاق المؤسسات العالمية القائمة أيضا وفي مقدمتها ما يعرف في الأدبيات السياسية بالتهديدات غير التقليدية. (ساكوجا، 2013: 26)

أن سيناريو الحكومة العالمية يقع داخل دائرة غير الممكن، بل غير المرغوب فيه، ويعتبر هؤلاء أن تصور وجود شعب عالمي يبدو مستحيلا في ظل التنوع الهائل في الشعوب ما يجعل أي شكل من أشكال الديمقراطية الليبرالية في الوضع العالمي الحالي غير قادر على تجاوز العقبات القائمة، وما يؤيد وجهة النظر هذه أن العالم لم يشهد قط حكومة عالمية وان الحديث عن حكم عالمي ليس عابرا في تاريخ النظام الحديث للدول، فدائما كان هناك تيار يشعر بوجود حاجة إلى حكومة عالمية، ولدى هؤلاء الحجج التي يدافعون بها .

وفي ظل قوة حجة الآراء الرافضة لفكرة الحكومة العالمية فإن من الصعب الحديث عن بروز أي نمط لإدارة علمية على حساب دور الدولة الأمة بغض النظر عن انحسار أو تراجع هذا الدور، كما يصعب أيضا الحديث عن نشوء عقد اجتماعي بين الدول لسبب بسيط هو أن الحكومات والدول التي لا تستطيع الاتفاق فيما بينها على منع الحروب أو درء الأخطار والتصدي عليها أن تتفق على عقد اجتماعي قائم على منح بعض صلاحيات هذه الدول واختصاصاتها، مثل الحفاظ على الأمن الداخلي لحكومة عالمية أو تفويضها في ذلك، فضلا عن كم هائل من التساؤلات يحيط بهذه الفكرة، من مثل كيفية تشكيل هذه الحكومة واختصاصاتها وإدارتها.

هناك العديد من الهيئات العالمية لا تعمل بشكل حقيقي ولا تحقق المرادود الذي كان متوقعا لها بسبب تفاوت المواقف الدولية تجاهها، وفوق هذا وذاك فإن هناك طيفا واسعا من الدول، ولا سيما تلك التي كانت ترزح فترات طويلة تحت الاستعمار، لن يستسلم بسهولة لفكرة الانصياع لكيان عالمي يدير شؤون تلك الدول، وسيبقى في ذلك حتما ردة استعمارية جديدة بشكل مغاير، إذ كيف لهذه الدول التي تتوجس من مجرد مظاهر للعوامة في تجلياتها الثقافية والاقتصادية والتجارية والتعليمية أن تنصاع لإدارة عالمية؟ فالمحبطون في العالم الثالث قد يرون أن المنظمات الدولية ليست سوى مقر للكلام والثرثرة،

ولا طائل من ورائها ولا تقدم نفعا للضعفاء، ولا تنصر المحتاجين، بل تحقق مصالح الدول القوية الغنية والمسيطرة على النظام العالمي الجديد فقط، وهذا يفسر إلى حد كبير من وجهة نظري، الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية، حين اعتذرت في أكتوبر 2013 عن عدم قبول ترشيحها عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي، احتجاجا على موقف المجلس وأسلوب تعامله مع الأزمة السورية. (مركز الجزيرة، 2014: 1-7)

وهناك تيارا قويا من النخب في الغرب يدفع نحو نزع السيادة عن الدول الفاشلة والمضطربة في مختلف أرجاء العالم درءا للشروخ التي تأتي من الفوضى الشائعة في هذه الدول، وهذا التيار مقتنع بان التهديد الإرهابي على سبيل المثال يبرر اعتماد الغرب على الحرب الوقائية والاستباقية، ويسعى إلى إيجاد نظام عالمي جديد يرتكز على العوامة ويتجاوز مبدأ السيادة الوطنية، وربما يبيح للغرب حق الاستيلاء على حكم تلك الدول لأسباب أمنية أو إنسانية، ولا يختلف المنظرون الغربيون كثيرا في ذلك فلا نكاد نجد فرقا فوكوياما أو هنتجتون والليبراليين الجدد حيث يشترك في مثل هذه الأطروحات اليمين واليسار والوسط الليبرالي، وان تباينت التبريرات، والحجج بين كل فريق وآخر أحيانا، ما يعني أن الدفاع عن السيادة الوطنية للدول يبقى رهن قوة الدولة وامتلاكها مقومات الحفاظ على هذه السيادة كي تستطيع أي محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية لأي أسباب كانت، فالعالم في سعيه نحو التطور يتحد في رؤيته للأخطار والتهديدات، ومن ثم لم يعد في مصلحة أي دولة أن ترعى الإرهاب العالمي مثلا بحيث تمثل خطرا مشتركا يوحد القوة العظمى والكبرى ضدها،

كما لم يعد من المقبول دوليا اختراق أي نظام حكم موثيق حقوق الإنسان أو ارتكاب انتهاكات من شأنها خرق القوانين والأعراف الدولية في هذا المجال، بحيث يصبح هدفا للتدخل الدولي الإنساني بدعوى حماية المدنيين أو غير ذلك، ولا سيما في حالات معينة قد تتماهى فيها دوافع التدخل الدولي الإنساني مع مصالح القوة العظمى مثلما حدث في دول مثل العراق وليبيا. (فولجي، 2011: 12)

وعلى خلفية ما سبق يمكن القول، أن العولمة ليست احد ملامح النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية فقط، بل تكاد تكون المحرك الأساسي له والفاعل الرئيسي في هذا النظام أيضا، حتى إن هناك من يعتقد أن العولمة قد ورثت النظام الثنائي القطبية الذي دام طوال فترة الحرب الباردة، وستظل احد ابرز العوامل الحاكمة لمستقبل النظام العالمي الجديد خلال المدى المنظور، ويرى هؤلاء أن العولمة حتمية كسروق الشمس وغروبها، وأنها أمريكية بما الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز العالم وبؤرته. (وزارة الخارجية الأمريكية، 2001: 2-1)

ولا شك في أن العولمة قد فرضت نفسها على الأجندة العالمية رسميا من خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الذي استضافته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها في نيويورك، خلال الفترة ما بين 6 و8 سبتمبر 2000، تحت شعار: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، بحضور نحو 150 من القادة والرؤساء، وأقرت هذه القمة بان العولمة: تيار يقاوم وقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك كوفي أنان فكرة رئيسية مفادها أن العولمة ظاهرة متناقضة النتائج والأبعاد، فهي تحسن فرص المعيشة من حيث الدخل والتعليم والصحة، لكنها تخص بذلك قلة من الدول، وتزيد في تهميش ما عداها من الدول، كما أنها العولمة تفتح الحدود بين الدول، ما يتسبب في توسيع نطاق الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال، وسهل الاتجار في الأسلحة والمخدرات والبشر، كما أن العولمة تعبر عن التقدم العلمي والتقني لكن غياب الضوابط يجري التعدي على حق الإنسان في بيئة نظيفة، كما يستفيد المنحرفون بابتداع أنماط جديدة من الأعمال غير المشروعة مثل جرائم الانترنت وفيرسات الحواسيب. (كوفي انان، 2012: 2-1)

وما يهمننا في هذا الإطار أن هذه الشبكات جعلت الحكومات والمسؤولين في مختلف أرجاء العالم أكثر عرضة للمساءلة والمحاسبة، ليس في داخل دولهم فحسب، بل من جانب منظمات وهيئات دولية عابرة للحدود مثل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها أيضاً، كما لا تقتصر الإدانة وبناء المواقف على الأطر الرسمية فقط، بل لأن هذه الشبكات باتت قادرة أيضاً على بلورة صورة نمطية معومة لدى شعوب الأرض كافة حول القادة والدول في أي مكان في العالم من خلال تناقل المعلومات واللقطات المصورة والأخبار والآراء والخبرات عبر شبكات الاللكترونية وهو ما يجسد مقولة برنارد وجورج كوشنير وزير خارجية فرنسا السابق، حين قال إن شبكة الانترنت أروع الوسائل لتحطيم الجدران التي تفصل بيننا. (مركز الجزيرة، 2014: 2-3)

وهذا كله يعني أن مزيداً من الحريات في تداول المعلومات يفضي بالتبعية إلى مزيد من الديمقراطية والليبرالية وحرية التعبير، وسيفاقم الصعوبات التي تكتنف محاولات الرقابة والسيطرة على المحتوى المعلوماتي من جانب بعض الدول، ولا سيما أن هناك توجهاً غربياً قوياً لدعم حرية الانترنت، لكون الأمر لا يتوقف على المصالح الاقتصادية لشركات التقنية الغربية التي تشكو قيود الرقابة والصعوبات التي تكتنف حماية خصوصية المستخدمين فحسب، بل باعتبار ذلك أداة قوية للترويج لما يعرف بالقيم الغربية أيضاً، وبما يدعم الجهود القائمة في هذا الإطار والخاصة بتقديم الدعم والمساعدة للمنظمات المحلية في مختلف دول العالم،

حيث يرى الغرب أن ذلك يصب في خانة حماية الحقوق الإنسانية وتعزيز مبدأ المساءلة للأفراد والمسؤولين في أي بقعة من الأرض. (احمد، 2011: 267)

يضاف إلى ذلك أن هناك اختراقات عابرة للحدود لمفهوم الدول وسلطاتها بفعل موجات العولمة الجارفة، وبعد أن بات هذا المفهوم قيد استهداف واضعي السياسات والشركات العابرة للقارات، التي تتشكك في فاعلية هذا المفهوم واستمرارية بما يدفعها إلى تدخلات متزايدة ومستمرة في سيادة الدول، باعتبار أن رقابة الدولة تحولت إلى ظاهرة ما قبل الانترنت. وهناك الكثير من الشكوك حول خصوصيات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي واحتمالات خضوعهم للمراقبة والتجسس من جانب شركات كبرى للحصول على بيانات ترويجية أو دول وحكومات لمراقبة المحتوى سياسياً.

المطلب الثالث: اعتداءات 11 سبتمبر 2001 وأثرها على العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أيلول/2001، في خضم حركة مستارعة، إذ انهارت الاشتراكية، المنافس الأخير للديمقراطية الليبرالية وشهد الاقتصاد الأمريكي واقتاد السوق وانطلاقة قوية، وبدأ أن المؤسسات الديمقراطية تسق طريقها باطراد في جميع أنحاء العالم وسادت وقتذاك قناعة بان التقنية تعمق العوامة، وتقرب أجزاء القرية الكونية بعضها بعض بطرق تجعل الدول القطرية التقليدية عديمة الشأن، ثم ما لبث أن حدث شيء مختلف تماما، حيث ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب ضد طالبان، والقاعدة في أفغانستان بعد أن تعرضت لهجوم غير مسبوق على أراضيها، وأخذت دواعي الأمن تعرقل الاقتصاد الذي يعتمد على الحدود المفتوحة والحركة الحرة للأشخاص والبضائع. (فوكوياما، 2002: 39)

ولم يقتصر الأمر بطبيعة الحال على الاقتصاد والتجارة، فقد أفرزت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر نتائج عدة على صعيد العلاقات الدولية، منها إحداث تغيير نوعي في شبكات المصالح بين الدول، فقد جعلت تلك الاعتداءات الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى المساعدة من قبل دول أخرى في حربها ضد الإرهاب، وعندما تطلب دولة مساعدة من دولة أخرى في حربها ضد الإرهاب، وعندما تطلب دولة المساعدة من دولة أخرى فمن المعتاد أن تكون هناك مصلحة مقابلة للطرف الآخر، ومن ثم لم يكن غريبا أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من الاهتمام بطلبات دول مثل تركيا وباكستان أكثر مما كانت تلقاه هذه الطلبات قبل الهجمات على مركز التجارة العالمي ، فيما أخذت دول مثل السودان وسوريا والعراق مع الإجراءات الأمريكية المضادة للإرهاب من تلقاء نفسها نتيجة لارتفاع تكلفة عدم التعاون، وبعد أن بات للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة جديدة في مساعدة حلفائها في مكافحة الإرهاب ومعاينة الدول التي تتحداها على السواء. (احمد، 2011: 37-42) وهذا التحول في مفهوم المصالح لم يكن مقتصرًا على الجانب الأمريكي فقد حدث تحول مماثل أيضا في هذا المفهوم لدى دول عدة، منها الصين التي صوتت إلى جانب قرار الأمم المتحدة الصادر في 28 سبتمبر 2001 الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية فعليا تفويضا غير محدود لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمهاجمة المناطق التي تتخذ منها الجماعات الإرهابية ملاذا،

حتى لو كان من يقدم هذه الملاذات دولا ذات سيادة، وهذا يختلف تماما عن موقف الصين، التي عارضت الأمم المتحدة في كوسوفا عام 1999، وقام موقفها حينذاك على أساس القلق من انتهاك سيادة دولة، كما نشأت مصالح مشتركة بين الصين والهند على قاعدة القلق المشترك من الجماعات الإرهابية والتطرف الإسلامي وحدث تقارب مفاجئ بين بكين ونيودلهي توج بزيارة رئيس الوزراء الصيني السابق تشو رونج جي للهند في يناير عام 2002، في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء صيني للهند منذ نحو عقد من الزمان في ذلك الوقت. (كلارك، 2012: 199)

إن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت عدوانا هائلا من المستحيل لأحد أن يقف مدافعا عنه ناهيك عن تبريره، أو ربطه بقضايا الحريات ففي ضوء ضخامة الهجمات لم يعد بوسع أي دولة أن تتسامح مع الإرهاب، بل أصبح التسامح مع المستويات المتدنية من الإرهاب مسألة أكثر إشكالا، ومن ثم فإن إحدى أبرز النتائج التي أسفرت عنها اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 تتمثل في تعميم عدم مشروعية الإرهاب، وبناء حالة من التوافق الدولي تجاه ذلك، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن دول العالم جميعها قد تخلت فجأة عن دعمها للإرهاب، ولكن المقصود هنا أن الدعم الظاهري للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى الذي تحت غطاء، سياسي بات يواجه بنقد أكثر فعالية، وتولدت قناعة لدى القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين، بأنه ليس بوسع أي منها العمل بمفردها في مكافحة الإرهاب من دون تضافر جهد عالمي لهذه الغاية، وهذا ما يوفر جزئيا احد مداخل فهم تشكل التحالف الدولي الواسع ضد الإرهاب حيث أدركت القوى الكبرى جميعها أن لها مصلحة مؤكدة في مواجهة هذه الظاهرة البالغة الخطورة.

ولعل خطورة اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالنسبة إلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي تكمن في أنها فاقت خيال المخططين، فلم يأت الإرهاب من دولة مارقة أو صواريخ باليستية أو أسلحة دمار شامل بيولوجية وكيماوية ونووية متطورة

كما كان يحذر دائما خبراء الاستخبارات والأمن القومي الولايات المتحدة الأمريكية، بل بواسطة شبكة إرهابية شريفة ومختطفي طائرات ينتمون إلى تنظيم القاعدة حيث نفذ نحو 19 شخصا من عناصر التنظيم هجمات باستعمال طائرات مدنية مختطفة، أسوأ هجوم تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في أراضيها. (مجموعة من المؤلفين، 2012: 139)

وإذا كانت التكلفة المباشرة وغير المباشرة لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2011 هائلة بدرجة يصعب تقديرها، وتبعاً لذلك كانت الطريقة التي سترد بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة على هذا التحدي مهمة جداً، ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ردها في أفغانستان تلعب أهم دور قيادي، وتدير حلقاً عالمياً فضفاضاً من دول متنوعة التوجهات، وتتجاوب معها بشكل يبعث على الدهشة، برغم أن الحرب غير محددة على نحو جلي، ولكنها حرب حقيقية حصلت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية على نتائج إستراتيجية سريعة، منها تدمير احد مصادر الإزعاج العالمي متمثلاً في نظام طالبان، وحصولها على قواعد جديدة في دول كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي السابق ولم يكن للولايات المتحدة الأمريكية فيها أي نفوذ يذكر الماضي. (لويس ، 2011: 205)

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين مصدر نفطي مهم واحد على الأقل أيضاً، وبدا للحظة أنها اقتربت من إيران واجتذبت، روسيا وتنامي النفوذ الأمريكي عالمياً عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ما يعني أن الحرب ضد العدو العالمي الجديد المعروف بالإرهاب قد أسهمت في توسيع دائرة النفوذ الأمريكي بالطريقة ذاتها التي أدى بها الصراع ضد الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق إلى توسيع النفوذ الأمريكي، كذلك أسهم التحرك الأمريكي للرد على تلك الاعتداءات في إحداث تغيير ملموس في تطبيق القانون الدولي، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ مبدأ الدفاع عن النفس كأساس مقبول للتعامل مع الهجمات الإرهابية وبالتالي فإن من حقها اللجوء مجدداً إلى هذا المبدأ الذي استقر تقريباً، وفي ظروف ربما أقل خطورة من اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 بعد أن كانت الادعاءات الأمريكية بالحق في توجيه ضربة وقائية تقابل بالارتياح من المجتمع الدولي، إذ لم يكن هناك أي تقريباً للحق في دفاع استباقي عن النفس في القانون الدولي العرفي القائم حالياً.

(اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2010: 1-3)

وتحليلاً لما سبق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد مضت عقب تلك الاعتداءات في طريق الأحادية القطبية الذي كانت قد بدأتها بالفعل قبل هذه الحادثة، فخلال الأشهر الثمانية الأولى من توليها المسؤولية

رفضت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج روكس بوش الابن معاهدات دولية عدة أو تخلت عنها، منها على سبيل المثال : معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية، وبروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي، ومعاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية التي تأسست عام 2002، وبالتالي فإن أسلوب التعددية في التعامل مع الشؤون العالمية الذي تم بموجبه بناء التحالف العالمي ضد الإرهاب لم يكن يعني اقتناع إدارة الرئيس الأمريكية السابق بوش الابن بمدى أهمية التعددية في إدارة الشؤون العالمية، فقد رفضت واشنطن وقتذاك الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على تفويض بشأن حرب ضد الإرهاب العالمي في أفغانستان وغيرها من الدول والمناطق، وأثرت بدلا من ذلك الاعتماد على حق فضايف يسمى حق الدفاع عن النفس. (2-1: united Nation, 2013)

بيد أن ما شد انتباه معظم المتخصصين هو مقولة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن وتأكيدده الذي تعرضت له فيما سبق، بان دول العالم إما أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية مرجعا نهائيا في تقرير الخطأ والصواب، والأمر الذي شكل منعطفا حيويا في مسيرة تطور النظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد أن نجحت الإدارة الأمريكية نسبيا في معالجة المسار الأول الذي اتخذته الحرب ضد الإرهاب، حين بادر الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن إلى تصحيح سوء الفهم الذي نتج من استخدامها لكلمة يشير احد معانيها إلى حرب صليبية ، وهو الأمر الذي احدث أثرا سيئا في نفوس المسلمين الذين كانوا يشعرون بان الحملة الأمريكية ضد أفغانستان ليست سوى مظهر لحرب صليبية، تنوي الولايات المتحدة الأمريكية شنها ضد المسلمين ثم جاءت حرب العراق في مارس 2003 لتكرس هذه الصورة النمطية السلبية.

وقد عمد الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن إلى التصريح في أكثر من مناسبة باحترامه للإسلام وتفريقه بين الإسلام والإرهاب، وان بلاده تسعى إلى محاربة الثاني بالقدر نفسه الذي تسعى به إلى إيجاد قنوات تفاهم مع الأول، في خطوة استهدفت لجم مخاوف متصاعدة لم تقتصر على العالم الإسلامي فحسب، بل شملت الغرب ذاته أيضا، حيث قال صامويل فيلبس هنتجون في شهر يناير 2005 لقد عاش المسلمون اجتياح العراق على انه حرب ضد الإسلام. (3-1: Lynn, 2010)

وقد أنتجت تفاعلات المشهد السياسي العالمي عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، نموذجاً للقوة قائماً على المزج بين مردود هذه التفاعلات من ناحية، ومعطيات الحقبة الراهنة على الصعيد الاقتصادي والسياسية والتقنية وغيرها من ناحية أخرى، ومن هنا يرى الباحث جوزيف صموئيل ناي، أن القوى في الوقت الراهن موزعة بنمط يشبه لعبة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد، فعلى رقعة الشطرنج العليا نجد القوة العسكرية الأحادية القطب إلى حد كبير أما على رقعة الشطرنج الوسطى فقد ظلت القوة الاقتصادية المتعددة الأقطاب طوال أكثر من عقد، ولللاعبون الرئيسيون في هذه الرقعة هم : الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين والهند وروسيا والبرازيل، إلى جانب آخرين لهم أهمية آخذة في التزايد، أما رقعة الشطرنج السفلى، فهي مجال العلاقات العابرة للحدود الوطنية، وهي تشمل أطرافاً فاعلين ليسوا دولاً، كالمصرفيين الإرهابيين والقرصنة الإلكترونيين، والتحديات المعولمة الأخرى التي يصعب حصرها من قبيل الأوبئة وتغير المناخ وغير ذلك. (ناي ، 2012: 8)

المبحث الثاني: الاستقرار الإقليمي للشرق الأوسط

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عقب تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، رسيماً في 25 ديسمبر 1991، اتجاهات بارزة لإصلاح الأمم المتحدة لكي تقوم بدورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين على الوجه المطلوب، وذلك في ضوء خبرة أداء المنظمة الدولية خلال عصر القطبية الثنائية، حيث أدى التنافس بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي إلى شل الأمم المتحدة في كثير من الحالات، بيد أن محاولات تفعيل الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد تواجه بعراقيل كثيرة. فالأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية وللنظام العالمي تقوم على أساسين متناقضين، فهي تقوم من ناحية على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها لكنها من ناحية أخرى تستند إلى الوزن الواقعي القانوني للدول الكبرى التي تمارس تأثيراً يتناسب مع قدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتعليمية وغيرها، فالأقوى أو المنتصرون والمتفوقون بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام العالمي، ويحافظون على وجوده واستقراره، فقد اتضح مع نهاية نظام القطبية أن القوة النسبية التي كانت للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في ظل تلك الفترة كانت حالة استثنائية، حيث انه في ظل النظام العالمي الجديد تجمدت فعالية منظمة الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق قراراتها وانتهاك مبادئ ميثاقها علناً. (مركز الجزيرة للدراسات، 2015: 1-3)

وفي الواقع فإن ابرز العراقيل التي واجهت عملية إصلاح الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، قد تمثل في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على المنظمة الدولية، والحوول دون قيامها بدور فاعل في العلاقات الدولية لان ذلك معناه التأثير سلبيا في مساعي واشنطن للهيمنة على مقادير الأمور على الساحة الدولية. (29: 2016, united Nation)

لقد عمدت الدوائر الرسمية الأمريكية إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة عبر الحديث عن دور أمريكي مباشر في التأديب أو المكافآت للدول اقتصاديا وعسكريا والاستهانة باستخدام الدول للمنظمة منبرا دوليا عاما للتعبير عن آرائها والدفاع عن قضاياها أو محاولة المشاركة في صنع القرارات الدولية، وتعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع المنظمة عبر أسلوبين أولهما الضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات المالية الواجبة عليها، وثانيهما قيام واشنطن بتطويع مجلس الأمن الدولي ليصبح أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

والجدير بالذكر أن عملية إصلاح الأمم المتحدة ليست عملية حديثة، فهناك لجان منذ ستينات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته تقدم دراسات وأبحاثا عديدة لإصلاح هذا الجهاز الدولي الذي يضم من 50 ألفا إلى 60 ألف موظف، وينفق سنويا نحو 10 مليارات دولار، وبالتالي يحتاج إلى آليات داخلية تؤمن عدم تكرار البرامج والتناقض بين الوكالات المتخصصة، أما بالنسبة إلى البعد السياسي وقصور أداء الأمم المتحدة في حل المتنازعات الدولية وحفظ السلام على نحو يحقق مصالح أعضائها بصورة متكاملة فهناك ثلاثة أمور رئيسية ترى الدول الأعضاء وخاصة من بلدان العالم الثالث التي تعرضت لأثار هزت الأمم المتحدة أخذها في الاعتبار هي : (4-1: 2013, united Nation)

أهمية توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وذلك في ضوء زيادة أعضاء الأمم المتحدة. تقليص حق استخدام الفيتو وترشيد استخداماته .  
ترشيد أداء مجلس الأمن الدولي، وتحقيق قدر اكبر من الشفافية في عملياته بحيث لا يكون بمنزلة ناد خاص ذي عمليات سرية.

ويرى الباحثون آخرون أن تفعيل دور المنظمة الدولية مسألة ينبغي أن تجرى على نسقين متوازيين :  
(us National, 2013: 2-5)

إعادة التوازن لهيئاتها ومنظمتها، وكسر حدة التفرد الأمريكي في لعبة الضغوط على الدول الصغرى وحتى بعد الدول العظمى وتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن بدول من المجموعات الدولية ذات الحضور مثل المجموعة العربية، وإفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية إضافة إلى اليابان وألمانيا والهند.

تطوير الأنظمة والبرامج والمهام والهيئات التابعة للأمم المتحدة، مع تزايد الحاجات البشرية واتساع رقعة الصراعات والأوبئة والفقر وسوء التغذية.

وما يجب تأكيده في هذا السياق أن ثمة صعوبة شديدة في عملية إصلاح الأمم المتحدة إن لم تكن المهمة مستحيلة باعتبار أن الدول الخمس الدائمة العضوية لها حق نقض أي تعديل أو مراجعة لميثاق المنظمة. وبناء على ما سبق

يتناول هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب الأول : محددات الاستقرار الإقليمي والخرطة الإستراتيجية

المطلب الثاني : مستقبل الملفات الإستراتيجية في المنطقة في ضوء تغيرات النظام الإقليمي

المطلب الأول :محددات الاستقرار الإقليمي والخرطة الإستراتيجية

لقد تمثل الدور العربي في النظام الإقليمي حتى مرحلة الربيع العربي بالانقسام بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة، تلاه انقسام على الأسس نفسها ومسميات متنوعة : الدول الحليفة للغرب والدول المعادية للغرب، بما فيها طبعاً الدول المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية تبعها انقسام وتسميات بناء على أسس دول محور الاعتدال ودور محور الممانعة إلى أن وصلنا إلى دول عربية لا تريد أن تؤدي دوراً في النظام الإقليمي، وإنما تزيد إفساد أدوار الدول الأخرى، ويبدو أن كل ذلك فتح مجالاً واسعاً لإيران وتركيا لتزيد من دورها على المستوى الشعبي في الوطن العربي من خلال دعم طموحات الشعوب العربية خاصة عبر مدخل القضية الفلسطينية فمن جهة، فقد ظهر في موقف تركيا من الحصار الإسرائيلي على غزة، ومن جهة أخرى ظهر في موقف إيران دعمها لحماس وحزب الله اللبناني مع إسرائيل .

ورغم القوة المالية النسبية لدول الخليج العربي إلا أن الضعف في المؤشر السكاني من جهة، وطبيعة نظامها السياسي من جهة أخرى، لا يؤهلها للقيام بدور فاعل، إضافة إلى الضعف العسكري رغم الإنفاق الكبير عليه! والذي تصدره دول كالسعودية والإمارات العربية المتحدة وان كان لهذا الأمر تفسيرات متعددة ناقشتها دراسات أخرى. ( هياجنة، 2011 : 32 ) .

لقد تمحورت القوة العربية حتى ما قبل الربيع العربي، حول محاولة الإبقاء على الوضع القائم والتخلص من العراق الذي كان يشكل بالنسبة لبعض دول الخليج تهديدا كبيرا (إدريس، 2013: 32) . إذ كان العراق احد مصادر التهديد بالنسبة لها في زمن الشاه وبعد وصول صدام حسين إلى الحكم في عام 1979م، حيث شكلت الثورة الإيرانية تحولا استراتيجيا مهما في تفكير بعض الدول الخليجية المسيطرة، وعندما انتقل التحدي من العراق إلى إيران،

ولم تكن إسرائيل على سلم أولويات التحديات العربية لا في منطقة الخليج ولا في دول الطوق التي وقعت عمليات سلام معها بدا من كامب ديفيد في عام 1978 حتى اتفاق وادي عربة في عام 1994، وتبعتها خطة سلام عربية بمبادرة سعودية تضمن امن إسرائيل رفضتها إسرائيل بكل المقاييس، مما شكل إحراجا كبيرا للقيادات العربية أمام شعوبها، فضلا عن الإحراج أمام إسرائيل، حيث تحولت الأنظار إلى إسرائيل إلى إيران في المنظور الرسمي والشعبي، وبعد الربيع العربي، تحولت الأنظار إلى التهديدات الداخلية حيث سزى كثيرا من إرهاباتها في قادم الأيام. ( Chubin, 2011: 163-166 ).

أولا : التوازن الإقليمي في المنطقة قبل ثورات الربيع العربي  
يناقش هذا الجزء القوة العربية ومقارنتها مع القوى الإقليمية مثل إسرائيل وإيران وتركيا في مرحلة ما قبل الربيع العربي.

حيث يعتقد الباحث محمد إدريس 2013 أن عام 1979 يشكل عام مفصليا في تاريخ الوطن العربي بسبب ما حدث من تغيرات إقليمية ودولية بعده، وارتبط ذلك بالتنافس على الهيمنة الإقليمية للأسباب التالية : (ادريس، 2013: 1-6)

الثورة الإسلامية الإيرانية : فقد غيرت الثورة الإيرانية معادلة النظام الإقليمي العربي وما زالت حتى بعد الربيع العربي، إذ شكل انتخاب روحاني في عام 2013 والذي قوبل بالترحيب في الأوساط الغربية، شكل مزيداً من التهديدات للوطن العربي على الرغم من التحديات الإسرائيلية المتكررة بشن ضربات على المشاريع النووية الإيرانية.

ويشير باكير (2013) إلى تزايد القوة الإيرانية في الوطن العربي، كما أن الربيع العربي أتاح لإيران مزيداً من دعم إتباع المذهب الشيعي في البلاد العربية، والذين شعرو بالقوة للتحرك للمطالبة بحقوقهم السياسية التي يعتقدون أنها منتقصة في دول عربية مثل البحرين ولبنان والسعودية على سبيل المثال لا الحصر. (باكير، 2013: 5-1)

ومنذ الثورة الإيرانية عام 1979 حتى احتلال الكويت عام 1991 كانت إيران المصدر الأول للتهديد بالنسبة لدول الخليج العربي، وإسرائيل وبالنسبة لدول المشرق العربي، ولكن العراق بعد احتلاله للكويت من قبل نظام صدام تحول ليكون مصدر التهديد، خاصة بعد انتهاء الخطر الشيوعي مع نهاية الحرب الباردة. (هياجنة، 2004: 5-1)

ومنذ العام 1990 وحتى العام 2003 كان التحدي الإقليمي لبعض الدول الفاعلة في المنطقة هو في إنهاء الدور العراقي ومنع توفير أي فرصة له للهيمنة الإقليمية، وجاء الاحتلال الأمريكي في عام 2003 الذي أعاد العراق إلى الوراء فيما يتعلق بالنية التحتية ما تزال تجهل طريقها للمستقبل في ظل الانشقاقات والخلافات والصراعات الطائفية الداخلية، مما أدى إلى تقوية الدور الإيراني بفعل دور إيران المهم في السياسة الداخلية والخارجية العراقية من جهة وفي ظل مخاوف من تشكل ما أطلق عليه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عام 2005 " الهلال الشيعي ". (هياجنة، 2004: 5-1).

ومن الصراع الأيديولوجي نقلت تدخلات الثورة الإيرانية في الشؤون الداخلية الصراع في المنطقة إلى صراع طائفي شيعي سني غير أن الربيع العربي، كما ستوضح الدراسة الحالية لاحقاً خاصة ولا سيما بعد الانقلاب العسكري على حكم الإخوان المسلمين في مصر، نقل المنطقة العربية إلى صراع أيديولوجي لم يظهر إلا بعد التدخل السعودي لينتقل إلى صراع سلفي سعودي إخواني، وقد لوحظ ذلك بانضمام حزب النور السلفي الذي يرتبط بروابط فكرية مع الحركة الوهابية السعودية إلى إدارة الانقلاب في مصر. (الزويري، 2015: 39-41)

ومن جهة أخرى فقد حظي الإخوان المسلمون، في مصر بدعم من دولة قطر وتركيا، لذلك يمكن القول : إن التنافس السني يتصدر المرحلة في ضوء حرب سنية داخلية ستضعف من فرص الوطن العربي في التنافس على الهيمنة الإقليمية، ولذلك فقد وجدت دول الخليج العربي وحلفائها في المنطقة بأنها مطوقة في مثلث تنافسي بين إيران والعراق والسعودية.

توقيع مصر لعملية السلام : أخرجت معاهدة كامب ديفيد لعام 1978 مصر من المعادلة الإقليمية مبكرا، وحاول والربيع العربي أن يعطي أملا بدور فاعل للعالم العربي، إلا أن الانقلاب العسكري بقيادة السيسي على الديمقراطية بانتخاب مرسي خذل العرب بعودة السيطرة على السياسة العربية للسعودية التي تبدي ترددا في أداء دور إقليمي فعال وعلني إلا في ضوء إستراتيجية إطفاء الحرائق وبإبعاد الأخطار عن محيطها الخليجي حيث تدخلت عسكريا في كل من اليمن والبحرين وماليا وسياسيا في مصر ودول أخرى. (مركز دراسات الجزيرة، 2015: 1-2)

ويبدو أن الانقلاب العسكري في مصر سيكون أكثر تأثيرا على تحجيم دور مصر الإقليمي من معاهدة كامب ديفيد، نظرا لأنه قد يعيد مصر إلى دور تابع والى قوة تابعة لقوة عربية أخرى تحاول جاهدة تنفيذ سياسة احتوائية للمحافظة على الوضع الراهن، خاصة بالانقلاب نتائج الربيع العربي التي من الممكن أن تعطي أملا في تغيير كيفية عمل الأنظمة السياسية خاصة ديمقراطية الأنظمة السياسية العربية وتنامي الدور العربي الإقليمي والدولي.

احتلال أفغانستان : كانت أفغانستان مدخلا استراتيجيا أمريكا إلى المنطقة، ومن هناك نشأ ما سمي الإرهاب الدولي، الذي ينبت عليه إستراتيجية أمريكا للحرب على الإرهاب، والتي غيرت وما زالت ملامح الشرق الأوسط كما خلقت شعورا رسميا على مستوى الأنظمة العربية وغيرها بالتخويف مما هو إسلامي للوصول أو حتى المشاركة في الحكم.

ومثل نموذج طالبان (1996-2001) في الحكم فرصة للتخويف من القوى الإسلامية في حال وصولها إلى الحكم، إذ أن استطلاع بيو (PEW) في شهر آب /أغسطس 2013، يشير إلى أن غالبية المسلمين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية (انظر بيو 2013 : Pew)

وهو ما يشكل قلقا كبيرا لدى الأوساط الحاكمة الغربية، فقد أبرزت نتائج الانتخابات في دول الربيع العربي إلى فوز القوى الإسلامية مما اشعر الغرب وأمريكا وحلفاءهم في المنطقة بالخوف من المد الإسلامي الذي قد يكون احد الأسباب الرئيسية المفسرة لدعم الانقلاب العسكري مصر في بمباركة أمريكية خجولة على رغم المجازر الدموية التي ارتكبتها الجيش المصري بحق الشعب المصري المطالب بالأحكام إلى صناديق الديمقراطية، وهذا ما أورده تحليل صحيفة النيويورك تايمز بهذا الخصوص، بان الديمقراطية في مصر يمكن أن تنتظر إلى أجل غير مسمى لان الاستقرار الأمني هو الألية Kupchan, (2013: 1-6)

ثانيا : التوازن الإقليمي بعد نهاية الربيع العربي

لقد قلب الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر ولقيادة السيسي في 3 تموز / يوليو 2013 الكثير من المعادلات الإقليمية خاصة ما يتعلق بتنامي دور دول الخليج، واهم ذلك تعاضم الدور السعودي في السياسة الإقليمية وفي إعادة توزيع القوة، وذكرت صحيفة النيويورك تايمز أن السعودية والإمارات وإسرائيل أدت دورا مهما في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم معارضة وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي من اجل قمع الإخوان وعدم التوصل إلى أي اتفاق معهم على رغم موافقتهم على إعادة العسكر إلى الحكم في مصر، مما يشير إلى عودة النظام التقليدي الذي تحكمه دول غير ديمقراطية كما تبين الدراسة الحالية. (Rohde, 2013: 1-4)

ويمكن القول : إن النظام الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالنظام العربي دوره في الهيمنة الإقليمية محدود الأثر وتظهر هذه المحدودية في المظاهر الآتية: (newyork times: 2013)

التراجع الديمقراطي في مصر، حيث يبدو أن الانقلاب العسكري وتراجع الوضع الاقتصادي سيدخلان مصر في مرض مزمن لا يبشر بان تؤدي مصر دورا مهما في النظام الإقليمي أو المنافسة على الهيمنة الإقليمية، إذ أن المؤشرات تشير إلى أن مصر مقبلة على حالة من عدم الاستقرار السياسي، يضاف إليها تراجع الوضع الاقتصادي الذي سيزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم فإن الانشغالات الداخلية التي تؤدي فيها الجيش المصريين دورا فاعلا ستأخذ كثيرا من الجهود المصرية الدولية لتنصب في الداخل الذي لا يمكن التنبؤ بمآلاته،

وبذلك تكون اكبر دولة عربية قد حيدت من التنافس على الهيمنة الإقليمية، ليس بفعل كامب ديفيد وإنما بسبب التدخلات الخارجية التي ترفض أن تترك مصر تسير في مسار ديمقراطي يؤهلها إلى مزيد من الاستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي.

ولذلك يبدو انه لا يمكن الاعتماد على مصر في المستقبل القريب بالقيام بدور فاعل في القوة الإقليمية، وهذا ما يحقق الرغبة الإسرائيلية والسعودية معا لأهدافهما الخاصة، فإسرائيل لا تريد حكما ديمقراطيا مجاورا لها، والسعودية لا تريد دولة عربية لها نفوذ عربي ودولي، كما كانت تفعل مع تركيا.

ضعف الدولة العراقية: الذي لا يمكن ان يؤدي دورا فاعلا في النظام الإقليمي العربي فبعد نهاية الاحتلال الأمريكي ومغادر القوات الأمريكية بقي العراق مهددا بمزيد من عدم الاستقرار السياسي، أضف إلى ذلك التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية، وهو لا يمكن أن يخرج من الاهتمام بالقضايا الداخلية لأنه أصيب بالمرض الطائفي التي ظهرت أعراضه في التطورات الأخيرة الموجهة ضد السنة قبل الأزمة في مصر. (مركز دراسات الجزيرة، 2004: 1-3)

تردد موقف السعودية من القيام بدور إقليمي فاعل، فرغم القوة الاقتصادية التي تمتلكها إلا أن غياب أي أفق لعملية الإصلاح السياسي يبقيها رهينة المحافظة على الوضع الراهن، ولعل الشواهد على ذلك كثيرة، بدءا من برودة العلاقات مع أمريكا نظرا لموقف أمريكا من الربيع العربي، ومرورا بتخلي الإدارة الأمريكية عن حسني مبارك والدعم السعودي لمواجهة المظاهرات في البحرين، وأخيرا الدعم السعودي للانقلاب العسكري في مصر. (جبريل، 2015: 19-20)

وتدهور الوضع السوري: إذ ان التدخل الإيراني في سوريا واليمن يمثل استغلال إيران للوضع الأمني والسياسي من خلال زرع خلايا تجسس كشف عنها في حينها من خلال الدعم المتواصل من قبل إيران للنظام السوري ماليا وسياسيا واعلاميا والتغول الإيراني اسهم في تدمير سوريا تماما(بن نامي، 2015: 69)

ثالثا : عناصر التوازن الإقليمي والهيمنة الإقليمية القادمة

ستختبر معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة، وهم : تركيا، وإيران، وإسرائيل، ومصر، والعراق والدول العربية ( مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى الأردن) في ضوء إعادة صياغة الخصائص القومية للدول العربية حسب المجموعات التي تشكلت لغاية الآن نتيجة للربيع العربي، وأثرها مجتمعة ومتفرقة في توزيع القوة، ومن ثم في تشكيل نظام إقليمي جديد، وتحديد الدول المهيمنة على النظام الإقليمي في المرحلة المقبلة بناء على تنبؤ بالتحويلات الجارية على المنطقة. (هياجنة، 2011: 28- 29)

تتعلق بالوطن العربي وتضم المجموعات التالية : (هياجنة، 2011: 29)

المجموعة الأولى : وتضم مجموعات التحول الديمقراطي السلمي ( مصر حتى 30 يونيو، وتونس واليمن) والتحول غير السلمي ( ليبيا وسوريا ومصر بعد الانقلاب العسكري ) والتي اتخذت الأنظمة فيها أن شكل المقاومة العسكرية والأمنية ضد الثورات الشعبية باستخدام كافة الوسائل المتوفرة كما أن نتائج ثوراتها غير معروفة لكنها تتجه فيما تتجه إلى حروب أهلية ستؤثر في بقية الدول العربية، خاصة في سوريا.

المجموعة الثانية : وتضم الأردن والمغرب، والتي تعلمت درس المجموعة الأولى وأخذت بالنصيحة الأمريكية في ضرورة الإصلاح الذاتي الاستباقي، لكنها تعاني من مشكلة الفعالية وهي بحاجة إلى دعم اقتصادي حتى تحقق استقرارا سياسيا بعيد المدى.

لكن نتائج ما يحدث في مصر وقدرة الأنظمة على التغيير الايجابي بما يلبي طموحات المواطنين قد يحفظ هذه البلدان مما آلت إليه الأمور في القسم الثاني من المجموعة الأولى، وتتميز هذه المجموعة بارتباطها مع دول الخليج العربي من حيث طبيعة الأنظمة الحاكمة علاقتها المباشرة مع القضية الفلسطينية، وارتباطها بالمظلة الأمنية الأمريكية نظرا لوجود إسرائيل في مجالها الاستراتيجي. (Rohde, 2013: 164)

(165)

المجموعة الثالثة : تشمل دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تتفاوت سمات هذه الدول فبعضها يسمح بالديمقراطية النسبية والآخر ضد التحولات السياسية داخليا وفي الوطن العربي، وهي تمثل القوة الاقتصادية للوطن العربي، وتتجاوز مع دول مهمة في المنطقة مثل إيران والعراق، وتواجه مجموعة دول الخليج العربي تحديات عدة، منها تنامي الدور الإيراني وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر القواعد العسكرية فيها في المنطقة، وتميل هذه المجموعة إلى المجموعة الثانية، ومن المحتمل أن تشكل تحالفا استراتيجيا في معها لوقف المد الديمقراطي ومواجهة إيران مع أنها تتفق إلى حد ما وضمنا مع النظرية الإستراتيجية الإسرائيلية بخصوص إسرائيل وتيار الإسلام السياسي ( هياجنة، 2011 : 28-29).

وعليه ربما تتشكل المنطقة على النحو الآتي : دول عربية مقسمة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة دول الخليج العربي وتميل لها المجموعة الثانية، ودول الإصلاح الذاتي السلمي ومجموعة دول الثورات السلمية ودول الحرب الأهلية.

وبناء على ما تقدم فإن هناك أكثر من رؤية حول مستقبل النظام الإقليمي في ظل الربيع العربي المتعثر، وذلك على النحو التالي : (Kupchan, 2013: 13-15)

انتصار التحالف العربي : المعتدل بقيادة السعودية مع فرصة أمريكية جديدة مترددة بانتظار نتائج الانقلاب العسكري في مصر لإعادة بناء نظرية النظام العربي بناء على الأسس التقليدية التي تحدثت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في عام 2005، حيث تتمثل في دعم الأنظمة العربية التقليدية مقابل المحافظة على المصالح الأمريكية ( Rice, 2005 ). والتي أثبتت للعالم أن مصلحة إسرائيل تقع في المرتبة الأولى منها، ولا مجال للحديث عن الديمقراطية والاعتراف بنتائجها إذا تعارضت مع المصالح الأمريكية وخالفتها، وهذا ما جاء على لسان كبار خبراء السياسة الخارجية الأمريكية في لجنة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ( Kupchan, August, 2013).

وكان ثمة زيارة مباشرة من العاهل الأردني ( كانت الأولى) إلى مصر لدعم حكومة الانقلاب، وانهاالت التبرعات المالية التي فاقت 10 مليار دولار من السعودية والإمارات والكويت، كما أن عاهل السعودية هو أول زعيم عربي صح بشكل علني بدعم ما يقوم به الجيش لفرض الاستقرار بالقوة، وتلت ذلك التصريحات مشابهة على لسان وزير الخارجية الأردني ووزير الخارجية الإماراتي. (بن نامي، 2015: 69-73)

إلا أن فرصة نجاح السعودية تبقى محدودة في فرض هيمنتها على الإقليم العربي بهدف تأدية دور محوري في النظام الإقليمي، وذلك بسبب غياب القوة الناعمة للسعودية في المحيط العربي، فهي لا تدعم توجهات الشباب العربي الذين يشكلون 70% من سكان الوطن العربي وتطلعاتهم إلى الحرية وبناء مستقبل اقتصادي واعد، كما أن النظام العربي سيغدو مهددا، كما ناقشت الدراسة سالفًا، بالقوى الإسلامية، ومنها القوى السلفية التي تدعمها السعودية الساعية إلى إقصاء الإخوان المسلمين من المسرح السياسي المصري والعربي، حيث تعتقد بعض دول هذا المحور أن الإخوان المسلمين بحسب تقرير لصحيفة النيويورك تايمز في يوليو / تموز 2013 يشكلون تهديدا سياسيا لأنظمة حكمهم ( gladston, August, 2013) فهم بحسب الصحيفة قد يلجؤون إلى أساليب عسكرية تواجه الدولة، ومن ثم تضعف مصر وطموحات السعودية بعودة مصر التقليدية إلى العباءة السعودية، لتتفرغ السعودية بعدها للملف السوري الذي أهمل في ضوء التركيز على الملف المصري، والذي تشير التقارير الأمريكية فيه حسب ما أشار ديمسبي، ورئيس هيئة الأركان الأمريكية، في رسالة إلى رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة إلى أن الأسد قد يبقى لسنوات قادمة رغم التغير في ظل توجه الائتلاف السوري المعارض بقيادة الجربا الموائل للسعودية. (الحمد، 2015: 73-75)

وبناء على ذلك، فإن الهيمنة السعودية ستكون مهددة بشكل مستمر في إحداث عدم الاستقرار إذا ما تم إقصاء الإخوان وقوى إسلامية أخرى وغيروا من وسائلهم في التعبير السياسي، مما سيبقى مصر في حالة ضعف والدور السعودي في حالة من الترقب واستمرار إهمال أي دور مهم لها في الملف السوري الذي تسبب تفاعلاته بزيادة الهيمنة الإيرانية والتي ستقوى بصمود الحلف الشيعي وتكون بذلك السعودية قد فتحت ملفين : الصراع السني من جهة والصراع السني الشيعي من جهة أخرى، وفي ضوء الضعف السني فإن ذلك يعطي قوة أكبر للحلف الشيعي، مما يشكل أخطارا على دول الخليج العربي في ظل تقوية موقف إيران الإقليمي، ومن ثم إعادة التفكير في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وقد تتم صفقة بين إيران وإسرائيل تخرج العالم العربي من اللعبة بعد تصفية القضية الفلسطينية التي تواجهت أهميتها في الشارع العربي وفي الموقف الرسمي العربي أيضا. (3-1 : 2011, paris)

ويندرج في هذا السياق الموقف الأمريكي المتمثل في موقف وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، الذي قام بتحذير إسرائيل من الموقف الأوروبي المطالب بعدم أي مشاريع إسرائيلية في الأراضي المحتلة سيؤدي إلى حملة نزع الشرعية عن إسرائيل وإحاطتها بالعزلة الدولية إذا لم توقف سياستها الاستيطانية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف دور إسرائيل وأمريكا في إقناع أوروبا والعالم بضرورة القيام بعمل عسكري لإنهاء البرنامج النووي الإيراني الذي يشكل تحديا لإسرائيل بالدرجة الأولى.

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعود بعد الانقلاب على الربيع العربي لتوصيف خبراء إسرائيل في واشنطن في زمن بوش الابن الذي حاول نشر الديمقراطية خاصة بعد أحداث 11/أيلول سبتمبر 2001، لكن لم يؤمن بأرائه احد كون أن الافتراضات لدى هؤلاء الخبراء الذين لديهم تأثير كبير في مراكز القرار الأمريكي تفيد بان أي انتخابات ستفوز فيها الحركات الإسلامية، ويبدو ذلك واضحا في نتائج الانتخابات التي حصلت في دول الربيع العربي ، وعليه فقد بدأت تتكشف الرؤى بان الأهداف الحقيقية من الانقلاب العسكري في مصر لا علاقة لها بالديمقراطية، وإنما هي إستراتيجية لاحتواء الربيع العربي الإسلامي. (Rohde, 2013: 166)

وبالتأكيد فإن الربيع العربي لم يكن في يوم من الأيام الا احتجاجات شعبية وليست مؤامرة، ولكنه استغل لاحقا من قبل أمريكا والغرب بالتعاون مع الأنظمة العربية لمعرفة مداها، خاصة مدى نفوذ القوى الإسلامية، حيث تبين أن المستفيد الأول من الربيع العربي حسب نتائج الانتخابات هي الأحزاب الإسلامية التي يمكن أن تشكل قوة رادعة ومودجا لبقية الدول العربية، ولذلك كان الانقلاب على الإخوان في مصر مدعوما من دول عربية وغربية بشكل أو بآخر كما أدى تلك إلى تراجع دعم الجيش السوري الحرب، وتجري حاليا حملة سياسية وأمنية وإعلامية ضد الإخوان في مصر والمنطقة لاجبارهم والقوة الإسلامية الأخرى على استعمال القوة للدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي سيفسره بأنه نوع من الإرهاب يستخدم مبررا لعمليات أمنية كبيرة (Gladstone August 2013: 1-3).

ومن ثم ربما تنضم الإستراتيجية الأمريكية بالتعاون مع أصدقائها لاحتواء الإسلام السياسي في المنطقة، حيث إن بقية قوى المعارضة حسب التقديرات الأمريكية يمكن القضاء عليها أو احتوائها بطرق شتى، وما تهديد السيسي واستخدامه الحرب على الإرهاب واستحداث إدارة جديدة عمرها حوالي عام في الخارجية الأمريكية لقضايا الإسلام السياسي والأديان، وإضافة بند معونات تحت مسمى الحرب على الإرهاب، إلا دلائل أولية على ما تقدمت به الدراسة آنفا .

وتفترض أمريكا بإقناع من حلفائها العرب في المنطقة، أن هذا هو الحل الناجع للعودة إلى الوصفة القديمة التي تحمي الأنظمة وتحمي المصالح الأمريكية في المنطقة، في ضوء بسطة لن تقبل بها الشعوب العربية إلا في ظل حدوث استقرار سياسي بفعل الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وهو استقرار استمر وتنامي منذ استقلال الدول العربية،

ولكن الظروف الإعلامية الجديدة والوعي الشعبي وقدرات حركات الإسلام السياسي تغيرت عبر التقدم بوسائل التواصل الاجتماعي وقيادة الجماهير، كما أن تغيراً حقيقياً تحقق في الشعوب التي لم تعد تخشى الحكومات والبطش، لذا فإن الوضع المقبل سيكون محفوفاً بالمخاطر ولا يستطيع بناء استقرار سياسي وامن في ظل عنف الدولة. (Kupchan, 2013: 2-5)

وبناء على ما تقدم هل يمكن أن تقبل الشعوب العربية بان تكون مشروع تجارب إستراتيجية أمريكية جديدة لاحتواء الإسلام السياسي على افتراض أن الحرب على الإخوان هي جزء من الحرب على الإرهاب ؟ لكن إذا بدأت بعض الحكومات العربية بمحاكمة الإخوان والقوى الإسلامية فنحن أمام إستراتيجية جديدة أمريكية بالاشتراك مع الأنظمة لاحتواء الإسلام السياسي.

وعليه يمكن القول : إن الإخوان أمام مصيدة وضعتها أمريكا وحلفائها في المنطقة وتنفذها حكومة الانقلاب في مصر للإيقاع بهم من اجل إجبارهم على استخدام القوة لتبرير احتواء القوة الإسلامية الصاعدة في المنطقة، وخياراتهم صعبة لان الجيش سيدفعهم إلى انتهاج هذا السلوك لذا فإنه مطلوب من الإخوان والقوى الإسلامية والقوى التي تنادي بالحرية والديمقراطية الانتباه والحذر والحكمة لما تحاول أمريكا وحلفاؤها من دفعهم إليه، وهو ما يتمثل في استعمال القوة من اجل تبرير تصنيفهم كقوى إرهابية من اجل العودة بالمنطقة إلى نظام ما قبل الربيع العربي. (ادريس، 2013: 3-7)

ان قياس النظام الإقليمي الجديد وتحليل مستقبل السياسات الخارجية الجديدة للدول العربية والدول الفاعلة في النظام الإقليمي تشير معظم المؤشرات الاقتصادية والعسكرية إلى ضعف عربي شديد رغم الإنفاق العسكري الكبير، وعوائد النفط باستثناء بعض الدول الخليجية الصغير، إذ يعاني العالم العربي من بطالة شديدة وتراجع في معظم المؤشرات الاقتصادية والحريات ( هياجنة، 2011 : 29-30) .

وبناء على التحليل السابق فإن أسباب تراجع الدور العربي في النظام الإقليمي ومركزه في السعودية بعد الانقلاب على الربيع العربي يتمثل في زيادة حدة الانكفاء الذاتي نظراً لتعاظم التحديات الداخلية العربية، ليس في مجال الوظائف والبطالة والقضايا الاقتصادية فقط، وإنما في مسائل إثارة القضايا المرتبطة بحقوق الأقليات الداخلية مما سيزيد من نسبة التحديات فكل دولة لها أجندة وقنابل داخلية يمكن أن تنفجر في أي وقت، ففي مصر توجد مشكلة الأقباط وبدو النوبة، وفي البحرين والعراق توجد مشكلة السنة والشيعة ... الخ،

ويبدو أن ذلك يعد تمهيدا للحديث عن الأقليات والاثنيات في الوطن العربي بناء على أسس دينية وعرقية ولغوية وقومية، وهي دعوة غير مباشرة لإعادة تقسيم الوطن العربي. ومما سبق استطيع القول : إن حالة الربيع العربي تشبه حالة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بعد انهيا حائط برلين، وهو ما يطرح سؤال إن كان هذا يعد مقدمة لتفكيك الوطن العربي وإعادة تشكيل بناء على أسس قومية وعرفي ودينية؟ وان كان كذلك فإنه سيخلق مشكلات إضافية في الوطن العربي ستزيد من ضعفه في أداء دور التنافس على الهيمنة الإقليمية.

المطلب الثاني: مستقبل الملفات الإستراتيجية في المنطقة في ضوء تغيرات النظام الإقليمي  
تشتمل هذه الملفات على ملف الصراع العربي الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، وملف العلاقات التركية العربية، وملف العلاقات العربية الأمريكية الأوروبية، وملف العلاقات الروسية الصينية العربية. ويبدو أن تراجع القوة العربية وانهماك الأنظمة العربية الرسمية بالتحديات الداخلية منع انتشار الربيع العربي وإضعاف دور حماس نظرا لأوضاع الإخوان بعد الانقلاب سيؤدي إلى اهتمام ضعيف بملف الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة إذا كان الحديث عن إقامة دولة فلسطينية، فما زال خيار الحال الاقتصادي المطروح من قبل نتياهو وليس الحل السياسي هو السائد، أما إذا كان إعادة النظام الإقليمي إلى ما قبل الربيع العربي فإن ذلك سيضعف من قوى الفلسطينيين في الضغط على أمريكا وعلى إسرائيل نتيجة لغياب الدعم العربي المؤثر. (Baker, 2011: 5-15)

إن تراجع الربيع العربي وآثاره السلبية على الخصائص القومية للدول العربية سنرى آثارها في نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فإسرائيل ما زالت مستمرة في سياسة الاستيطان والحصار على غزة، ولا أمل بتغير ذلك كما أن غياب الدور المصري الداعم للفلسطينيين وانحسار فرص المصالحة بين فتح وحماس إضافة إلى التحيز الأمريكي واستمرار ابتلاع الأرض الفلسطينية، وتراجع محمود عباس وقبول بالمفاوضات بإدارة جون كيري ومارتن أنديك سيؤدي إلى ابتلاع مزيد من الأرض الفلسطينية المفترض قيام الدولة الفلسطينية عليها مما يشكل فرص ضئيلة في قيام أية دولة فلسطينية، وعليه ومن منظور التنافس على الهيمنة الإقليمية فإن إسرائيل ستبقى الدولة المهيمنة على كيفية التعامل مع هذا الملف، ولن يكون للدول العربية أي دور فاعل ولا يتوقع وجود ما يشجع دول مثل تركيا على أداء دور فاعل في ظل التراجع العربي المرتبط بقوة الإخوان المسلمين خاصة بعد تأثر موقف حماس الاستراتيجي بالانقلاب على الإخوان. (Biden , 2009: 1-9)

أما الملف النووي الإيراني، الذي كان ينتظر نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وقيام دولة فلسطينية ومالات الانقلاب على الربيع العربي، من أجل تشكيل رأي عام دولي، خاصة أوروبا من أجل التعامل العسكري مع الملف النووي الإيراني حيث إن أوباما صرح بذلك أمام الرأي العام الإسرائيلي في زيارته الرسمية الأولى لإسرائيل عام 2013، فقد شهد انفراجات لم تكن بالحسبان الدول العربية، الأمر الذي ينعكس على ملف العلاقات العربية والأمريكية حيث أنه يرتبط بذلك رغم الموقف الناقد لأوروبا من الانقلاب على الربيع العربي.. وموقفه من الاستيطان، لكن أوروبا لا يضمن لها أن تخرج من المحور الأمريكي استراتيجيا، كما بينت دراسات متعددة في هذا المجال. (Macain, 2011: 5-12)

ومن جانب آخر ستساعد الهيمنة السعودية الإيرانية على المنطقة أوروبا في تأمين مصالحها، وهي التي تعتمد على النفط الإيراني، ومن ثم فإن ذلك سيؤدي في حالة نجاح الانقلاب على الربيع العربي إلى تراجع دور تركيا في القضايا الإقليمية على المستوى الرسمي وان كانت قوتها الناعمة ستزداد في المستقبل على المستوى الشعبي وهي التي اتخذت موقفا صارما ضد الانقلاب. (مركز دراسات الجزيرة، 2017: 1-4)

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجية للدول العظمى أمريكا وبين الاستقرار الإقليمي ينظر إلى الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق في 20 مارس 2003 باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي القديم الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام نظام عالمي جديد، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب مع بريطانيا وبقية الحلفاء متجاهلين تماما الشرعية الدولية، وهذه الحرب تعد المنعطف التاريخي الذي بشر بنظام عالمي جديد يتسم بالصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية وانفرادها بمكانة القوة العظمى في العالم، كما تمثل حرب العراق عام 2003 ترجمة للإستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها عقيدة بوش وقد اعتبرت تحولا مهما في العقيدة الأمنية الأمريكية وطريقة التعامل مع قضايا حيث تم التخلي عن توجهات حقبة الرئيس الأسبق وليان جيفرسون بيل كلينتون الداعية إلى الردع الاحتواء، وطرح بدلا منها إستراتيجية توجيه الضربات الاستباقية ضد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة الأهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، أو حتى الدول التي تسعى إلى امتلاك القوة بمفهومها الشامل. (الدويك ، 2013: 1-4)

وفي وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تقدم بها الرئيس السابق جورج ووكر بوش الابن في سبتمبر عام 2002 إلى الكونجرس الأمريكي، ورد انه في حال شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بان دولة ما يمكن أن تشكل خطرا عليها مستقبلا أو ثبت أن دولة ما تؤوي على أراضيها إرهابية يمكن أن تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية فإن من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن ضربات استباقية ومن طرف واحد على ارض تلك الدولة لتدمير مصدر التهديد، ولو اضطر ذلك إلى إزالة النظام الحاكم نفسه، ويعتبر ما حدث مع نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين التكريتي مثالا واضحا على هذه الإستراتيجية الأمريكية. (كرلوف، 2007: 6-15)

ولم يكن طرح هذه الوثيقة مفاجئا لمراقبي السياسات الأمريكية، فقد قال الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في خطابه للشعب الأمريكي بعد نحو عشرة أيام من اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتحديدا في العشرين من سبتمبر 2001، علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، وان نزعزع خطته، علينا أن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر، إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو طريق الفعل. (قطيشات، 2013: 1-3)

وأضاف بوش الابن : "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف خلايا الإرهاب في ستين دولة أو أكثر"، وهو ما يعني ضمنا أن جورج ووكر بوش الابن كان يعتزم انتهاج سياسة الضربة الأولى الاستباقية ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تؤويهم في المكان والزمان اللذين تختارهما الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت هناك نيات إرهابية فعلا أو مجرد توجس، وهو مخاوف ما يفسر قول بوش الابن لو أننا انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تنفذ فسوف نتظر طويلا وذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس في 20 سبتمبر 2001، كما ذكرت سابقا، ثم عاد بوش الابن ليؤكد ميله إلى إستراتيجية الضربة الاستباقية أو الوقائية في خطاب له أمام الحزب الجمهوري بتاريخ 15 يونيو 2002، حيث أوضح أن عنصري الردع والاحتواء اللذين قادا السياسة الخارجية الأمريكية منذ طرحها في إطار مبدأ ترومان عام 1947 لم يعودا كافيين. (الصفتي، 2007: 1-4)

وهنا أشير إلى انه في 12 مارس 1947 أعلن الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون هاري أندرسون ترومان توجهها رئيسياً جديداً في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية يحدد معالم السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا التوجه قائماً على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون العالم بهدف احتواء انتشار الشيوعية في العالم، بالقوة إذا اقتضى الأمر ذلك، وقد مثل هذا المبدأ الذي عرف لاحقاً بمبدأ ترومان التزاماً كبيراً لم يسبق الولايات المتحدة الأمريكية أن اعتمدت مثله، وإعلاناً رسمياً للحرب الباردة التي حددت توازن القوى في العلاقات الدولية ما يزيد على أربعين عاماً، وكان المبدأ يقوم على تهويل التهديد السوفيتي والمبالغة فيه، واستغلال مخاوف الشعب الأمريكي من هذا التهديد وبعد يومين من خطاب بوش الابن شرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس مبدأ بوش بقولها: انه يعني منع أعمال تدميرية معينة ضدك، ومن خصم لك، وان هناك اوقات لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد. (قطيشات، 2013: 1-3).

يتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : الأمن القومي الأمريكي بعد احتلال العراق 2003 والسياسة الخارجية الأمريكية.  
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما  
المطلب الأول: الأمن القومي الأمريكي بعد احتلال العراق 2003 والسياسة الخارجية الأمريكية  
أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت عن إدارة الرئيس الأمريكية السابق جورج ووكر بوش الابن في السابع عشر من سبتمبر 2002 تعد الأساس النظري للحرب ضد العراق، من خلال تحويل إستراتيجية الحرب الوقائية أو الاستباقية إلى واقع عملي يترجم هيمنة المحافظين الجدد على السياسة الأمريكية في تلك الحقبة، وتشير أدبيات سياسية عدة إلى أن العمل قد جرى في السنة الأولى من حكم بوش الابن بشكل مكثف لانجاز هذه النظرية الإستراتيجية، التي اعتمدت على الحقائق والمتغيرات المطروحة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت النظرية العسكرية تعتمد غي الحقبة السابقة على مبدأ الردع المتبادل وقد انتهى مفعولها ودخلت أرشيف التاريخ ومن ثم تعين على إدارة بوش الابن البحث عن إستراتيجية جديدة فاعلة في الصراع ضد التهديدات الجديدة،

ولا سيما المنظومات الاقتصادية التي لا تمتلك حدوداً والأعداء الذين ليس لهم موطن محدد والتنظيمات التي تؤمن بمعتقداتها بصورة مطلقة، فلم يعد يواجه الولايات المتحدة الأمريكية عدو واحد كما كان الأمر أيام الاتحاد السوفياتي السابق، بل تغيرت طبيعة التهديدات وظهرت مجموعة من الأخطار لا تجدي معها خيارات الردع التقليدية، وما شجع الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاج إستراتيجية الضربات الاستباقية أن الأعداء الجدد اضعف بكثير من الاتحاد السوفياتي السابق، لذلك لا توجد أي عوائق تحول دون استخدام هذه الإستراتيجية التي كانت ترجمة لما عرف بمبدأ بوش الابن بفاعلية ضدهم. (كرلوف، 2007: 10-15)

وقد تحدث كثير من الخبراء والمراقبين عقب ظهور هذه الإستراتيجية عن تغير جذري في وجهة النظر الأمريكية تجاه مبادئ العلاقات الدولية، واعتبر بعضهم هذه الإستراتيجية بمنزلة خرق فاضح للقانون الدولي وتجاوز لمبدأ السيادة الاعتراف به منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 التي كانت تشكل قاعدة لمبادئ تعترف بالاستقلال والتساوي في الحقوق والواجبات بين الدول، ورغم تعرضها لبعض الخروقات، ومن ثم فقد اعتبرت هذه الإستراتيجية تعبيراً عن تخل أمريكي صريح عن مبادئ الاحترام التام لاستقلال الدول، بل إن بعض الباحثين قد رأى أن إدارة الرئيس بوش الابن قد دمرت من خلال هذه الإستراتيجية تاريخاً طويلاً من الإسهامات الأمريكية التي استمرت نحو مئتي عام في تأسيس المنظمات الدولية الحقوقية وإنشائها، وأنها أقدمت للمرة الأولى على عدم الاعتراف بمبادئ القانون الدولي بسبب إعلاء مبدأ المصلحة، ووضعت بدلاً من ذلك ما يناسب أهدافها وأمنها القومي، حيث كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبحث دوماً عن أعذار أو توجد أسباباً تبرر أي تدخل لها في شؤون الدول الأخرى، وكانت تتزلف وتعلن التزامها صراحة بمبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

(Rohda, 2013: 3-6)

ومع خوض حرب العراق، طرحت في الدوائر البحثية في العالم تساؤلات عدة حول قيادة العالم بعد تجاهل الإدارة الأمريكية للأمم المتحدة، ولا سيما بعد الحملة التي شنها التيار المحافظ بقيادة نائب الرئيس الأمريكية وقتذاك رينشارد بروس ديك تشيني ضد الأمم المتحدة، وبعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق جورج بوش ووكرا الابن على منبر المنظمة الدولية، وانذرهما فيه، بأنها تخاطر بان تصبح منظمة لا حاجة إليها ويمكن أن يصبح مصيرها عصبه الأمم نفسه، حيث كان يشير صراحة إلى استعداد بلاده لتجاهل المنظمة الدولية والذهاب إلى عمل عسكري ضد العراق منفردة، كما تضمنت التساؤلات أيضا علامات استفهام حول موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد وكيفية إدارتها لهذا النظام وسبل تعاملها مع الدول الأخرى، وحول دور الأمم المتحدة والقانون الدولي وموقعهما ضمن سياسة الدولة القائدة للنظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد ظهرت مواقف أمريكية جديدة تجاه بعض الدول الكبرى مثل الصين التي صنفت باعتبارها منافسا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية بدلا من شريك استراتيجي

كما كانت الحال في عهد الرئيس الأسبق وليام جيفرسون كلينتون. (وزارة الخارجية الأمريكية، 2006: 1-2)

وظهر نوع من الاصطدام الأمريكي الحذر بالنفوذ الصيني وتجلي ذلك في واقعة الصدام بين طائرة تجسس أمريكية وطائرة أخرى صينية فوق المنطقة الاقتصادية للصين في المحيط الهادي وهبوط الطائرة الأمريكية اضطراريا في احد المطارات الصينية دون إذن مسبق في ابريل 2001.

أبدت الصين وقتذاك قدرا واضحا من التشدد تجاه الحادث، إذ رأت الصين أن هذه الطائرة قد خرقت الأجواء الصينية، وأوضحت أن الصين تراقب حركة التجسس الأمريكية في المنطقة، وأنها ترى أن هذه الأعمال من شأنها أن تسبب حالات من التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا مبرر لها، وأصررت على عدم سماحها لهذه الطائرات باختراق مجالها الجوي فيما سعى الجانب الأمريكي إلى إقناع الصين بان الولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية تستدعي مراقبة كل ما يحدث في العالم بما في ذلك الصين من خلال الأقمار الصناعية وطائرات التجسس الأمريكية في العالم ويمثل تصريح الرئيس بوش الابن إبان هذا الحادث نموذجا وأضحت لتفكيره الاستراتيجي في تلك المرحلة، حيث قال إننا لا نتصور أن تكون هناك أي قوى في العالم تمنع الطائرات الأمريكية من الطيران في الأجواء الدولية. (عامود، 2001: 101)

وقد جاء هذا الحادث قبل عامين تقريبا من موجة غضب أوروبية بسبب حديث وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد هنري رامسفيلد أدلى به في الثاني والعشرين من يناير 2003 في سياق نقده للمعارضة الفرنسية والألمانية للموقف الأمريكي تجاه العراق وصف فيه البلدين بأنهما يمثلان أوروبا العجوز ليتبلور بذلك موقف أمريكي محدد تجاه التعامل مع الشركاء الدوليين.

وما أسهم في جعل العراق صدمة جدا لقطاعات عريضة من المجتمع المدني حول العالم، والدفع باتجاه التقويم الاستراتيجي لدور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد، هو حقيقة أن نظام الأمم المتحدة قد صمم لمنع القوى العظمى من اللجوء إلى القوة لا لشيء إلا لخدمة مصالحها القومية، حيث تصرفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن كما لو أن النظام العالمي الجديد المتعدد الأطراف قد أضى قيذا غير معقول على قدراتها أو رغبتها في تشكيل أنظمة الدول. (Biden, 2009: 2-)

(4)

وفي ضوء ما سبق وبغض النظر عن مسارات الأوضاع الداخلية في العراق في مراحل زمنية تالية، فإن اللحظة التي أعقبت انهيار نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين أظهرت شعورا أمريكيا مفردا بالقوة كدولة عظمى لا مثيل لها في العالم بحسب أي معيار، سوا بامتلاك أحدث أنواع الأسلحة وخوض الصراعات في القرن الحادي والعشرين، أو بقصر مدة التنظيم والتحضير لعملية عسكرية بهذه الضخامة على مسافة هائلة من الأراضي الأمريكية أو بالمعلومات التقنية الأمريكية أو بالقدرات الإعلامية الدعائية. ولا شك أن الموضوعية تقتضي القول إن هذا الشعور الفائض بالقوة الأمريكية لم يكن وليد اللحظة التاريخية التي تلت غزو العراق، بل طفا على السطح قبل ذلك بسنوات، حيث أسهمت ردود الفعل والتعاطف العالمي الواسع الذي حظيت به الولايات المتحدة الأمريكية عقب اعتداءات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 في توقفها عن النظر إلى نفسها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم وسعت إلى تكريس دور كوكبي يعكس تفوقها ومن ثم دخلت إلى دائرة الضوء أطروحات أعداء المحافظون الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد وساعدت هذه الخطط في تهيئة الأرض أمام طموحات إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن .

وربما أسهم هذا الشعور بالقوة الطاغية في تواتر الحديث عن ولادة إمبراطورية جديدة ففي التاسع عشر من مارس 2003 عندما سقط فوق بغداد أول الصواريخ الذكية الأمريكية كتب ليون سيجموند فويرث مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس الأمريكي الأسبق ألبرت ارنولد آل جور الذي كان يعمل وقتذاك أستاذا في جامعة جورج تاون مقالا في جريدة واشنطن بوست تحدث فيه عن ولادة إمبراطورية جديدة، مستعرضا ماهية الواقع الأمريكي الجديد في العالم، وقد نظر إلى هذه المقالة بوصفها لم تكن تعكس مفهوما اصطلاحيا يستخدم لتوصيف حالة ما وفقا للقاموس السياسي، بل إنها عبرت عن حالة محددة أصبحت حقيقة على ارض الواقع، حيث أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تثبت للعالم أنها صاحبة اليد الطولى في التأثير في بقية أنحاء العالم، خصوصا من خلال الدور الذي تلعبه في أسواق النفط العالمية بعد احتلالها العراق واضطلاعها بالمسؤولية الكاملة عن اتخاذ القرارات المهمة التي تخص صناعات النفط أو الغاز. (Rohda, 2013: 2-4)

وقد أشار فويرث إلى انه بغض النظر عن رأي الأمريكيين، وموافقتهم على إقامة إمبراطورية أمريكية أم لا ، فإن الواقع يفيد بان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت إمبراطورية، وهذا أدى بالتبعية إلى حدوث انشقاقات في صفوف حلفائها مثل فرنسا وألمانيا، وذلك بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية عبر المحسوبة، وتأكيدا لشيوع هذا الإحساس بالقوة الطاغية، كتب تشارلز كرازثامر احد رموز المحافظين الجدد في عام 2004 :

انتهي الاتحاد السوفيتي في 25 ديسمبر 1991 وولد شيء جديد شيء جديد كلية، عالم أحادي القطب تهمين عليه قوة عظم وحيدة لا يكبحها أي منافس وتستطيع الوصول بحسم إلى جميع أرجاء العالم إن هذا التطور التاريخي المذهل لم يحدث منذ سقوط روما. (مشروع القرن الأمريكي، 2013: 1-5)

وبعد ما حدث من إخفاقات أمريكية في العديد من الملفات الخارجية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن وخاصة حربي أفغانستان والعراق، دعا بعض الباحثين الأمريكيين، إلى ضرورة النظر في استخدام القوة الناعمة نقيضا للقوة الخشنة أو الصلبة وهو مصطلح في العلوم السياسية استخدمه للمرة الأولى في منتصف عان 1990 جوزيف صموئيل ناي مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون،

وطرح ناي في مفهوم في كتابة الشهير قفزة نحو القيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية ، حين حدد مفهوم القوة الناعمة، في كونها القدرة على الاستقطاب والإقناع معتبرا أن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإكراه والإكراه المتأتمية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوق قدراتها الاقتصادية في حين أن القوة الناعمة تتأني من جاذبية الدولة الثقافية أو السياسية أو الإعلامية أو التعليمية، أو ما سواها كإحدى أدوات تحقيق المصالح الأمريكية إلى جانب القوة العسكرية عند الحاجة إليها. ( NYE, 2010: 173-201)

وقد ظهرت هذه النقاشات بالتدرج في الأدبيات السياسية الأمريكية عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أي خلال ذروة الحديث عن اللجوء إلى القوة العسكرية لتجسيد النفوذ الإمبراطوري الأمريكي، وجاءت على خلفية إدراك بعض الباحثين والرسميين لجوانب قصور خطيرة في الدبلوماسية العامة، وقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دبلوماسية العلاقات العامة الولايات المتحدة الأمريكية فأشير إلى مخزون الكراهية للسياسة الأمريكية، الذي لم تستطع الدبلوماسية التقليدية تقليصه، كما أفرزت تلك الاعتداءات أكبر وأشمل عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية ربما منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تولدت جدليات جديدة على الصعيدين السياسي والفكري والأمريكي بشأن الركائز التقليدية للسياسة الخارجية، وهذه الجدليات تفرعت بدورها عن السؤال المحوري الذي تم طرحه عقب انهيار برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك مباشرة، وهو سؤال : لماذا يكرهوننا؟ وتزايدت الدعوات إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي وتم تداول مشروعات لخوض معارك الأفكار وكسب العقول والقلوب. (عتريس، 2002: 192-193)

وفي هذا السياق طرحت وجهات نظر كانت تفيد بان إتباع السياسات الصحيحة ليس كافيان لان الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة وان كثيرا من الأعمال العدائية إليها لا يعود إلى سوء التوجه بل إلى سوء الفهم، وهذا هو مجال عمل دبلوماسية العلاقات العامة وفي مواجهة ذلك شرع بعض المسؤولين خاصة في وزارة الخارجية الأمريكية في العمل بهدوء لتطوير نهج تصالحي، وتركزت جهودهم على تصعيد حملة من الدبلوماسية العامة للتأثير في وجهات النظر والرؤى العربية الولايات المتحدة الأمريكية وبناء نظام جديد من مشروعات المساعدة،

التي توجت بطرح مشروع الأوسط الكبير في فبراير 2004 وهي مبادرة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن وكانت منذ بداياتها مثيرة للجدل وقوبلت باعتراضات وتحفظات من دول عربية عدة، وبدأت في اشد نسخها طموحا، وكأنها محكوم عليها بالفشل إذ كان الكثيرون في الشرق الأوسط متشككين في أهدافها المعلنة، ولا سيما أنها طرحت في وقت كانت فيه ابرز علامات السياسة الأمريكية وضوحا في المنطقة هي احتلال العراق، والدعم الأمريكي المتزايد لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارائيل شاموئيل شارون . (Galdstone, 2011 : 1-3).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما

وفي بداية عهد الرئيس الأمريكي الحالي باراك حسين أوباما تجدد الحديث بقوة عن ضرورة التخلي عن الأسلوب الخشن في السياسة الأمريكية وظهر بقوة على السطح مجددا مصطلح القوة الناعمة حيث أشار جوزيف ناي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة، واعتبر ناي إذا كان من الممكن الوصول إلى الأهداف هب القوة الخشنة، من خلال استعمال هذا النمط من القوة فقط فإن ذلك قد يشكل خطرا على أهداف القوة العظم وطموحاتها الاقتصادية والسياسية وبناء على ذلك فإن ناي انه لم يحدث منذ روما أن امتلكت امة من الأمم مثل هذه القوة الاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، لكن هذه القوة لا تتيح لها أن تحل مشكلاتها، أو تتعامل بنجاح مع تحديات عالمية كالإرهاب، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمات المالية وما سواها كما حدث خلال شهر أكتوبر 2013 بشأن تعثر الحكومة الفيدرالية الأمريكية في أداء التزاماتها المالية بشأن القوة الناعمة التي اعتبرها أفضل بكثير في التعامل مع التحديات العالمية. (Clynn, 2010 : 1-4).

وفي مجمل الأحوال فإنني أرى أن المنهج الاستراتيجي الأمريكي قد تغير بشكل ملحوظ عقب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن وتولي الرئيس الحالي أوباما منصبه، حيث أكد الأخير خلال إعلانه نهاية عملية حرية العراق في 32 أغسطس 2010 مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة تجاه قيادة العالم، لكنه قال إن درسا من أهم الدروس المستفادة من هذه الحرب هو أن التأثير الأمريكي في جميع أنحاء العالم ليس وظيفة القوات المسلحة وحدها، ولكنه وظيفة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية وقوة النموذج الأمريكي أيضا، ويتباين ذلك النهج تباينا حادا مع نهج الإدارة الأمريكية السابقة وما يسمى عقيدة أو مبدأ بوش الابن وهو الذي سيرتبط دوما بمسألة الحرب على العراق وحيث كشفت السياسات الأمريكية، خلال فترة الولاية الثانية للرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن عن أخطاء إستراتيجية جمة ارتكبت في العراق، ومغالاة في تقدير مردود استخدام القوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تكون للسياسات عكس النتيجة التي استهدفتها الإدارة الأمريكية وقتذاك، فبدلا من تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد أضفتها السياسة الخارجية التي انتهجتها إدارة بوش الابن بدرجة خطيرة بل مثل موقف المحافظين الجدد قراءة كارثية للتاريخ. ( مركز الجزيرة ، 2017 : 2-4 )

فعلى سبيل المثال لم يؤد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد بقدر ما تسبب في تعميق معاناة الاقتصاد الأمريكي، حيث تظهر التقديرات الحالية للتكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية للحربين في العراق وأفغانستان ، أن هذه التكلفة هي الأعلى في تاريخها، ويتراوح إجماليها ما بين 4 إلى 6 تريليون دولار، فضلا عن الإضرار بالمكانة الأخلاقية والسمعة العالمية للقبط المسيطر على النظام العالمي الجديد، بل أرى أن الخطاب السياسي المتعالي لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن قد اضر كثيرا بمقومات القوة الناعمة الأمريكية في العالم، وعلى رأسها منظومة القيم والمثل الأخلاقية التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى دوما إلى إبرازها في سياساتها الخارجية. ( Rohda, 2013 : 46 ) . وعلى هذه الخلفية كان من البديهي حدوث تحولات جذرية في التوجهات الإستراتيجية الأمريكية مع بداية ولاية الرئيس أوباما التي تشدد دوما مواصلة ضمان الأمن العالمي من خلال التزاماتنا تجاه الحلفاء والشركاء والمؤسسات،- حيث بدا واضحا أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية أعلنت في مايو عام 2010 اتجهت إلى إعادة تقويم السياسة الخارجية الأمريكية،

وأكدت هذه الوثيقة التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق مصالحها في نظام عالمي جديد يتمتع فيه جميع الأعضاء بحقوق ومسؤوليات محددة وخروجاً على سياسات إدارة بوش الابن جاءت رؤية إدارة أوباما باتجاه مغاير قائم على ضرورة أن يسلك انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية مساراً يعزز نظاماً عالمياً عادلاً ومستداماً.

كما توجي مؤشرات عدة بان سلوك إدارة الرئيس أوباما ونهجها في العلاقات الدولية يختلفان عن إدارة سلفه الرئيس السابق بوش الابن وبما يتفق مع طروحات العديد من المؤسسات البحثية الأمريكية وقتذاك، فمن الملاحظ أن نهج إدارة الرئيس أوباما تجاه الأزمة السورية على سبيل المثال ربما كان سيختلف تماماً لو حدثت هذه الأزمة إبان حقبة حكم الرئيس بوش الابن. (Rohda, 2013: 1-2)

وقد طرحت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، رؤية مغايرة للسياسة الخارجية الأمريكية حين أكدت، عقب توليها منصبها الحاجة إلى رفع مستوى الدبلوماسية والتنمية جنباً إلى جنب مع الدفاع وهو ما سمته مقارنة القوة الذكية لحل المشكلات العالمية اعتماداً على مقاربات جوزيف ناي الفكرية حيث استخدم ناي هذا المفهوم تعبيراً عن المزاوجة بين القوتين الخشنة والناعمة في السياسة الخارجية بحيث تتوازن القوة المدنية الأمريكية بشكل أفضل مع القوة العسكرية. (NYE, 2013: 1-3)

وشاطر كلينتون هذه الرؤية الإستراتيجية وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مايكل جيتش الذي أعلن عقب توليه منصبه انه يجب أن يكون هناك تغيير في الموقف من خلال الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهذا الدور في رأيي يجب أن يكون ريادياً وتكتسب هذه الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أهميتها من كونها طرحت عقب استقالة وزير الدفاع الأسبق دونالد هنري رامسفيلد احد ابرز رموز تيار المحافظين الجدد، وكان معروفاً بقناعته يتغلب القوة العسكرية من اجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة، وارتبط اسمه بحربي أفغانستان والعراق وملفات أخرى عديدة مثيرة للجدل. (كلينتون، 2013: 1-2)

وترجمت رؤى كل من هيلاري كلينتون وروهام كينتلون وروبوت مايكل جيتس على المستوى التنفيذي من خلال تخصيص الكونجرس أموالاً لتعيين 108 موظفين جدد في وزارة الخارجية والخدمة المدنية الأمريكية، لتعزيز مقدره الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مصالحها ودفع القيم الأمريكية قدماً، كما قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بمضاعفة أعداد موظفيها وتعيين 1200 موظف جديد، كذلك بدأت إدارة أوباما إعادة بناء الوكالة كي تكون منظمة التنمية الأولى في العالم، ما يؤكد حجم التركيز على السلطة المدنية في دارة أوباما، وهو الأمر الذي اعتبرته هيلاري كلينتون ينسجم مع تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وتقاليدها، مشيرة في ذلك إلى أدوار أمريكية تاريخية في مشروع مارشال وفرق السلام التي أسسها الرئيس الأسبق جون فيتزجيرالد كنيدي والثورة الخضراء التي تولى مسؤوليتها المفكر الأمريكي نورمان ارنست بورلوج. (مركز دراسات الوحدة العربية، 2014 : 4-1).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الخطاب السياسي الأمريكي عقب حربي أفغانستان والعراق ووصول الرئيس الديمقراطي أوباما إلى سدة الحكم في يناير 2009 قد ابتعد بشكل ملحوظ عن الأحادية، وظهرت أممات قيادة أمريكية جديدة للنظام العالمي الجديد لم تتبلور بشكل كامل بعد مثلما حدث في أثناء التدخل الدولي في ليبيا، حيث نموذج القيادة الأمريكية من الخلف ونموذج الإدارة الأمريكية للامزة في سوريا، أو كما قال الباحث فريد رفيق زكريا إن هذا التدخل كان يعكس جهدا دوليا حقيقيا تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور اللاعب الرئيسي في البداية، ولكنها تحولت بعد ذلك بسرعة إلى لعب دور داعم، ولكن هذا التغيير لا يعني مطلقا العودة تماما إلى المربع الأول الذي كان سائدا قبل حرب العراق، التي تعتبر عمليا اللحظة الرمزية التي سقطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من كونها دولة مهيمنة تتحمل مسؤولية الحفاظ على النظام، إلى قوة امبريالية ترغب في تغيير قواعد اللعبة. (Goldstone, 2011 : 1-4)

وبشكل عام، يكاد يكون هناك شبه إجماع بين الباحثين الغربيين على أن حرب العراق تمثل منعطفاً فارقاً في السياسة الخارجية الأمريكية، وللبرهنة على ذلك يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى ما ذكره ستيفن مارتن والت أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد في مقال شهير له بعنوان نهاية العصر الأمريكي نشرته مجلة ناشيونال انترست في عدد نوفمبر ديسمبر 2011 تناول فيه تأثيرات حربي أفغانستان والعراق، مشيراً إلى أن النقاش لا يتعلق بانهايار الهيمنة الأمريكية وإنما بإمكانية استمرار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها في العالم. (عبد العاطي، 2011 : 37).

واعتبر والت في هذا المقال أن النفوذ الأمريكي في العالم قد تأثر بشدة بسبب حربي أفغانستان وغير ذلك من الأخطاء الفادحة الولايات المتحدة الأمريكية فهاتان الحربان تتراوح تكلفتها كما سبقت الإشارة، ما بين أربعة وستة تريليونات دولار، وفي حين لم تحقق برغم هذه التكلفة الباهظة سوى الوصول إلى ديمقراطية مجتزأة تحتفظ بالعداء لإسرائيل وتتحالف مع إيران، أما في أفغانستان فما تحقق اقل ما تحقق في العراق بكثير وذلك على الرغم من تصوير القادة الأمريكيين ما حدث هناك على انه نوع من أنواع الانتصار، في حين أن الجهود الأمريكية الشاقة والمكلفة للقضاء حركة طالبان وجعل أفغانستان دولة ديمقراطية على الطراز الغربي فقد باءت بالفشل،

ويرى والت أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الخاصة ويجب عليها السعي وراءها بفعالية، ولكن يجب عليها أن تكون أكثر اعتدالا فيما يتعلق بمحاولة إعادة تنظيم السياسات الداخلية للدول الأخرى مؤكدا أن ابرز دروس العقد الماضي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلمت أنها لا تستطيع لها ولحلفائها، كما يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى التخلص من مسالة أن تخبر الدول الأخرى بالطريقة التي يجب أن تدير بها شؤونها، وعليها أن تكتفي بتقديم بعض النصائح والاقتراحات من دون أن تتولى مباشرة مسؤولية إدارة دول مثل العراق وأفغانستان. (مركز دراسات الجزيرة ، 2017 : 1-4) .

ومما سبق فإن الأزمات والمشكلات في النظام العالمي الجديد، وإذا كانت الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني قد استطاعت عقد كثير من المؤتمرات الدولية لبناء رأي عام عالمي يستطيع التأثير في مواقف الدول وتوجهات الحكومات للانصياع لإدارة المجتمع الدوليين فإن المستقبل سيدفع القطب الأحادي إلى التوسع في الاعتماد على دبلوماسية المؤتمرات لتحقيق أهدافه ومصالحه في النظام العالمي الجديد وسوف تتنوع هذه المؤتمرات العالمية ما بين أمنية ودفاعية واقتصادية وسياسية للتوصل إلى حلول مناسبة تضمن الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على النظام، وربما يصاحب ذلك ظهور تجمعات دولية جديدة داخل النظام الدولي ذات أهداف إقليمية وعالمية للوقوف ضد هيمنة القطب الأحادي أو تعزيز جهوده ومواقفه من القضايا ذات الاهتمام العالمي المشترك،

ومن المتوقع أن يزداد دور المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في دعم الدبلوماسية المؤتمرات والندوات للتمهيد لإصدار موثيق وقرارات لتشكيل النظام العالمي الجديد وفق رؤية القطب المسيطر عليه، لذا سوف يقل هامش المناورة أمام معظم دول النظام العالمي الجديد ووحداته نتيجة لاتساع المشاركات في هذه المؤتمرات التي تكون الكلمة الفصل فيها للقوى المسيطرة على النظام ما يفرض على مثل هذه الدول والوحدات الاستعداد للتعامل مع دبلوماسية المؤتمرات واختيار أفضل الأساليب لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والحد من الخسائر من الأخذ في الاعتبار الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي في هذه النوعية من الدبلوماسية العامة.

وبرغم الحديث عن تراجع تأثير القوة في العلاقات داخل النظام العالمي الجديد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في استخدام هذه الآلية لمواجهة أي مخاطر أو تهديدات لمصالحها الإستراتيجية على الأقل خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، من دون الالتزام بثوابت القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية، بل ستقوم بتشكيل تجمعات دولية لها صبغة عسكرية لتحقيق مصالحها الآنية.

## الفصل الثالث

### السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن من 2001-2015

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أنها حملت واحدة أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة (بيل هاربر ) في الحرب العالمية الثانية، فقد تلقت الولايات المتحدة الأمريكية ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومهيمنة على النظام العالمي.( العرقان، 2012 : 3-4)

وليس ثمة شك في أن أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 تعد خطة تحول مهمة في السياسة الأمريكية تجاه العالم، حيث عملت إدارة الرئيس بوش الابن التي كان يسيطر عليها تيار المحافظين الجدد، على استغلال هذه الأحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، كان أبرزها حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان في لعالم ترى فيه تهديدا لأمنها، حسب زعمها واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر وتكريس قاعدة : (من ليس معنا فهو ضدنا) وهذه القاعدة التي اشتقها بوش على اثر أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001، والواضح أن الأردن حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة على أسس الاحترام المتبادل.( الشاهر، 2009 : 27-37).

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحث الآتيين :

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية الأردنية من 2001-2015.

المبحث الثاني : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات في الأردن 2011-2012

المبحث الأول :العلاقات الأمريكية الأردنية من 2011-2015

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالمنطقة وخاصة الأردن منها: أسباب اقتصادية تتعلق الثورات الحيوية في المنطقة كالبترول، وأسباب إستراتيجية تتعلق بموقع الوطن العربي، ولكن أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن جاء نتيجة أسباب أساسية ذات عمق و اسباب جوهرية منها الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية والجغرافية التي تتعلق بموقع الأردن الاستراتيجي؛ إذ أن الأردن يقع بين الجزيرة العربية ومصر وإفريقيا الشمالية، ويمتلك حدود طويلة مع الكيان الصهيوني المحتل الأراضي العربية الفلسطينية فضلا عن ارتباط الأردن الوثيق بالقضية الفلسطينية وخاصة المقدسات الإسلامية باعتبار أن الهاشميين هم الأوصياء دينيا على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن سياسيا واقتصاديا وعسكريا في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة 1990 وخاصة في الفترة التي أعقبت فترة 11/أيلول /سبتمبر 2001 ( الشوبكي، 2006: 33-57).

سنتناول في هذا المبحث المطالبين الآتين :

المطلب الأول : موقف الأردن من أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001.

المطلب الثاني : موقف الولايات المتحدة الأمريكية والأردن من عملية السلام العربية الإسرائيلية بعد أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001

المطلب الأول:موقف الأردن من أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001

إن ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11/ أيلول /سبتمبر 2001 يصنف عملا إرهابيا بصرف النظر عن قام به وعن الظروف والحوافز والنتائج التبعات، وهذا الحادث يعد انتهاكا لكل الاتفاقات الدولية التي تحظر الإرهاب سواء ارتكبه الأفراد أم الدول ومن الناحية القانونية فان تصنيف ما حدث في 11 أيلول /سبتمبر 2001 من اعتداء يمكن وضعه ضمن تصنيفه ما بين الجريمة ضد الإنسانية وبني جريمة الإبادة، والاثنتان تدرجان في الجرائم الإرهابية، ( حرب، 2003 : 149).

كان الأردن معارضا للإرهاب الذي أدى إلى تفجير برج التجارة العالمي في نيويورك صبيحة 11 أيلول /سبتمبر 2011 التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء إلا أنها كانت معارضة للرد الأمريكية على تلك الأحداث في احتلال العراق 2003، وهدم قواعد الشرق الأوسط القديم، وبناء نظام إقليمي جديد قائم على الشرق الأوسط الجديد، ( سالم، 2008 : 1-2).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين :

أولا : أحداث 11 أيلول : سبتمبر 2001 الأسباب والنتائج

ثانيا : موقف الأردن من أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001

أولا : أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 الأسباب والنتائج :

في يوم الثلاثاء الواقع في 11 أيلول /سبتمبر 2001 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الهجمات حيث تم تحويل وجهة أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف تم تحديدها مسبقا نجحت في ثلاث أهداف من أصل أربعة أهداف، حيث أن تلك الأهداف تمثلت في برج مركز التجارة العالمي الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية.(البتاغون) ( Repartgll . 1-2 : 2001 ) .

وحول الأسباب التي أدت إلى أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001 فهناك عدة أسباب على النحو التالي :

يقول عمدة نيويورك رودولف جوليان في مقال نشر بصحيفة وول ستريت في 11 / أيلول /سبتمبر 2001 أن ( التهديد الإسلامي ) لا يزال يلقي بظلاله على الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الذكرى، وان التهديد الإرهابي يتنامى، ولكن قادة الامة يعيشون في حالة إنكار لهذه المخاطر التي قد تظهر في لحظة وقد أوضح العمدة جوليان أن الأحقاد على أمريكا هي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وقوع تلك الهجمات، وان الإرهابيين يريدون إقامة إمبراطورية إسلامية تضم العراق وسوريا واليمن والمنظمات الإرهابية التي تدعمها إيران، ( مركز دراسات الجزيرة، 2015 : 1-3 ) .

وفي رسالة ابن لادن زعيم تنظيم القاعدة إلى الشعب الأمريكي في عام 2009 وفي تسجيل صوتي في الشريط رقم 5 أفصح عن الأسباب الحقيقية وراء هجمات 11/أيلول/سبتمبر 2001 وذلك على النحو التالي : ( الشرق الأوسط، 2009 : 2-3)

الدعم الأمريكي المتواصل للكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين.

الحجم الكبير لمعاناة العرب في فلسطين نتيجة الاحتلال الصهيوني لفلسطين.

السياسة الأمريكية القائمة على الكيل بمكيالين تجاه البلدان العربية من النواحي السياسية الاقتصادية والأمنية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل ثروات العرب لصالح بناء وتطوير وتنمية الكيان الصهيوني ( الطيب ،- 2014 : 1).

الدعم الغربي لمهاجمة المسلمين في الصومال، ودعم الأعمال الإرهابية الوحشية الروسية ضد العدوان الصهيوني ضد المسلمين في لبنان، ووجود القوات الأمريكية في السعودية، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني، والعقوبات ضد العراق وتلك مجموعة من الدوافع أفصح عنها زعيم تنظيم القاعدة في تسجيل صوتي عام 2009. ( Davtd , 2009 : 3 ).

أما عند نتائج وآثار ضربة 11أيلول/سبتمبر 2001 فقد كانت على النحو التالي : (الطيب، 2004 : 1-4).

على المستوى البشري :

سقوط 2973 ضحية و 24 مفقود .

سقوط الآلاف الجرحى.

نجاة الآلاف من الأرواح بسبب هندسة برجى التجارة التي تسمح بالخروج منهما بكل سهولة ويسر وخصوصا من كان في الطوابق السفلية.

على المستوى الاستراتيجى : عززت أمريكا في فكرها الاستراتيجى نظرية المؤامرة على الشعب الأمريكى والذي دعم نظرية المؤامرة التالية : ( مركز دراسات الجزيرة، 2014 : 1-4).

أقامت منظومة نوارد الدفاعية قبل سنتين من العملية الفعلية تدريبات وهمية لضرب برجى التجارة ومبنى البنتاغون ووجود مناورات لاختيار عمل المنظومة الدفاعية في نفس ووقوع الهجوم.

في أيلول / سبتمبر 2000 وقبل استلام إدارة جورج بوش الابن ظهر تقرير أعدته مجموعة فكرية تعمل في مشروعة القرن الأمريكى الجديد،

كان ابرز المساهمين بها هو ديك تشني ودونالد رامسفيلد، وجيس بوش بأول ولفوتر سمي هذا التقرير إعادة بناء دفاعات أمريكا، ذكر به أن عملية التغيير المطلوبة ستكون بطيئة جدا بغياب أحداث كارثية جوهرية بحجم كأنه بيرل هاربر.

في 24 تشرين أول / أكتوبر 2000 بدأت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون تدريبات ضخمة أطلق عليها اسم ( ماسكال) تضمنت تدريبات ومحاكاة لاصطدام طائرة بوينغ 757 بمنى البنتاغون.

في 24 تموز 2001 قام رجل أعمال يهودي واسمه لاري سيلفر شتاين باستئجار برج التجارة العالمي لمدة 99 سنة، بعقد ضمانه 3.2 مليار دولار، وتضمن العقد بوليصة تامين بقيمة 3.5 مليار دولار تدفع له حال حصول عمل إرهابي على البرجين واستمر سيلفر شتاين بدفع الإيجار بعد الهجمات وضمن حق تطوير الموقع وعمليات الإنشاءات التي ستتم مكان البرجين القديمين.

في 10 أيلول / سبتمبر 2001 قام العديد من المسؤولين في مبنى البنتاغون بإلغاء رحلات طيرانهم ليوم 11 أيلول بصورة مفاجئة.

وفرت هذه الأحداث لإدارة الرئيس بوش بان يتصرف كما يشاء حيث قام بدعم الكيان الصهيوني وحصلت هذه الإدارة من الكونغرس على كل الأموال التي طلبتها من اجل برنامج الدفاع الصاروخي القومي قد تم إلغاء برنامج الدفاع الصاروخي الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية دون ضجة داخلية، أو خارجية.

الآثار الاقتصادية منها إغلاق البورصة الأمريكية لعدة أيام وتأثير سلبي على شركات الطيران والسياحة لمدة تراوحت من عام عامين وارتفاع قطاع التامين الأمريكي إلى نسبة 400% نتيجة التعويضات التي دفعتها شركات التامين كما حصل ارتفاع مقدار المخاطر في النقل الجوي والبحري والتامين على الأرواح . تقلص حريات المواطن الأمريكي المقيمين الأجانب، حيث أدت الأحداث إلى مضايقات للحريات العامة، وأصبح المواطن الأمريكي عرضة للتفتيش بصورة مكثفة خاصة في المطارات وللتنصت الالكتروني ومراقبة عبر وسائل الاتصالات على مكالمات المواطنين.

أما النتائج، الآثار الثقافية والفكرية فقد اكتشف الولايات المتحدة الأمريكية أن لها عدوا بالمرصاد وهو كما تسميه والإسلام الأصولي الراديكالي وأدت إلى ما يسمى الصراع الحضارات، حيث أصبح الإسلام من خلال هذه النظرية عدو الحضارة والسلام لأنه يمثل حسب هذه النظرية من المحافظين المتشددین المشكلة الحقيقية وراء ظهور الإرهاب في العالم، وهو الأمر الذي انعكس وثقافيا على صورة المسلمين والعرب.

خلل في ميزان القوى الصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا لم يسبق الدولة أن سيطرت على العالم بهذه الصورة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ونرى الولايات المتحدة احتكت قبضتها الاقتصادية التنفيذية والثقافية ومدى انتشارها حسب استراتيجياتها الدفاعية ويظهر ذلك من خلال تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف النووي الإيراني.

الحرب الوقائية الأمريكية وهي سياسة الحرب الوقائية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد 11 / أيلول سبتمبر 2001 والتي تعتمد على الضربات المباغته دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدوان الطرف المستهدف من المجموعات الإرهابية أو الدول التي تمتلك أسلحة نووية أو كيميائية وكان ذلك تمهيدا نغزو العراق عام 2003 ( الطيب، 2014 : 2-4).

ثانيا : موقف الأردن من أحداث أيلول / 2001

أعلنت الأردن موقفها الحاسم من أحداث 11 أيلول / 2001 مبكرا عبر المشاركة النوعية في الحرب على الإرهاب منذ أحداث أيلول / سبتمبر 2001 بعد تفجير برججي منتهاتن في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق، وقد انحاز الأردن لجهود مكافحة الإرهاب، منذ أن انشغلت المنطقة بولادة جيوب إرهابية، نتيجة الفوضى الأمنية بعد احتلال بغداد لعام 2003 وفيما شهدت هذه الجيوب نمو مطردا على مدى سنوات التي تلت الحرب على العراق والذي بلغت ذروته في سنوات ما يعرف بالربيع العربي ووصول الفوضى الأمنية لسورية، وقد كان دور الأردن في مكافحة الإرهاب على النحو التالي : ( صحيفة الغد، 2014 : 1-2)

تقديم معلومات تدعم مكافحة وجود مثل التيارات المتطرفة والإرهابية في المناطق المختلفة.

الضرب بيد من حديد على الإرهابيين بواسطة الأجهزة الأمنية سواء عبر عمليات نوعية مثل ( عملية الزرقاوي والكربولي مثلا ) .

دور الأردن الطبيعي في جهود مكافحة الإرهاب في أكثر من مستوى امني، وهو ما استعاد استحضار الدور الجيوسياسي للأردن، خلال الحرب على الإرهاب والتي قادها التحالف الإقليمي والدولي بعد توسع داعش الإرهاب في كل من سورية والعراق وفيما يعتقد مراقبون المملكة تواجه خطرا مضاعفا نتيجة هذا الدور النوعي.

وكان موقف الأردن تجاه أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001 من خلال عدة خطوات اضافية تجاه الإرهاب منها أيضا عقد مؤتمر دوليا يتعلق بمكافحة الإرهاب تشرين الأول أكتوبر 2002 يتعلق بالرؤية الأردنية لمواجهة الإرهاب، وكان موقفه تجاه الإرهاب واضحا ومبلورا على النحو التالي : ( العرقان، 2014 : 2-3)

تلزم الأردن بالتعاون مع المؤسسات الدولية في مكافحة الإرهاب. تتعاون الأردن مع الجهود التي تقدمها الدول الأخرى في المجال الأمني والعسكري. تبنت الأردن جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي لمكافحة الإرهاب رقم 1189، 1296، 1333، 1368، 1373.

لذلك ركزت الأردن على التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع دول الجوار الإقليمي، والتعاون الأمني والاستخباراتي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان في مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى المشاركة في عدة مؤتمرات عربية ودولية فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

وكان الأردن منذ اللحظات الأولى لوقوع أحداث 11/أيلول /سبتمبر 2001 قد مد يد المساعدة إلى الجانب الأمريكي لمحاربة الإرهاب؛ إذ أن الملك عبد الله كان متجها يوم 11 أيلول 2001 إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى معهد بيكر في ولاية تكساس الأمريكية لالقاء خطاب حول السلام في المنطقة هناك ولقاء الرئيس الأمريكي بوش الابن ، إلا أن الملك عندما علم ما حديث غير وجهة الطائرة التي هبطت في منطقة لابرادو في كندا إلى لندن من ثم إلى الأردن وقد عمل الأردن مع الجنرال تومي فرانكس الذي كان على رأس القيادة المركزية الأمريكية وقد أبدى الأردن استعداده للتعاون العسكري في أفغانستان بعد أن أبدى ضباط الجيش العربي استعداد الجيش الأردني للمشاركة في الحرب على الإرهاب.( عبد الله الثاني بن الحسين، 2011 : 260).

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والأردن من عملية السلام العربية الإسرائيلية بعد أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001

إن البحث في الجهود الأمريكية - العربية لإحياء المبادرة العربية للسلام، يقتضي أولاً استعراض أبرز الأحداث التي سبقت انعقاد قمة الرياض عام 2007، مع تناول الظروف المحيطة بإعادة طرح تفعيلها مجدداً بعد مضي خمس سنوات تقريبا على إقرارها في قمة بيروت 2002. أن طرح المبادرة يعود ابتداءً إلى قمة بيروت 2002 حينما تقدم الملك عبد الله بن عبد العزيز (كان ولياً للعهد حينها) بأفكار وطروحات لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة، اتبعتها بزيارة إلى واشنطن بهدف تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً للرؤية التي طرحها العرب في بيروت، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تصعيد في العدوان الإسرائيلي وفي مرحلة شهدت تذبذباً في العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001، دون أن يستقر مؤشرها حتى اليوم. (ناصر، 2002 : 98-99) .

وذلك دفع البعض إلى توصيف المبادرة بأنها ولدت من رحم تلك الأحداث في محاولة تحسين صورة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، (الأزرع، 2002 : 41-43) . ونجمت عن ديناميكية ضعف وسعي لإرضاء الآخر وليس عن إستراتيجية واضحة، كما تضمنت سقفاً مطلبياً أقل من ذلك الذي طالب به العرب في مبادرة فأس 1982 حينما أعربوا عن استعدادهم بقبول ضمانات للسلام يضعها مجلس الأمن بين الطرفين. (احمد، 2006: 38).

ودون الخوض في انعكاسات أحداث أيلول على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ( فهذا ليس مكانها) فإن الفترة اللاحقة على وقوعها اتسمت بالعمل وفقاً لرؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش بتغليب العامل الدولي بمعنى مطاردة الإرهاب على العامل الإقليمي بمعنى السعي لاتخاذ تسوية للقضية الفلسطينية، مع اعتناق المفهوم الإسرائيلي ذاته بضم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ( قبل وفاته في الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2004) إلى معسكر الشر الإرهابي إلى جانب العراق وإيران وكوريا الشمالية، ومطالبته وهو محاصر إسرائيلياً في مقر المقاطعة برام الله منذ 2001، بالقبض على مرتكبي العمليات المسلحة ضد إسرائيل، وتفكيك التنظيمات الوطنية المعارضة لأوسلو خاصة حركة المقاومة الإسلامية حماس التي كانت الإدارة الأمريكية قد أدرجتها ضمن قائمة الإرهاب قبيل تصنيف الاتحاد الأوروبي لها في كانون الأول ( ديسمبر ) 2001 في خانة الشبكات الإرهابية،

وذلك في إطار الربط بين المقاومة والإرهاب وتصوير الانتفاضة الفلسطينية ( التي اندلعت في 28 أيلول / سبتمبر 2000) على أنها ظاهرة إرهابية أضيفت إلى قائمة مكافحة الإرهاب دوليا، كما سعت واشنطن إلى حصر الصراع العربي الإسرائيلي في إطار فلسطيني إسرائيلي، وتحويل الأطراف العربية إلى وسطاء لتجنب المواجهات المهددة لأمن واستقرار المنطقة العربية، مستفيدة من الحال العربي الراهن.(خوري، 2002 : 100-103).

وقد عمدت الدول العربية إلى تسويق تلك المبادرة في واشنطن وعواصم أوروبية أخرى بالرغم من رفض إسرائيل بنودها المتعلقة بحق عودة اللاجئين وبمستوى وحدود الانسحاب، مما أنجب خريطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) عام 2003 وذلك ضمن سياق محاولات عدم الإبقاء على جمود وتردي وضع العلمية السلمية، وبالرغم من التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر على بنود الخطة فقد وجدت الخطة ترحيبا من القيادة الفلسطينية والدول العربية بها باعتبارها الحل الوحيد المطروح آنذاك ، على الرغم من أن هذه الخريطة لم تخرج بحسب بعض الآراء عن كونها جراحة تجميلية لوجهات النظر الأمريكية والإسرائيلية في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم وتعبيرا صارخا عن عدم تكافؤ الفرص ( لماروري، 2006 : 30-31) .

وقد جرى تضمينها بما بات يعرف برؤية الرئيس بوش حول حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية وتجميد الاستيطان، وتهدف الخطة إلى إيجاد حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع حلول عام 2005 وذلك ضمن ثلاث مراحل تتمثل في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة إجراء إصلاحات والتوصل إلى اتفاقية أمنية لوقف العنف والإرهاب وصولا إلى إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة ومن ثم عقد مؤتمر دولي لإطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية حول الحل النهائي. ( بوش، 2002 : 112-113) .

وقد تعرضت إلى العديد من الانتقادات التي حذرت من محاولات شطب حتى عودة اللاجئين بإقامة دولة مؤقتة تحل محل الوضع النهائي إضافة إلى خلوها من أي تصور محدد لشكل الحل الدائم، وعدم إجابتها على تساؤلات عديدة تتعلق بطبيعة الدولة الفلسطينية وحدودها وصلحاياتها ومساحتها وكيفية تطبيق عودة اللاجئين إليها، بينما أعلن شارون موفقته على الخطة 14 تحفظا بشأن رفض حق العودة، والتأكيد على أن الدولة الفلسطينية هنا سوف تشكل الحل الوحيد المشكلة للاجئين الفلسطينيين واستيعابهم. ( عسلي، 2003 : 184-188).

وتخلص الجديد في خريطة الطريق في مطالبتها بتطبيق الالتزامات الإسرائيلية بالتوازي وليس بالتوالي وبتجميد الاستيطان وإيرادها الدولة الفلسطينية خارج إطار الحل الدائم أي الدولة قبل الحل وتقديمها الأمني على السياسي ورهنها حل الصراع بإنهاء ما يسمى بالعنف وبقيادة فلسطينية تعمل بحزم ضد الإرهاب ووقف الانتفاضة ومبادلتها شرعية الاحتلال بإرهاب المقاومة.

ولم تمض أشهر قليلة، حتى صدرت رسالة الضمانات الأمريكية التي وجهها بوش إلى شارون في 14 نيسان / أبريل 2004 وقرها الكونجرس في 24 حزيران / يونيو 2005 بأغلبية 407 أصوات ومعارضة 9 أصوات وصنت على معارضة أمريكية لعودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل وتعهد بعدم إجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود حزيران / يونيو 1967 والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى، وهي بذلك تنسف قضايا مفاوضات الحل النهائي المتعلقة باللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات والمياه. (مركز دراسات الجزيرة ، 2003: 1-2)

ويلفت العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي محمد بركة هنا إلى أن شارون قام بإرفاق كتاب الضمانات الأمريكية مع خطة فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة التي نفذتها في آب / أغسطس 2005، وتقدم بهما معا كوثيقة رسمية صادق عليها الكنيست بأغلبية كبيرة في تشرين الأول ( أكتوبر) 2004 وينظر بركة إلى الخطة على أنها آلية إسرائيلية جديدة لأحكام سيطرتها على قطاع غزة من الخارج مع العمل على توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وتكريس وجود جدار الفصل العنصري، وصولا إلى قيام دويلة فلسطينية في القطاع مع مسؤولية فلسطينية على السكان في الضفة الغربية دون الأرض ( الغد الأردنية، 2005 : 1).

وفي خضم تلك الأحداث المتلاحقة على وقع تدايها وفي أعقاب هزيمة قوات الاحتلال الإسرائيلي أمام المقاومة اللبنانية في حربه على لبنان في تموز / يوليو 2006، وقيام لجنة فينو غراد الإسرائيلية المكلفة بالتحقيق في أسباب الإخفاق الإسرائيلي بتحميل المسؤولية لرئيس الوزراء أيهود اولمرت ووزير الدفاع عمير بيرتس ورئيس هيئة الأركان دان حالوتس، نشطت الدبلوماسية السياسية العربية مجددا لإعادة إحياء المبادرة ويلاحظ أن تلك التحركات قد تكتفت في الشهرين السابقين تحديدا على انعقاد قمة الرياض عام 2007 ، وبالرغم من أن تأكيد الالتزام بها قد سبق طرحه في قمم عربية سابقة سنشير إليها بعد قليل، كما سنرصدها هنا أبرز الخطوات التي تصب في صعيد المبادرة على أن تقوم بتوضيح الجوانب المتعلقة بها التي تخدم الموضوع قيد البحث بعد إيرادها، وهي كالتالي :

أكدت قمة تونس العادية التي عقدت في 2004/5/22 على أن تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يقوم على أسس الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد مع الالتزام بمبادرة السلام العربية ورفض المواقف التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات السلام، ودعوة اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس مبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق. (احمد، 2005 : 34-39).

لقد جرى الالتزام بمبادرة السلام العربية في قمة الجزائر العادية التي عقدت في 2005/3/22 باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة ورفض المواقف والممارسات التي تتعارض معها ومع قواعد الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها لعملية السلام، والتوصل إلى تسوية فلسطينية إسرائيلية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد، بما يقود إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كامة وعاصمتها القدس الشرقية والتأكد على أن تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتم من خلال حل الدولتين على أساس حدود 1967.

كما أكدت قمة الخرطوم التي عقدت يومي 28-29 آذار مارس 2006، على مركزية قضية فلسطين وعلى الخيار العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط كما أكدوا على أيضا على التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002 لحل الصراع العربي الإسرائيلي وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. (الغد الأردنية، 2007 : 1-2).

كما شهدت المنطقة في الفترات السابقة على عقد قمة الرياض عدة تحركات تجاه إحياء المبادرة العربية للسلام، كان من أبرزها الآتي :

في أوائل شهر كانون الثاني /يناير 2007، وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين حول عملية السلام،

والتقت رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في رام الله واقترحت عليه إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، كما أثارت هذا الموضوع مجددا في عمان جلالة الملك عبد الله الثاني، غير أن كلا من جلالة الملك والرئيس عباس طالب بحل نهائي واضح يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ما دفع رايس إلى التصريح بأنها تسعى إلى إيجاد حل سياسي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. (الشرق الأوسط، 2007 : 1-2).

وفي التاسع من شباط /فبراير 2007، أجرى وزراء خارجية وممثلو أعضاء اللجنة الدولية الرباعية مشاورات هاتفية حول الوضع في الشرق الأوسط والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حركتي فتح وحماس في أوائل الشهر نفسه بجهود من المملكة العربية السعودية وأسس لتشكيل حكومة وحدة وطنية شريطة التزام الأخيرة بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقيات والتعهدات السابقة بما فيها خريطة الطريق بحسب بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية وقام مكتب السفارة الأمريكية في عمان بتوزيعه.

وفي شهر آذار /مارس من العام نفسه، قاد كل من الأردن ومصر والسعودية تحركات عربية لإعطاء زخم جديد للمبادرة للسلام حيث عقد جلالة الملك عبد الله الثاني محادثات في العقبة في السابع عشر من الشهر نفسه مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أكد فيها على ضرورة الخروج بموقف موحد إزاء المبادرة العربية للسلام أعقبه لقاء جمع وزراء خارجية الأردن ومصر والسعودية لدعم مبادرة السلام وكان الملك قد بذل جهودا دبلوماسية مكثفة خلال تلك الفترة لإعادة إطلاق العملية السلمية محذرا من أن التلكؤ في حل الصرع على أساس الدولتين يهددا امن المنطقة واستقرارها، وشملت تحركات جلالتة على الساحة الأمريكية خطابا ألقاه في جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي كرسه لحشد الدعم الأمريكي للتحرك بفاعلية لكسر الجمود الحاصل في المفاوضات السلمية وبدء مفاوضات مكثفة للوصول إلى السلام المرتكز إلى تلبية لحقوق الفلسطينيين وخصوصا حق إقامة الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني. (الغد الأردنية، 2007 : 2).

وفي التاسع عشر من آذار / مارس من العام نفسه، أجرت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس مشاورات هاتفية ما نظرائها في اللجنة الدولية الرباعية بشأن إحياء العملية السياسية في منطقة الشرق الأوسط وحول الموقف من حكومة الوحدة الوطنية في ظل انقسام الآراء حيال كيفية التعامل مع حماس،

وبين إصرار واشنطن على قصر التعامل مع الوزراء غير الحمساويين في الحكومة وهو أمر جسده أو لقاء للقنصل العام في القدس المحتلة جاكوب ويلز الذي التقى في العشرين من الشهر ذاته سلام فياض حين كان وزيرا للمالية في حكومة الوحدة قبل أن تناط به مهام رئاسة الحكومة الطوارئ الفلسطينية، مقابل موقف أوروبي أقل تشددا من الحكومة حيث التقى ممثل الاتحاد الخاص بالشرق الأوسط مارك أوتي وزير الخارجية الفلسطيني زياد أبو عمرو في رام الله كما اجتمع نائب وزير الخارجية النرويجي ريموند يوهانس مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إسماعيل هنية (المقال من قبل الرئيس عباس) وهو أول مسؤول غربي يتصل بالحكومة مباشرة. (مركز دراسات الجزيرة ، 2003: 2-3)

واستبقت اللجنة الرباعية جولة رايس إلى المنطقة بتجديد التأكيد على دعم جهود حل الدولتين كسبيل لإحلال السلام والأمن في المنطقة ودعم جهود وزيرة الخارجية الأمريكية في تيسير المباحثات بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت من أجل التوصل إلى تحديد أوضح للأفق السياسي الخاص بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. (وزارة الخارجية الأمريكية ، 2007 : 1-2) . لقد شهدت المنطقة في الأيام القليلة السابقة على انعقاد القمة تحركا سياسيا أمريكيا نشطا تمثل في قيام وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في الرابع والعشرين من آذار / مارس بجولة ثالثة إلى المنطقة خلال العام الجاري ، شملت كل من مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن، بهدف إحياء عملية السلام وإعادة طرح الخطة العربية للسلام، والبحث عن سبل إحياء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من شأنها أن تدفع بقضية السلام إلى الإمام وتؤدي في نهاية المطاف إلى الحل القائم على أساس الدواتين الذي تؤيده كافة الأطراف في المنطقة وفقا لتصريحات أدلت بها رايس قبيل توجهها إلى المنطقة (بيان وزارة الخارجية الأمريكية : 2007 : 1-2) .

وقد التقت رايس في أسوان بنظرائها من الدول العربية التي بات يطلق عليها باللجنة العربية الرباعية وهي مصر الأردن والسعودية والإمارات، أعقبها بلقاءات مع مديري استخبارات الدول ذاتها بحضور مسؤولي مخابرات أمريكية والرئيس المصري حسني مبارك، وقد دعت رايس في لقاءها إلى مصالحة عربية إسرائيلية قبل السلام، باعتبارها خطوة مهمة لا تشكل فقد عنصرا في توسيع السلام، ولكن أيضا للمساعدة في تحديد المسار بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتسهيل التوصل إلى اتفاق سلام بينهما .

وقد حاولت رايس خلال لقاءاتها مع المسؤولين العرب إقناعهم بتعديل المبادرة العربية للسلام بشكل يأخذ بالاعتبار التحفظات الإسرائيلية لجهة حذف البند المتعلق بقضية اللاجئين وإعادة النظر في مستوى وحدود الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 مع تقديم خطوة تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل السلام واعتبرت رايس أن العنصر الايجابي في مبادرة السلام السعودية يمين في اعترافها بان أي اتفاق فلسطيني إسرائيلي يحتاج إلى أقرانه بصلح عربي إسرائيلي . ( القدس العربي، 2007 : 1-2 ) .

كما اجتمعت رايس في الخامس العشرين من الشهر نفسه بكل من عباس في رام الله واولمرت في القدس المحتلة، أكدت خلالهما على رؤية الرئيس بوش القائمة على حل الدولتين ودعم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من اجل تجاوز العقبات وحشد التأييد الدولي لجهودهما من منطلق الالتزام بالسلام كأولوية قصوى بالنسبة للإدارة الأمريكية ولأهمية إنشاء دولة فلسطينية مع توفير الأمن الدائم لإسرائيل وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وأكدت ترحيبها بالمبادرة السعودية التي أطلقت عام 2002 وبضرورة البناء عليها كبرنامج سياسي وأسلوب لدبلوماسية فاعلة ووصفتها بالمبادرة المهمة لأنها تضع تصورا شاملا لصلح عربي إسرائيلي عربي كجزء متمم لأية تسوية فلسطينية إسرائيلية وكررت ضرورة تواصل العرب مع إسرائيل وإنشاء علاقات طبيعية معها ودعت إلى أن تكون برنامجا سياسيا وأسلوبا لدبلوماسية فاعلة. ( النهار البيروتية، 2007 : 1-2 ) .

وقد شهدت عمان في السادس والعشرين من الشهر نفسه حراكا سياسيا نشطا استبق بأربع وعشرين ساعة عقد مؤتمر القمة العربية في الرياض يومي الثامن والتاسع والعشرين من ذات الشهر، وذلك بمباحثات منفصلة أجراها الملك عبد الله الثاني مع كل من وزيرة الخارجية الأمريكية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس إلى جانب عقد لقاء ثنائي فلسطيني أمريكي للمرة الثانية في غضون ساعات بعد مباحثات أجرتها رايس مع الرئيس عباس في رام الله ومع اولمرت في القدس المحتلة كل على حدة، وقد أكد الملك خلال اللقاءين دعم الأردن لجهود الولايات المتحدة المبدولة في هذه المرحلة في سبيل إحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وحل الصراع وفقا للصيغة حل الدولتين ، وشدد حرص الأردن على اعتماد المبادرة العربية للسلام كأساس للمضي قدما وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل والتي تضمن معالجة جوانب الصراع العربي الإسرائيلي

كما أوضح أهمية استمرار التنسيق بين الإدارة الأمريكية وجميع الأطراف العربية والدولية لضمان تحقيق تقدم ملموس يسهم في إعادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، معربا عن أمله في أن تتعامل إسرائيل بايجابية مع مبادرة السلام العربية وان تعمل على عدم إضاعة الفرصة التاريخية التي تمثلها المبادرة من حيث تحقيقها للتطلعات شعوب المنطقة بالعيش بأمن وسلام، ودعاها إلى قبول المبادرة وإنهاء احتلال الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967.

وأكد جلالته على أهمية خروج قمة الرياض بمواقف ونتائج عملية تعالج التحديات والقضايا والتي تواجه الأمة العربية في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة، مشددا على أن القضية الفلسطينية تشكل أساس النزاع في المنطقة.

في المقابل أكدت رايس التزام الرئيس الأمريكي جورج بوش بالحل القائم على أساس الدولتين معربة عن حرصها على الاستمرار في جهودها الدبلوماسية لاستئناف عملية السلام بينهما ، بينما نفى الرئيس عباس في تصريحات صحفية عقب اللقاء وجود أي تعديل على مبادرة لسلام العربية وقال : لا تقبل أي تعديل عليها أو تبديل، مشيرا إلى أن رايس لم تطلب إجراء تغيير أو تعديل على المبادرة وإنما آليات لتفعيلها . (الغد الأردنية، 2007 : 2).

وبالرغم من التأكيد العربي على تبني المبادرة العربية للسلام كما هي دون تعديل وهو الأمر الذي ورد في قرارات وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم التحضيري للقمة وأيضا في قرارات مؤتمر القمة ( كما سنوضح بعد قليل) غير أن ثمة تساؤلات أثرت من وراء لقاءات رابيس التي أجرتها مع وزراء خارجية اللجنة العربية الرباعية، مع قادة مخابرات تلك الدول بهدف المطالبة بتعديل المبادرة بما يتوافق مع التحفظات الإسرائيلية عليها، وأيضا من اجل محاولة تليين موقف حماس تجاه مسألة الاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقا، وقد صدرت تصريحات أمريكية وإسرائيلية تروج لتعديل المبادرة وتوقعات من القادة العرب بتخفيف بعض بنودها خاصة تلك المتعلقة منها بقضية اللاجئين، وترجع المطالبات الأمريكية الإسرائيلية بتعديل المبادرة إلى قمة الجزائر 2005 حينما طلبت من الدول العربية على التركيز على التطبيع مباشرة الحوار مع إسرائيل، وعندما ظهرت مؤشرات على تأييد بعض الدول العربية كالأردن والمغرب وتونس للأفكار الأمريكية، خرج الخلاف العربي بن المؤيدين والرافضين، وقد جرت معارضة شديدة من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الذي قال : لا سلام بدون ثمن، وانه لا سبب للتعجل في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل معتبرا أن تعديلها خطأ استراتيجي قاتل . ( احمد، 2005 : 35-39).

وقد نجحت الاتصالات التي أجرتها عدة دول عربية أمريكي إسرائيلي بالمبادرة كأساس مقبول للسلام وقاعدة للنقاش، ومع مطالبة العرب بإعادة طرحها في قمة الرياض. ( الشرق الأوسط، 2006 : 1-2 ) .  
أولا : آليات تفعيل مبادرة السلام العربية :

لقد جرى التأكيد على المبادرة العربية للسلام ووضع آليات محددة لتفعيلها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لأعمال مؤتمر القمة العربية في الرياض 2007، فقد أعاد الوزراء العرب في السادس والعشرين من آذار / مارس تبني المبادرة كأساس للسلام مع إسرائيل، مع إضافة فقرة على الديباجة المقدمة لمشروع قرار المبادرة بالتشديد على شمولية الحل وعلى أن السلام العربي الإسرائيلي كل لا يتجزأ مع رفض أي تعديل عليها وبحسب وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب فان الاجتماع أكد على إعادة تبني خطة السلام كما هي دون تعديل، فيما قال نظيره السوري وليد المعلم : انه تقرر تشكيل فرق عمل ستتحرك مع المجتمع الدولي من اجل تنفيذها ورأى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن الجهود التي بذلت سابقا من شأنها أن تعزز فرص الخروج بموقف عربي قوي يدعم المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل . ( الغد الأردنية، 2007 : 1-2).

وقرر وزراء الخارجية العرب تشكيل فرق عمل لبدء اتصالات مع جميع الأطراف المعنية بما فيها إسرائيل لتفعيل وتسويق المبادرة دولياً، وقد جاء هذا القرار في بند اقر بالإجماع بقصد تفعيل المبادرة، وقد تم تشكيل فرق العمل من اللجنة الوزارية التي كانت أقرت في بيروت 2002 برئاسة الأمانة العامة للقمة على أن تتابع الجامعة تفعيل المبادرة.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، نفى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل حدوث أي لقاء بين أي مسؤول سعودي مع مسؤولين إسرائيليين، كما جدد فيه لوجود أي أملاءات أمريكية على القمة بشأن القصة الفلسطينية مشيراً إلى أن الرئيس بوش اتصل بقيادة الدول الرباعية العربية ليؤكد لهم استمرار جهود الولايات المتحدة نحو السلام المبني على الحل الدائم على ساس وجود دولتين مستقلتين جارتين تعيشان بأمن وسلام. (الشرق الأوسط، 2007 : 1-2) . وقد تمحور البيان الختامي للقمة العربية التاسعة عشرة حول تنفيذ مبادرة السلام مع إسرائيل دون أي تعديل، وضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية القائمة على ساس الدولتين واجمع القادة العربي على أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي يمثل مفتاح حل أزمت المنطقة، شريطة أن لا يكون ذلك بحلول أحادية الجانب تفرضها إسرائيل، ورفض البيان إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة لان ذلك يلبي الأطماع التوسعية لإسرائيل ويجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، كما أكد القادة العرب على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا بانسحاب كامل لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران يونيو 1967 وقيام دولة فلسطينية متصلة ومستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لمبادرة السلام العربية وتطبيقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وتحقيق الأمن للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبحسب البيان فان تحقيق السلام يجب أن يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الأطراف على أساس المرجعيات المتفق عليها للسلام والمتمثلة في عدا المبادرة العربية للسلام لعام 2002 ، في قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وخطة خريطة الطريق ، ودعا البيان إلى اللجنة الرباعية الدولية إلى اتخاذ خطوات جادة والنهوض بمسؤولياتها في العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ورفض وإدانة التوجهات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تهدد بإنهاء عملية السلام. ( الغد الأردنية، 2007 : 1-2).

وقد كلفت لجنة المبادرة العربية (13 وزيرا من وزراء لخارجية العرب) في اجتماع لها عقد بعد ثلاثة أسابيع على التتام قمة الرياض كلا من مصر والأردن، اللتين وقعتا اتفاقيات سلام مع إسرائيل عامي 1987 و1994 على التوالي، الاتصال مع الأخيرة لتفعيل مبادرة لسلام العربي، وقد تم توجيه الدعوة لإسرائيل لقبول المبادرة والشروع في مفاوضات جادة لتحقيق السلام الشامل وإقامة علاقات طبيعية مع العرب كما وجهت الجامعة العربية الدعوة إلى عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة لإطلاق مفاوضات مباشرة وفق مرجعيات متفق عليها وبمشاركة اللجنة الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي، وقد جرى في اجتماع اللجنة اتخاذ قرار بعقد اجتماع غير عادي على المستوى الوزاري في النصف الأول من حزيران يونيو من العام الجاري، ودعت اللجنة الإسرائيلية إلى الموافقة على المبادرة والعودة إلى المفاوضات على كافة المسارات وتطوير سياساتها من أجل إقامة السلام وعبرت عن أملها في أن تؤيد الولايات المتحدة المبادرة وتعمل على تنفيذها وكان وزير خارجية عرب أوروبيون بحثوا في بروكسل في منتصف أيار /مايو 2007 المبادرة العربية واتفقوا على دعم خطة السلام . ( الشرق الأوسط، 2007 : 1-2).

وفي 17 أيار / مايو 2007، أجرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس محادثتين منفصلتين مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت للأعراف عن قلق الولايات المتحدة إزاء أعمال العنف الدائرة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة ودعتهم إلى اتخاذ خطوات فاعلة لتحريك العملية السياسية وفي الثلاثين من أيار / مايو 2007، دعت اللجنة الرباعية الخاصة كلا من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للعمل بصورة ايجابية وبناءة وتشجيع الثقة المتبادلة وللمساعدة في إيجاد مناخ أكثر ملائمة للتقدم باتجاه إقامة دولة فلسطينية، ورحبت باستمرار الحوار بين اولمرت وعباس، وحثتهما على تركيز محادثتهما على الأفق السياسي الأطول أمدا وعلى المشاغل الآنية التي تعتري علاقتهما مثل حرية الحركة والوصول ( للفلسطينيين )، وجاء البيان الرباعية : يجب على الفلسطينيين أن يشعروا بان دولتهم (العتيبة) ستكون قابلة للحياة كما يتعين على الإسرائيليين إدراك أن دولة فلسطينية في المستقبل ستكون مصدر امن لهم، لا مصدر تهديد كما رحب بيان الرباعية بتأكيد جامعة الدول العربية مجددا على مبادرة السلام العربية وقال : أنها توفر أفقا سياسيا إقليميا، ومرحبا به، لإسرائيل، كما أن هذه المبادرة تعتبر مكملة لمساعي الرباعية الأطراف أنفسها بالمضي نحو سلام متفاوض عليه وشامل وعادل ودائم، وطالب البيان الأطراف المعنية بإظهار جديتها والتزاماتها حيال التوصل إلى سلام،

وتشمل مثل هذه المظاهر بحسبه وجود حكومة فلسطينية تتعهد بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول اتفاقات والتزامات سابقة إضافة إلى وقف إسرائيل لتوسيع المستوطنات وإزالة المواقع الاستيطانية غير المشروعة كما تدعو لذلك خريطة الطريق ولفت البيان إلى أن اللجنة تسعى من أجل إيجاد حل قائم على وجود دولتين وسلام شامل في المنطقة متشددا على أهمية الحوار والمباحثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين . ( وزارة الخارجية الأمريكية، 2007 : 1-2).

ثانيا : الموقفان الفلسطيني والإسرائيلي من المبادرة:

فيما يتسم الموقف الفلسطيني بالوضوح والعلنية من المبادرة العربية للسلام كجزء من موقف عربي عبر عن نفسه أخيرا في قمة الرياض بتأكيد التمسك بالمبادرة كأساس للسلام مع إسرائيل، فإن الموقف الإسرائيلي تجاه المبادرة يتراوح بين الرفض والتحفظ تارة وبين القبول المشروط تارة أخرى. فقد أعلنت رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية تبنيها للمبادرة العربية للسلام عند إقرارها في بيروت عام 2002 وجددت ذلك الموقف في قمة الرياض 2007 مشيرة على لسان رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إلى أن هناك موقفا عربيا ثابتا واستراتيجيا يتعلق بالقضية الفلسطينية يتمسك بمبادرة السلام العربية عام 2002 مؤكدا على أن السلام خيار استراتيجي يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس وإذا أرادت إسرائيل الحصول على نتائج المفاوضات قبل أن تبدأ فإن هذه تكون أملاءات وليست مفاوضات. ( الدستور الأردنية، 2007 : 1-2).

كما كان الرئيس عباس قد أكد خلال لقائه برايس قبل مؤتمر القمة على ضرورة استمرار المسار السياسي من أجل فتح أفق سياسي لتنفيذ رؤية الرئيس بوش حول إقامة الدولتين وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق، مؤكدا الالتزام التام بالمبادرة. ( الغد الأردنية، 2007 : 1-2).

كما أكد الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر القمة العربية في الرياض لن تقوم بإحداث أي تغيير على مبادرة السلام السعودية التي تبنتها القمة العربية في بيروت عام 2002، وطالب القادة العرب بتحديد آليات لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني خلال قمتهم في الرياض، واتخاذ قرار صريح وواضح يقضي بتسهيل التحويلات البنكية من الخارج لمناطق السلطة الوطنية وتعقيبا على مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت للقادة العرب بالتنازل عن حق العودة للاجئين

قال عريقات : إن رهانات اولمرت فارغة مشددا على أن الرئاسة والحكومة والفصائل الفلسطينية مجمعة على ضرورة عدم إدخال أي تغيير على بنود المبادرة العربية وتصر على تطبيق جميع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية لا سيما قرار 194 الذي ينص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وترفض فكرة الدولة المؤقتة وتقديم أي تنازل في قضيتي القدس وللاجئين ورأى أن إسرائيل تريد من خلال هذه المواقف اقتطاع التنازل اثر التنازل من الشعب الفلسطيني دون أن تقدم أي مرونة في موافقتها ، فيما طالب مستشار رئاسة السلطة الفلسطينية نبيل أو ردينة بمبادرات حقيقية وجادة قائمة على أساس المبادرة العربية، معتبرا أن إسرائيل ما زالت غير جاهزة للسلام أو قبول هذه المبادرة. (الشرق الأوسط، 2007 : 1-2).

في مقابل ذلك ، أعلنت إسرائيل ابتداء رفضها للمبادرة العربية عند إقرارها في بيروت ، إلا أن مسؤولين إسرائيليين، اعتبروا أخيرا أن المبادرة يمكن أن تشكل نقطة انطلاق وقاعدة مناسبة لإجراء مفاوضات مستقبلية اولمرت : إن إسرائيل ترى في المبادرة العربية للسلام إشارات دولية أن دولة إسرائيل هي قوة لا يمكن تجاهل وجودها ولا يمكن تجاهل مستقبلها غير أن يطالب مقبول مطلقا لإسرائيل وانه لا يمكن إحراز تقدم في حال أصرت الدولة العربية عليه، وفي لقاء جمع الملك عبد الله الثاني مع اولمرت في العقبة في الذكرى التاسعة والخمسين لنكبة 15 أيار / مايو 1948 وفي كلمة ألقاها المسؤول الإسرائيلي خلال مؤتمر الحائزين على جائزة نوبل في البترا وسط احتجاجات لمتظاهرين أمام مجمع النقابات المهنية بسبب زيارته إلى الأردن فيما تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة تصعيدا في العدوان الإسرائيلي وبسبب عقد لقاء لنشطاء إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين دعا له رئيس الوزراء الأسبق عبد السلام المجالي الذي وقعت في عهده اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية 1994 دعا اولمرت القادة العرب إلى لقاء البحث المبادرة العربية دون شروط مسبقة معتبرا أن المبادرة العربية هي أفكار تقابلها أفكار إسرائيلية واعتبر أن الظروف غير مناسبة للتباحث مع الفلسطينيين حول قضايا الحل النهائي مع التأكيد على اللوات الإسرائيلية الثلاث ( اللاجئيين، والقدس والحدود ) ( القدس، العربي، 2007 : 1-2).

فيما دعا الملك عبد الله الثاني خلال اللقاء اولمرت إلى قبول المبادرة العربية للسلام القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام مع ضرورة الالتزام بها محذرا من أن الوقت ليس في صالح الإسرائيليين أو الفلسطينيين، وأكد على أن هناك التزاما عربيا بالسلام، وان المبادرة العربية للسلام أشكال إطارا مناسباً لحل النزاع العربي الإسرائيلي ودعا إلى وضع إطار زمني محدد لتطبيق المبادرة خلال فترة قريبة والدخول في مفاوضات تعالج كافة القضايا العالقة وصولاً إلى تسوية سياسية شاملة تنتقل بالمنطقة إلى مرحلة جديدة من التعايش المشترك والأمن والاستقرار والى التحرك بشكل عاجل وجاد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ ستين عاماً جراء تواصل الاحتلال واتخاذ خطوات عملية البناء جسور الثقة والتمهيد لإعادة إطلاق عملية السلام استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني ( الغد الأردنية، 2007 : 1-2).

فيما أعربت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عن ترحيبها الحذر بنتائج اجتماع لجنة تفعيل المبادرة العربية للسلام غير أنها اعتبرت أن هذه المبادرة ليست كافية للبدء في إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين وقالت ليفني : أن إسرائيل مستعدة للقاء فريق عمل من جامعة الدول العربية يتألف من الأردن ومصر إلا أنها أعربت عن رغبتها في أن يشمل الحوار دولاً أخرى ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل حتى تشارك في العملية منذ البداية وعلى جامعة الدول العربية إبداء شيء من المرونة من أجل تعزيز الخطوات الايجابية وذلك بموافقة على محادثات أوسع بدلا من فرض الشروط ( الشرق الأوسط، 2007 : 1-2).

وكانت ليفني قد التقت مع نظيرها المصري والأردني في القاهرة في العاشر من أيار / مايو 2007، وأكدت على أن السياسة التي تنتهجها إسرائيل تهدف إلى إيجاد قاسم مشترك مع الفلسطينيين يسمح بإحراز تقدم في المسيرة السلمية ويوفر أيضا سياسيا للفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقرة ومسالة المزيد من الأمن والأمان للإسرائيليين وتابعت القول أن إسرائيل تنظر بايجابية إلى المبادرة الأخيرة التي قدمتها السعودية باعتبارها وسيلة للتعاطي الإسرائيلي العربي الذي يستهدف دفع عملية السلام قدما

وهذا تطور مهم ترحب به إسرائيل وهي على استعداد للتفاوض مع دول عربية بغية دفع هذه المبادرة الإيجابية من حيث دعوتها إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومع ذلك فإنها تتضمن بعض الجوانب الإشكالية مثل الإصرار على ما يسمى بحق العودة الفلسطيني والبت السابق لأوانه في مسائل حدودية، ورأت أن إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن يكون الحل المطالب العودة الفلسطيني، مثلما وفرت إقامة دولة إسرائيل الحل لتطلعات أبناء الشعب اليهودي التاريخية إلى العودة إلى وطنهم إن خطوط وقف إطلاق النار عام 1967 لم تكن حدودا دائمة ولم يكن هناك أي تواصل إقليمي بين قطاع غزة والضفة الغربية أما إصرار جامعة الدول العربية فيما يتعلق بقضيتي اللاجئين والأراضي يظهر تطلعات غير واقعية لتحقيق مكاسب تتجاوز ما كان قائما عام 1967، كما أجرت ليفني مباحثات مع الرئيس المصري حسني مبارك حول سبل إحياء للسلام في الشرق الأوسط وكيفية تعامل إسرائيل مع المبادرة العربية للسلام.

من جانبه، اعتبر وزير الإسكان الإسرائيلي مثير ستريث أن ثمة عقبة كأداء تعرقل قبول الإسرائيليين بالمبادرة العربية اسمها حق العودة فمعظم الإسرائيليين بحسبه لا يمكنهم قبول عودة معظم أو كل اللاجئين الفلسطينيين إلى أراض أصبحت الآن جزءا من دولة إسرائيل، فلو قدر لجميعهم العودة إلى ديارهم، فلن تعود إسرائيل دولة ذات غالبية يهودية وبحسب وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق سليفان شالوم ليس هناك ما يمكن التحدث به مع الجانب العربي طالما يصرون على حق العودة ويقول : على العرب الاعتراف بان عليهم التخلي عن أحلامهم بالقضاء على دولة إسرائيل من الداخل، لكن عددا من السياسيين والمحللين الإسرائيليين يرون أن مجرد تأكيد الزعماء العرب على مبادرة السلام السعودية يبرهن على الجو في المنطقة قد تغير.

واری ان الصراع العربي الإسرائيلي لن يحسم عبر تسويات أو مشاريع مجتزأة كالمبادرة العربية للسلام، فحله يتطلب معالجة مسبباته المتمثلة في استعادة الأرض العربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948 ، وعودة القدس وعودة اللاجئين بمعنى إزالة الكيان الصهيوني بمركزاته العنصرية والتوسعية وبدون ذلك فان القضية الفلسطينية عالقة دون تسوية، فيما ستظل المنقطة مؤثلا لعدم الاستقرار والأمن وخاصة مع قرار ترامب الأخير نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الأمر الذي سيشتعل المنطقة كاملة . ولذلك إن ثمة حاجة لإستراتيجية عربية بديلة للتعامل مع تداعيات المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الإسرائيلية على لبنان، تأخذ بالاعتبار ضمان استمرارية النضال والمقاومة باعتبارها سبيلا للتحرر وتقرير المصير مع ضرورة إعادة البناء الداخلي.

المبحث الثاني :موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية في الأردن 2011-2015  
لم تكن تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية حراكا شعبيا عربيا، ولم يكن تتوقعه نتائجه، تماما كما حدث في أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001 للولايات المتحدة ولم تكن تتوقع نتائجها، فالمواضيع ذات الأهمية في المنطقة كانت تمثل ملف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وملف إيران النووي والذي أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في كليهما، كما أن مراكز الدراسات الأمريكية لم تناقش احتمالية حدوث تطورات سياسية غير متوقعة في المنطقة (مركز الجزيرة للدراسات، 2012 : 1-2).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطالبين الآتيين :

المطلب الأول : رد الفعل الأمريكي على الاحتجاجات الشعبية في الأردن 2011-2012

المطلب الثاني : مستقبل العلاقات الأمريكية الأردنية

المطلب الأول :رد الفعل الأمريكية على الاحتجاجات الشعبية في الأردن 2011-2012

في الثالث عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2012 شهد الأردن احتجاجات شعبية واسعة، تفجرت أعقاب قرار الحكومة رفع الدعم عن أسعار المشتقات لنفطية والغاز، وعمت هذه الاحتجاجات البلاد على مدار أكثر من أسبوع، وما زالت تداعياتها مستمرة وبخاصة في ضوء الدعوة إلى تظاهرات ذلك التاريخ وأطلق الناشطين والسياسيين وكتاب الرأي اسم هيئة تشرين أو انتفاضة تشرين على ما جرى خلال الأيام الأربعة من رفع الأسعار، وقد تنوعت الشعارات المرفوعة في الفعاليات الاحتجاجية في الأردن ما بين المطالبة بإجراء إصلاح سياسي إلى الإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد بأنواعه ( المشاقبة،2013: 56-57) .

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتين :

أولا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية العربية.

ثانيا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية الأردنية.

أولا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية العربية

في بداية الاحتجاجات الشعبية العربية والتي انطلقت من تونس في شهر كانون أول / ديسمبر 2010 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب الأحداث غير المتوقعة على الإطلاق في المنطقة العربية، إذ انه رغم الدعوات الأمريكي إلى نشر الديمقراطية في المنطقة منذ إستراتيجية جورج بوش الابن ، إلا أن سياستها تتمحور في خطوات لا تعبر عن وجود إستراتيجية (Grand strategy) جديدة وإنما الإبقاء على نفس الاستراتيجيات مع بعض التصريحات الدبلوماسية العمومية فهي تراقب ما يحدث دون وجود أي طريقة للتعامل معه، ورغم وجود تفهم أمريكي لما تفرضه الشعوب العربية، إلا أنهم لا يعرفون أهدافهم وما هو شكل مصدر قلق لأمريكا رغم أن مكافحة الفساد بأنواعه، وإنهاء الهيمنة السياسية والاقتصادية للأنظمة النخب سيؤدي إلى خلق فرص اقتصادية ووظائف وحرية (مركز الدراسات الجزيرة، 2012 : 1-3).

ويمكن تلخيص ما يدور في عقل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وما تقوم به في جملة من النقاط أبرزها ( Burns, 2011 : 1-5 ) .

مراقبة التطورات في كل البلدان العربية، حيث وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة بان حرية الحركة وتقرير مصيرها بنفسها وستدخل في الوقت المناسب يشكل لا يؤدي إلى خسارتها للأنظمة إن استطاعت تأهيل نفسها، أو الشعوب إن لم تقبل بهذه الأنظمة وهذا ملاحظ على الأداء الأمريكي في التعامل مع كل قضية وكل بلد على حذو فالخطأ الأمريكي الذي يركز على مساندة حقوق الشعب بالتعبير وضرورة دعم الديمقراطية وتحذير الأنظمة الرسمية من عدم الإفراط في استخدام القوة لكبح المطالبات الشعبية خطاب مكرر جاء على لسان صناع القرار في أكثر من مناسبة تقديم النصائح المباشرة إلى بعض الدول بضرورة اتخاذ خطوات استباقية من اجل الإصلاح قبل أن يكون الوقت قد تأخر، خاصة في الدول ذات النظام الملكي وكانت كلمات أوباما واضحة Get out ahead of lead the Reform process أو كما قال احد سفراء الولايات المتحدة الأمريكية السابقتين في المنطقة في نصيحة الأخيرة إلى الأنظمة العربية : تعاملوا مع الثورات قبل أن تستهلككم.

تقييم ونقد ذاتي لأجهزة المخابرات عن سبب عدم توقع هذا الحراك، وعدم معرفة واقع العالم العربي مع العلم أن بعض وثائق ويكليفس قد أشارت إلى احتمال قيام ذلك لكن الإدارة الأمريكية لم تأخذ الأمور على محمل الجد.

اهتمام كبير وسائل الإعلام الأمريكية بما يحدث في المنطقة لكن معظم الآراء والتحليلات ما زالت تلبس النظرة الإسرائيلية حيث كانت معظم التساؤلات حول تأثير الثورات على امن إسرائيل مع بعض الإشارة والتشجيع للشباب من اجل حفظ ماء الوجه.

دعم الرأي العام الأمريكي للثورات الشعبية للوطن العربية بنسبة تزيد عن 70% وهذا متوقع يتوافق مع قيم المجتمع الأمريكي الذي يختلف مع الإدارات الأمريكية .

الاستفادة من النصائح التي أطلقتها بعض الدول العربية بشأن ضرورة عدم التخلي عن الأنظمة الرسمية بسرعة كما في الحالة المصرية حيث أول الخلاف السعودي الأمريكي إلى إعادة النظر بعد فتور في العلاقات الثنائية لدولة تسيطر على اكبر احتياطي نفطي في العالم ومرتبب بالاقتصاد الأمريكي. لوحظ الارتباك الأمريكي في التعامل مع الحراك الشعبي العربي في العالم العربي ، وتتمثل ذلك في ما يأتي : ( مركز الدراسات الجزيرة، 2012 : 1-4)

تردد الإدارة الأمريكية في التعامل ليبيا، تونس، مصر، اليمن.

اهتمام الإدارة الأمريكية في التعامل مع ليبيا.. فالرئيس ووزير الدفاع كانا ضد استخدام القوة ووزيرة الخارجية وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم كانتا مع استخدام القوة.

تردد الولايات المتحدة وترك الباب مفتوحا لدور أوروبي غير قادر على القيام به.

ارتباك الإدارة الأمريكية في التعامل مع الوضع في البحرين مقارنة مع بقية الدول العربية الأخرى.

الحذر الأمريكي في التعامل مع دول العالم العربية فمشاركتها في التطبيق حظر الطيران فوق ليبيا، مؤشر

واضح على أنها لا تريد أن تنظر إليها الشعوب العربية على أنها تدخل حربا في دول إسلامية للمرة

الثالثة، مع أن تاريخها منذ عام 1958 في المنطقة

اشتمل على عشرة حروب وتدخلات عسكرية فحرصت على موافقة جامعة الدول العربية ومجلس الأمن وتسليم القيادة إلى أوروبا والناو لينظر للأمر على انه عمل أممي وليس أمريكيا وموافقة جامعة الدول العربية وبالتالي قد حصلت على إجماع دولي يجدد قيادتها العالم، وعليه فقد استفادت من هذه اللحظة التاريخية عبر براغماتية السياسة الخارجية.

تخوف الولايات المتحدة على أنظمتها الصديقة في المنطقة مثل السعودية والأردن ومصر، وخشية أي من حلفائها نتيجة دور تتبناه، وهذه رسالة واضحة بأنها ستراقب وتنصح الأنظمة ولن تتدخل إلا وفق مصالحها .

التخوف الأمريكي من تنامي قوة الإسلاميين وسيطرتهم على الأنظمة السياسية، وذلك حول حسب أقوال وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية، إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي لعدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث بعد هذه الثورات فالخيارات الكلاسيكية كانت تبين أنظمة تسيطر عليها قوى إسلامية أو أنظمة قمعية أمريكا لم تبحث عن حل ثالث ولم تتعامل مع الشعوب بل تعاملت مع الأنظمة ومع القوى الإسلامية من خلال الأنظمة.

حالة الفوضى السياسية في المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تحدث في المنطقة وتؤثر على المصالح الأمريكية إذ ترى أن الأنظمة السياسية لا بد أن تستمر في العمل، وإلا فإن ذلك سيعمل على تراجعها وعدم القدرة على القيام بمهامها.

ارتفاع أسعار النفط وتأثيرات ذلك على الاقتصاد الأمريكية الذي بدأ مرحلة من التعافي حيث يمكن أن يعصف ذلك بكل جهود الرئيس في ضوء ضغوطات الحزب الجمهوري خاصة حرب الموازنة العامة ودعوة ( حزب الشاي) الذي يصبو مع الحزب الجمهوري المطالب بتخفيض النفقات، وهذا ما حدث في ضوء الاستعداد للانتخابات الرئاسية ( وزارة الخارجية الأمريكية، 2012 : 1-3).

ثانيا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية في الأردن 2011-2012:

إن الربيع العربي وصل إلى الأردن كغيره من الدول العربية وقد انطلقت أول الاحتجاجات في مطلع العام 2011 ويصنف الأردن من ضمن دول التغيير الجزئي حيث كان الدافع لهذه الاحتجاجات هو تحقيق إصلاحات شاملة وخاصة على المستويين السياسي والاقتصادي وجاءت بسبب الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وضعف النمو الاقتصادي ولكن هناك مميزات للحراك الشعبي في الأردن على التالي : (المشاقبة، 2013 : 81-82) :

الطابع السلمي والابتعاد عن وسائل وأدوات العنف في تحقيق الإصلاح التغيير.  
إيمانه بالنظام السياسي الهاشمي والتفافه حوله حيث يرو فيه المظلة الجامعة والحامية لكافة مكونات المجتمع الأردني.

طابعه الشبابي، حيث ظهرت قوى وحركات شبابية واجتماعية منذ أن انطلقت تلك الاحتجاجات وتلتها مشاركة عدد من الأحزاب المنظمة وأهمها أحزاب اليسار والقوى الإسلامية متمثلا بحزب جبهة العمل الإسلامي.

وحسب إحصاءات مديرية الأمن العام إدارة العمليات لعام 2012 فقد بلغت الاحتجاجات والمسيرات والاعتصامات على النحو التالي : ( مديرية الأمن العام، 2012 : 1-2)

عدد الاعتصامات 1635.

عدد المسيرات 535 .

عدد التجمعات 662 .

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتجاجات الشعبية في الأردن حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بما يجري في العالم العربي وخاصة الأردن وقد أيدت المفوضية الأوروبية ومن قبلها الولايات المتحدة الأمريكية تطلعات الشعب الأردني للعب دور كبير في كيفية إدارة حكومية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية أن الأمر يعود للشعب الأردني وحكومته السير قدما مثل ما ذكر الملك من أن مفتاح النجاح في الأردن سيكون من خلال تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ( فراعنة، 2010 : 1).

وفي اتصال هاتفي من قبل الرئيس باراك أوباما رئيس الإدارة الأمريكية مع الملك عبد الله الثاني أكد أوباما على الدعم الأمريكي لنظام الحكم في الأردن وعلى مطالبة واشنطن الأردن التحرك لإجراء إصلاحات في ظل الثورات الشعبية التي تعصف بالشرق الأوسط وقد أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية بعض كبار المسؤولين الذين زاروا الأردن، ومن أولئك المسؤولين وليام بيرنز المسؤول الثالث في وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك، ورئيس أركان الجيوش الأمريكية مايكل مولن وأشارت إلى أن الإدارة الأمريكية كانت قلقة بشأن الأوضاع في الأردن بشكل واضح ، وقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للأردن من 363 إلى 463 مليون دولار.(وزارة الخارجية الأمريكية، 2011 : 1).

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأمريكية الأردنية

هناك مجموعة من المعضلات التي لا بد للولايات المتحدة الأمريكية من حلها قبل تطوير إستراتيجية فاعلة للتعامل مع العالم العربي تحت التكوين، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرر من معضلتين مرتبطتين بالمنطقة :

الأول : معضلة وقيود المصالح على حساب القيم.

الثاني : معضلة امن إسرائيل والسلام ( الفلسطيني والإسرائيلي).

والولايات المتحدة الأمريكية ستبقى رهينة للدور الإسرائيلي الذي يمثل عبئا استراتيجيا عليها كما يجب أن تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يحدث في المنطقة ليس له علاقة بالسياسة الخارجية بل له علاقة بالسياسات المحلية للأنظمة الرسمية، وان المنطقة بحاجة إلى فكر جديد وقيادات جديدة تهندس مطالب الشعوب، وتطورها من خلال مؤسسات جديدة فقد تتضرر المصالح الأمريكية إن بقيت على نفس الإستراتيجية للمنطقة لأنها لن تتمكن من رؤية النظام العربية الجديد الذي يتشكل ذاتيا. (هياجنة، 2012 : 22-23).

وخلال الأربعة عقود الماضية كانت علاقات الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية وثيقة جدا حيث تميزت بمواقف أردنية معتدلة مقابل تعهد أدبي من الولايات المتحدة بتعزيز استقرار الأردن ودعمه ماديا، كما أن هناك اتفاقا أدبيا بين الأردن الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تكون الأردن حليفا استراتيجيا رئيسيا لها خارج حلف الناتو.

وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال بداية ولاية الرئيس دونالد ترامب بالتأكيد على التزام بلادها تجاه الأردن وان هذا الدعم ثابتا وغير قابل للنقاش بصرف النظر عن من يقود الإدارة الأمريكية وهناك رسالة واضحة خلال حملة ترامب الانتخابية بالعمل مع الملك عبد الله الثاني في مكافحة الجماعات المتشددة في الشرق الأوسط وهو ما يؤكد أن لا مخاوف على مستوى صناع القرار السياسي الأردني حول تغيير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن حيث تتقاطع مصالح الطرفين بأهداف مشتركة وملفات هامة منها محاربة الإرهاب

حيث لا بديل عن لتعاون بينهما ضمن استراتيجيات محددة والملف الشائك الذي سيشكل خلاف بين السياستين الأردنية والأمريكية هو ملف القضية الفلسطينية أكد دونالد ترامب على الالتزام الأمريكي المعهود بالانحياز لإسرائيل مع تعهد بنقل السفارة الأمريكية وهذا ما حدث فعلا في شهر كانون الأول / ديسمبر 2017 ( الزعبي، 2017 : 1 ) .

وتأخذ الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الإستراتيجية للأردن والأهمية الجيوسياسية والذي فرضه موقعه الجيوبولتيكي المتوسط لمنطقة ملتهبة ودول تعيش حروبا طاحنة منذ سنوات عدا عن القضية الفلسطينية والتي باتت غي عهدة الأردن بعد انشغالها بالأزمات المحيطة التي تعصف بها ( الزعبي، 2016 : 2-3) .

والرؤية الأردنية المستقبلية لعلاقات الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من الرغبة في الحفاظ على الدور الذي يلعبه الأردن في المساهمة بتثبيت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها القوة العالمية العظمى القادرة على أداء ادوار كبيرة فيما يتعلق بالاتي : ( الفايز، 2003 : 76-79) .

القضايا المتعلقة بالشؤون المحلية مثل :

المساهمة الفاعلة في دعم الجهود الأردنية بتحقيق التنمية الشاملة القائمة، على عمليات التنمية السياسية، الإصلاح السياسي.

دعم أهداف السياسة الخارجية الأردنية في القضايا التي تهم الطرفين .

وخاصة فيما يتعلق بالأزمة في سوريا والعراق والقضية الفلسطينية .

تعزيز الارتقاء بالواقع الاقتصادي الأردني الذي يعاني من اختلال كبير بسبب ضعف المواد وعجز الموازنة. الجانب العسكري منها تلبية حاجات الأردن التسليحية.

ثانيا:القضايا المتعلقة بشؤون الشرق الأوسط ومنها :

إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية من خلال التدخل المباشر في مجرى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.  
إيجاد حل للمسائل المتعلقة ببقية الأراضي العربية سواء في هضبة الجولان أو بعض الأراضي اللبنانية.  
الحفاظ على شرق أوسط خال من النزاعات ومن تعديد أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب.  
دعم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في دول منطقة الشرق الأوسط.  
أما الرؤية الأمريكية لمستقبل العلاقات مع الأردن : فان الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى علاقاتها مع الأردن من خلال مجموعة من الأهداف مثل :  
الأهداف المتبادلة والشاملة في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.  
تشجيع مواجهة الأردن للتطرف والإرهاب الذي يهدد امن الأردن وإسرائيل والمنطقة الأمر الذي يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ أهدافها في المنطقة بكل سهولة ويسر.  
إن العلاقات الأمريكية الأردنية تقوم مستقبلا على تعزيز التزام الأردن بالسلام والاستقرار والاعتدال وهذا الالتزام الأردني سهل عمليات تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية إلى الأردن، كما أدى إلى التعاون السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن وكذلك من اجل المحافظة على امن واستقرار الأردن.( الفايز، 2013 : 77-78).

## الخاتمة

بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بدأ الاهتمام بالوطن العربي من قبل الدول العظمى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروجها من تلك الحرب أصبحت قوة عظمى عالمية ومهيمنة، وذلك بعد عملية الضعف التي اعترت كلا من بريطانيا وفرنسا، والأردن كدولة شحيحة الموارد عملت على تدعيم علاقاتها بالولايات المتحدة وذلك انطلاقاً من دور الولايات المتحدة الأمريكية لما يمكن السلام في المنطقة الشرق الأوسط، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني في حال قيام الإدارة الأمريكية لتوجيه سياستها نحو الأهداف والاتجاهات التي تدعم قيام تعاون عربي بناء مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وبناء على ما سبق، فإن نتائج البحث كانت على النحو الآتي :

أولاً : النتائج :

كان صعود الدور الأمريكي كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى ذلك إلى هيمنة هذه القوة على العالم والتحكم في بعض مساراته.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1990 عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من اجل تسيطر على العالم وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس عالم أحادي القطبية، مستغلة الفراغ الذي نشأ عن غياب الاتحاد السوفيتي فاستطاعت بعد ذلك من السيطرة على مجريات الأحداث في العالم.

أن منطق السياسة الأمريكية منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 قد وضعها في موقع تتحمل مسؤولية حلم الدول الفاشلة حسب وجهة نظرها وفرض هذا الحدث على الولايات المتحدة الأمريكية الكشف عن الخلايا الإرهابية في 60 دولة باستخدام وسائل مالية واستخباراتية وعسكرية وأمنية وكانت البلاد العربية على رأسها الأردن من الدول المتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن.

تغيرت الاستراتيجية الأمريكية بعد اعتداءات أيلول / سبتمبر 2001 بخروج الولايات المتحدة الأمريكية بنظرية جديدة هي الحرب الاستباقية والذي ترجم إلى واقع عملي من خلال حرب الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان والتي خرجت منهما بخسائر كبيرة جدا.

أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في التنبؤ بالحراك الشعبي العربي الأمر الذي دل على استخدام وجهة النظر الإسرائيلية في التحليل برؤية الأنظمة الرسمية العربية وعدم قدرتها في التعامل مع الشعوب لتقييم قدرتها.

لم تتغير المصالح الأمريكية في المنطقة إبان وبعد الربيع العربي لا بل زادت من مصالحها وثبات أهدافها لكن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت تذكير الدول الأوروبية العظمى بأنها تتقاطع مع المصالح الأوروبية.

العلاقات الأردنية الأمريكية علاقات راسخة وهي تنطلق من عدة منطلقات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية تنطلق كذلك من الدور الذي يلعبه الأردن في الحفاظ على السلام ومحاربة الإرهاب ودور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ودعم الأردن في كافة المجالات ودور الولايات المتحدة في علمية السلام.

## ثانيا : التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي :

إفهام الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على تحسين صورتها في المنطقة لان سلوك الولايات المتحدة الأمريكية ووقوفها إلى جانب إسرائيل بهذه الصورة والتخلي عن دور البلدان العربية سيكون له ردود فعل سلبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

زيادة التعاون الاستراتيجي والدولي والإقليمي مع الدول العظمى الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية وإفهامها أن الوطن العربي أن له سماته السياسية والجيوسياسية الخاصة .

العمل على الاستمرار بسياسة الاعتدال وإقرار العدل والوسطية وعدم التطرف والتعاون مع الجميع بما يخدم مصالح الأمة والأردن خاصة.

العمل على إعادة النظر بالسياسات الداخلية والخارجية للبلدان العربية والأردن خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالسياسات العدائية للولايات المتحدة ضد الأمة العربية.

إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والمؤتمرات العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه حول هذا الموضوع لأهميته السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والعسكرية.

## المراجع

- أبو عامود محمد سعد (2001) نحو نظام دولي متعدد الأقطاب : العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 145، تموز، يوليو.
- احمد يوسف، احمد (2006) التدايعات العربية في ملف الحرب الإسرائيلية على لبنان وتدايعاتها مجلة المستقبل العربي بيروت، العدد 332، تشرين أول / أكتوبر 2006.
- احمد، محمد سيد ( 2011)، أنماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، تموز / يوليو / 2011.
- احمد، يوسف احمد (2005) أربعون عاما من الصاع مع إسرائيل 1965-2005 مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 153 تموز / يوليو 2005.
- إدريس، محمد (السعيد ) (2013)، تدايعات غزو العراق على الخيارات الإستراتيجية لدول الخليج العربي، ورقة علمية قدمت في مؤتمر عشر سنوات على احتلال العراق والتدايعات والتأثيرات المركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، الدوحة، قطر، 10-11 نيسان /ابريل.
- الأزعر، محمد خالد(2002) السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر محددات الاستمرارية والتغيير ، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ربيع 2002.
- أمين، سمير(1993) الدولة الرخوة في مصر، سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- انان، كوفي(2012) دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 6-8 أيلول / سبتمبر 2008.
- باكير، على حسين (2013) اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية : القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، قطر.
- البرصان، احمد سليم، (2004) مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأبعاد السياسية والإستراتيجية مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 158، تشرين أول ، أكتوبر.

بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط (2002) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149، تموز يوليو 2002.

تشمسكي، نعوم (2004) الهيمنة أم البقاء : السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي العككي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

جريدة الدستور الأردنية (2007) عمان، الأردن، 28 آذار مارس 2007.

جريدة الشرق الأوسط (2007) لندن، بريطانيا، 14 كانون الثاني، 27 آذار / مارس 2007

جريدة الشرق الأوسط (2006) لندن بريطانيا 3 آذار / مارس 2006 و 2007/3/28.

جريدة الشرق الأوسط، (2007) لندن ، بريطانيا 31 آذار مارس 2007.

جريدة الغد الأردنية (2005) عمان، الأردن 16 أيار / مايو 2005.

جريدة الغد الأردنية، ( 2007 ) ، عمان، الأردن، آذار/مارس 2007 و 27 آذار / مارس 2007.

جريدة الغد الأردنية، (2007) عمان ، الأردن ، 16-17 آذار مارس 2007.

جريدة القدس العربي (2007) لندن، بريطانيا، 25 آذار / مارس 2007.

جريدة القدس، العربي (2007) لندن، بريطانيا، 12 آذار مارس 2007.

جريدة النهار البيروتية (2007) بيروت، لبنان، 26 آذار / مارس 2007.

جيهنو، ماري (1995)، نهاية الديمقراطية، ترجمة حليم طوسون، مكتبة الشروق ، القاهرة، ط1.

حاتم، محمد عبد القادر (2005) العولمة ما لها وما عليها الهيئة المصرية للكتاب ، 2005.

حتي، ناصيف يوسف (1992) التحولات في النظام الدولي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على

النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي بيروت، العدد 165، تشرين الثاني، نوفمبر.

حرب، رجائي جميل عباس ( 2013 ) الإرهاب في النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة ،

قسم العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الحسن، عيسى (2009) الحرب العالمية الأولى : وقائع الحرب التي أودت بحياة الملايين الدار الأهلية

للنشر، عمان، الأردن .

- الحسين، شكراني، (2012) العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية رؤى إستراتيجية ، المجلد 1/، العدد 1، مركز الأزمات للدراسات والبحوث الاستراتيجية كانون أول ديسمبر .
- الحيالي، إسماعيل(2003) دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي ، الإمارات.
- الخزاعلة ياسر طالب (2015) دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان، 1943-1961م، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- خطاب أوباما، (2012) الخطاب الانتخابي للرئيس الأمريكي باراك أوباما ، البيت الأبيض، واشنطن، الولايات المتحدة .
- خوري، رفيق(2001) المتغيرات السياسية وسبل المواجهة في ملف لبنان والعرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 278، شباط / فبراير، 2002.
- الريبيعي، كوثر، عباس (2002) تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، سلسلة دراسات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد 35.
- زكي، رمزي (2000)، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب، مجلة النهج ، دمشق، العدد 57.
- ساكوجا، فيجاي (2013) الديناميات الإستراتيجية للمحيط الهندي سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 56.
- سالم ، بول (2008) الشرق الأوسط الجديد في حقبة ما بعد 11 سبتمبر المكتب الإقليمي لمؤسسة كارينغي للسلام، قطر، الدوحة، 22/ أيلول سبتمبر 2008.
- ستيل،بن ومانويل هينيدر (2013) المال والأسواق والسياسة مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- سعيد عبد المنعم(2000) العرب والنظام العالمي الجديد،/ سلسلة كراسات إستراتيجية القاهرة، العدد 3، مركز الأهرام للدراسات.

- شحاتة- ناصر (2002) زيارة الأمير عبد الله لواشنطن قراءة في الرؤية السعودية للسلام مع إسرائيل ،  
مجلة شؤون خليجية البحرين، العدد 30 صيف 2002.
- شكري، محمد عبد العزيز(2008) الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة،  
الكويت، الكويت.
- شليبي، السيد أمين(2010) من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، القاهرة.
- الشوبكي، هادي (2006) العلاقات الأردنية الأمريكية 1956-1998، مركز الرأي للدراسات، عمان،  
الأردن.
- صبح ، علي (2006) الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995 ، دراسة المنهل اللبناني، بيروت، ط2.
- صبحي، احمد محمود وصفاء عبد السلام ( 1999)، سلسلة الحضارة اليونانية الإسلامية الغربية ، دار  
النهضة العربية ، للطباعة والنشر، بيروت.
- صحيفة الشرق الأوسط(2009) بن لادن يوجه رسالة للشعب الأمريكي حول أسباب هجمات أيلول  
/سبتمبر 2001 ، العدد 11249 ، 15 أيلول سبتمبر 2009.
- الطيب ، خالد( 2014) ما هي تداعيات هجمات 11 سبتمبر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية  
تقارير إذاعة فونت كارلو الدولية، باريس، فرنسا 11 أيلول /سبتمبر 2014.
- عاروي، نصر(2006) الولايات المتحدة الأمريكية وتزويق السياسة الانفرادية من خريطة الطريق إلى  
الفصل الأحادي فإلى خطة اولمرت ترجمة منير العكش، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 33 / أيلول  
سبتمبر 2006.
- عبد الحكيم منصور(2008) الحرب العالمية الأخيرة آخر الحروب على الأرض دار الكتاب العربي، دمشق  
القاهرة، ط1.
- عبد الرحمن، محمد يعقوب(2004) التدخل الإنساني للعلاقات الدولية، مركز الدراسات والبحوث  
الإستراتيجية ، دبي الإمارات.

- عبد العاطي ، عمرو، (2011)، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة، الأمريكية مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 183، كانون الثاني / يناير.
- عبد الفتاح ، سميح (1996) انهيار الإمبراطورية السوفياتية نظام عالمي جديد أحادي القطب، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، ط1.
- عبد الله الثاني ابن الحسين (2012) فرصتنا الأخيرة السعي نحو السلام في زمن الحرب، دار الساقى، بيروت، لبنان، ط1.
- عبد المجيد، وحيد (1985) ثلاثون عاما على مؤتمر باوندنغ: العالم الثالث بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 80، نيسان / ابريل، 1985.
- عتريس، جعفر حسن، ( 2002 ) أمركة الأمم وصدام الحضارات النظام الدولي، الجديد والقيادة المنفردة، دار الهادي، بيروت، لبنان.
- العزي، غسان(2000) سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عسلي، صبحي(2003) السياسة الأمريكية، تجاه خريطة الطريق ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 153، تموز يوليو 2003.
- فوكوياما، فرانسيس، (2007) النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة مجاب الإمام دار العبيكات ، الرياض، السعودية.
- فولجي، توماس وآخرون (2011) مستقبل النظام العالمي الجديد، دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف \ معتمد وعزت زيات، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1.
- القرني، بهجت(2005) من النظام الدولي إلى النظام العالمي مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد 161، تموز ، يوليو 2005.
- كلارك، ريتشارد ووبروت، نيك ( 2012 ) حرب القضاء الالكتروني التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1.

- كوبلاند، توماس(2013) ثورة المعلومات والأمن القومي سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية أبو ظبي، العدد 46 .
- كيالي، ماجد (2013) التحول في الإستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال القاهرة، العدد 114، صيف 2003.
- كيسنجر ، هنري(2003) الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- كيلنتون، هيلاري(2013) السياسة الخارجية الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية واشنطن، الولايات المتحدة.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2010) حقوق اللجوء، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمم المتحدة، نيويورك.
- لكتيري، إدريس ( 2003) تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي الإمارات العربية، العدد (17) كانون الثاني، / يناير.
- لكيريني، إدريس(2013)، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي مجلة آفاق المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، العدد 17.
- لويس، برنارد(2011) لغة الإسلام السياسي، ترجمة عبد الكريم، محفوظ، دار جعفر للدراسات والنشر. مجموعة من المؤلفين، (2012) الإسلام والغرب ، حوار حضاري، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ط.1.
- مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث(2016) العولمة والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الجزيرة، قطر، الدوحة.
- مركز الدراسات الجزيرة (2012) الاحتجاجات الشعبية في الأردن، مركز دراسات الجزيرة ، قطر، الدوحة، 20/كانون أول ديسمبر 2012.

- مركز الدراسات الجزيرة (2017) الصراع السعودي الإيراني في الشرق الأوسط.
- مركز دراسات الجزيرة (2015) جولياني : أسباب هجمات 11 سبتمبر لا تزال قائمة، مركز الدراسات الجزيرة ، قطر، الدوحة ، 2015/9/11.
- مركز دراسات الجزيرة، الدوحة ، قطر، 2017/3 /22.
- مركز دراسات الوحدة، العربية (2014) السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الثورات العربية، بيروت، لبنان.
- مؤتمر قمة العالمية للمعلومات (2005) مرحلة تونس، تونس .
- ناي، جوزيف، وجون دوناهيو(212) الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف، الطرح، دار العبيكات، الرياض، ط2.
- هاليداي، فريد(2002) الإسلام والقانون الدولي : الصراع بين المصالح والقيم في العلاقات بين الأمم ، مجلة الاجتهاد، بيروت، العدد 45، ربيع 2002.
- هانس، بيتر، وهارلد شومان (1998) فتح العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد 238، تشرين أول / أكتوبر
- هينجتون، صاموئيل(206) صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي، ترجمة عباس هلال كاظم، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان" ط1.
- هياجنة، عدنان(2004) الحرب على العراق وتوازن القوى الدولية في احتلال العراق الأهداف النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- هياجنة، عدنان (2012) الموقف الإستراتيجية الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1.
- هياجنة، عدنان(2011) التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية،/ مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، الأردن، العدد 56.

وزارة الخارجية الأمريكية (2007) بيان صادر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي ، 24/ آذار / مارس 2007.

وزارة الخارجية الأمريكية (2007) بيان صادر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي واشنطن، الولايات المتحدة.

وزارة الخارجية الأمريكية (2007) بيان صادر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، واشنطن، الولايات المتحدة.

وزارة الخارجية الأمريكية (2012) الثورات العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية ، 22 / 12 / 2002.

وزارة الخارجية الروسية (2014) السياسة الخارجية الروسية 1990-2017، وزارة الخارجية الروسية، روسيا.

وولف ورث، وليم (2011) استقرار عالم القطب الواحد سلسلة دراسات عالمية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية أو طبي، العدد 36.

- العرقان، عبد الرحيم (2012) السياسة لخرجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر صحيفة الرأي الأردنية ، عمان، الأردن، : [alrai.com/10/9/2012/12:00](http://alrai.com/10/9/2012/12:00)
- الطيب خالد(2014) ما هي أهم تداعيات هجمات 11 أيلول /سبتمبر 2001 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية انظر الموقع : [m.mc-daouliya.com/11/9/2014/9:33](http://m.mc-daouliya.com/11/9/2014/9:33)
- صحيفة الغد الأردنية ( 2014) الدور المحور للأردن في الحرب على الإرهاب بعظم موقعه الجيوسياسي صحيفة الغد الأردنية عمان، الأردن، 4 كانون الثاني / يناير 2014 : [www.alggad.com/4/1/2014/12:00](http://www.alggad.com/4/1/2014/12:00)
- فراعنة، حمادة(2011) الثورة الشعبية العربية أدواتها وأهدافها انظر الموقع : <http://books.gooles/book/28/3/2011/10:10>
- الزعبي، محمد فلاح(2016) تساؤلات حول العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد ترامب، 11 / أيلول سبتمبر 2001 انظر الموقع : [facjo.com/11/9/2010/7:35](http://facjo.com/11/9/2010/7:35)
- حاتم ، لطفي(2011) السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية، موقع الحوار المتمدن، 2011/11/23، انظر الموقع : [www.m.ahewar.org/23/11/2011/9:31](http://www.m.ahewar.org/23/11/2011/9:31)
- دحمان، غازي (2017) النظام العالمي الجديد آت، موقع العربي الجديد 2017/2/3 انظر الموقع : [www.alargaby.co.uk/3/2/2017/10:00](http://www.alargaby.co.uk/3/2/2017/10:00)
- صحيفة الغد الأردنية، النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد، صحيفة الغد الأردنية، الأربعاء 2 / نيسان / ابريل 2010 : انظر الموقع : [alagad.com/28/4/2010/3:00](http://alagad.com/28/4/2010/3:00)
- جبريل ، مجد احمد،(2015)، المملكة العربية السعودية وملفات الربيع العربي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات(69)، عمان الأردن.
- الزويدي ، محمود(2015)، الحضور الايراني في المشرق العربي وتأثيره في السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات(69)، عمان الأردن.
- بن نامي، سعد(2015)، التغول الايراني في المنطقة العربية ربطا بملفات اليمن والعراق وسوريا والبحرين ولبنان، مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات(69)، عمان الأردن.

- Bentagon (2001) campission Repart all Bentaugon wasgingtaon U .S .A .
- David, poltz (2009) what does osama Bin laden want? Slate Bergan (2001) new York U.S.A.
- Mathews, Jessica (1997) power sift foreign affairs January February washing ton U .S.A
- Miles, Franklin (2010) Asymmetric want face :An historical perspective Pennsylvania s Army war college U. S .A .
- Ministry of Defense, (2016) Report about The New world washing U.S.A
- Michael, O Manlon (2013) Healing the wounded Giant : marinating military preeminence white cutting the Defence Badget salem VA R.R Denelly .
- Lynch, mark (2013) why Arab public Opinions polls matter ? foreign policy August 3 2013 .
- Lipinski Werner Emma J (2011) united history modern America MA : Boston person Larson learning solution
- Kupchan charles (2013) Democracy In Egypt can wait August 13 see L <http://www.nytimes.com/17/8/10:10>
- Rohda David (2013) A feck less Rospons, to Egypt's Avoidable massacre August 13 see : <http://www.theatlant.com.linternational/13/3/2013/11:35>
- New York times(2013) The Arabian system's see : [www.newyorktime.com/15/8/2013/22:10](http://www.newyorktime.com/15/8/2013/22:10)

Paris Jonthan (2011) prospects for Iran see :

<http://www.li.com/attachments.13/7/2011/10:34>

Goldstone A Jack (2011) under standing the Revolution of 2011 weakness and Resilience in middle eastern Autocracies foreign affairs may June

United Nation (2013) world Investment Report 2013( new York N Y : U N publications 2013

Lynn William J III and Nicholas Thompson (2010) foreign affairs Live : The pentagon's new Cyber strategy foreign affairs October 2010.

Chubin, sharham (2011)A Grand Bargain with Iran foreign affairs No 90(2)

Bidan Joseph (2009) speech at the 45th Munich security conference 2/7/2009

see : <http://www.security.conference.de/2/7/2009/17:05>

Baker James (2011) on ugly partisan politest April 8/2011, Interview with

CNN,s Fared zakaria : <http://ediffien.cnn.com/18/8/2011/18:15>

Mccaain John (2011) speech at the 47th munich security conference see :

<http://www.secwrity.conterece.de/mccainjgon>

Nye Joseph (2010) The future of American power Dominance and Decline in perspectives foreign affairs Nov Dec 2010